أحمد طلعت

الأحزاب السياسية

لماذا .. وكيف .. ؟

سعد زغلول باشا
رئيس حزب الوفد

مصطفى كامل باشا
رئيس الحزب الوطنى

مكرم عبيد باشا
رئيس حزب الكتلة

عدلى يكن باشا
رئيس حزب الأحرار الدستوريين

محمود النقراشى باشا
رئيس الوزراء

أحمد ماهر باشا
رئيس الحزب السعدى

فتحى رضوان
الحزب الوطنى

أحمد حسن
مصر الفتاة

مصطفى النحاس

إبراهيم عبد الهادى
الحزب السعدى

أحمد طلعت

المحامى بالنقض

الأحزاب السياسية
لماذا .. وكيف .. ؟

٢٠١٤

المراسلات

١٣ شارع الحرية – ١١٣٤١ مصر الجديدة

E-mail: talaatlawyer@ gmail.com

أحمد طلعت

المحامي بالنقض

ما

تعديل بيانات ؟!

.. تصحيح .. الغاء ؟

٢٠١٤

طلعت يحيى

شارع يحيى ١١٦٤ - خلف وابل ٢١

E-mail: talaatlawyer@gmail.com

إهداء

إلى كل شاب فى مصر يريد أن

يشارك فى العمل الوطنى .. ولا يعرف

كيف يبدأ .. وأين يبدأ .. !!

أحمد طلعت

قبـــل البدايـــــــة

أدهشنى جداً – بعد ثورة ٢٥ يناير – أن أحداً لم يتطرق للحديث عن المقارنة بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية ..!!

كان من المنطقى بعد المعاناة لمدة تزيد علـى نـصف قـرن مـن الجمهورية الرئاسية ، أن يطالـب الـبعض بـالتحول إلـى الجمهوريـة البرلمانية تجنبا لخلق دكتاتوريات جديدة تشجعها وتمهد لهـا – غالبـاً – الجمهوريات الرئاسية ..!!

ومعروف أن النظام الرئاسى يضع السلطة التنفيذية بأكملها فى يـد الرئيس دون أن يملك البرلمان محاسبته على ما يفعله ، سواء أخطـأ أم أصاب ، وأنما تكون المحاسبة – فقط – لأعوانه وسكرتيريته الذين يطلـق عليهم – غالباً – لقب الوزير أو رئيس مجلس الوزراء ..

وتعددت الاجتهادات فى دول العالم ، فأمريكا وفرنسا مثلا تأخـذان بالنظام الرئاسى ، بينما تأخذ دول متحـضرة كثيـرة ، أخـرى بالرئاسـة البرلمانية وميها المانيا وأيطاليا .. وإسرائيل ..!! .

ولقد إنقسم علماء الفقه الدستورى فى الرأى حول مزايا وعيـوب كلّ من النظامين الرئاسى والبرلمانى ، ولكلّ منهم حججه لتأييد وجهـة نظره التى لا يسعنا إلا أن نحترمها ونقدّر وجاهتها .. لكنّ الأمر فى مصر له خصوصيته ، فمنذ إعلان الجمهورية ، فى أعقاب سـقوط الملكيـة ، أخذت الدساتير المتعاقبة كلها بالنظام الرئاسى فظلّ جمال عبد الناصر فـى موقعة ثمانية عشر عاما ، والسادات أحد عشر عامـا ، وتفـوق علـيهم جميعا حسنى مبارك الذى شغل المنصب لمدة ثلاثين عاما ..!!

لذلك أدهشنى – بعد ثورة ٢٥ يناير – أن أحدا من رجال السياسة ، أو الإعلام ، أو القانون لم يتقدم برأى أو حتى أقتراح بالأخذ بنظام الجمهورية البرلمانية مع أن مساوئ النظام الرئاسى كانت ظاهرة أمام كل العيون والأسماع ، فصدرت دساتير ٢٠١٢ و ٢٠١٤ مكرسة للنظام الرئاسى ، ولم أسمع واحداً من أعضاء لجنتى وضع هذين الدستورين يطالب – ولو همسا – بالأخذ بالنظام البرلمانى مع ظهور عشرات الأحزاب السياسية بعد الثورة المفروض أنها تتفاوت فى مبادئه.. وفى مطالبها ؟..!!

وتساءلت عن الأسباب وراء هذا الصمت الرهيب والتجاهل التام لنظام كان يمكن أن ينقذ مصر من أخطار (خلق) دكتاتور جديد ..؟؟

هل تعوّد الشعب على حكم الفرد فقبل به فى حاضره ومستقبله ..؟؟ أم أن أصحاب المصالح الشخصية – السياسية والإقتصادية – يرون النظام الرئاسى محققا لتطلعاتهم أسهل وأسرع فى النظام البرلمانى ..؟؟

وهل ضعف – وعدم شعبية – الأحزاب القائمة فى الساحة السياسية الآن يجعلها تخشى على نفسها من نظام يعتمد على برلمان منتخب تنبثق عنه حكومة يؤيدها أغلبية هذا البرلمان المنتخب فتتضاءل فرصتها فى الاقتراب من مراكز السلطة الفردية التى يفصلها عن بقيمة الشعب خط أحمر ..!! وللأحزاب السياسية قصة ، فقد كانت قبل أنقلاب يوليو ٥٢ – تمتد بجذورها ورجالها إلى أعماق الشارع المصرى والقرية المصرية ، لكنها الآن – وبعد ثورة ٢٥ يناير – على كثرة عددها ، لا تمثّل إلا مجرد أسماء مكتوبة على بعض المبانى الخالية من القياديين .. ومن الأفكار ..صحيح أن كلّ هذه الأحزاب – أو معظمها – لا تمتد لها جذور فى

الشارع المصرى أو القرية المصرية ، وإنما تعتمد فقط على أسماء مؤسسيها – أو أموالهم – كما أنها لا تملك برامج حقيقية وواضحة تقوم على دعوة الجماهير للإلتفاف حولها ، وإنما تملك – فقط – شعارات قد تصلح فى اضراب أو مظاهرة ، لكنها لا تصلُح ابداً كمبدأ تلتف حوله الجماهير وتناضل من أجل تحقيقه ..!!

وصحيح أيضاً أن مشاكل مصر معروفة للجميع ، سواء سميت قبل انقلاب يوليو ٥٢ بالأعداء الثلاثة (الفقر والجهل والمرض) أو لخّصها شعار ثورة يناير ٢٠١١ فهتف (عيش – حرية – عدالة إجتماعية) ..

لكن المطلوب من كل من يتصدى للعمل الوطنى ، وفى مقدمته حلول للمشكلات التى يعرفها الجميع ، أن يجيب على أربعة أسئلة محددة هى :

١ – كيف ..؟ أى الإجراءات التى تحل بها المشكلة ..
٢ – متى ..؟ أى الوقت اللازم لحلها ..
٣ – بكم .. ؟ أى تكلفة هذا الإصلاح ..
٤ – من اين .. ؟ أى من أين تدبّر هذه التكلفة ..

والإجابة على هذه الأسئلة – بالتحديد – هى الفارق بين أصحاب البرامج . وأصحاب الحناجر ..

دفعتنى كل هذه الأفكار والتساؤلات إلى وضع السطور الأولى لهذا الكتاب لأكشف فيه عن نشأه وتطور الأحزاب السياسية فى مصر وفى دولة كبرى فى العالم .. وأسبقها فى الأخذ بالنظام الحزبى .

راجيا أن تكون الصفحات التالية كاشفة لشعبنا وعلى الخصوص لشبابنا – عن دور الأحزاب السياسية فى توجيه الحكم .. وترشيده .

أهمية النظام الحزبى

تنص المادة الخامسة من دستور ٧١ على أنه " يقوم النظام السياسيى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وينظم القانون الأحزاب السياسية.

كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على أنه " للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون" .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه " يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم " .

والاحزاب السياسية فى الوقت الحاضر لها أهمية خاصة أذ هى أساس الديمقراطية بل هى فى مقدمة ضمانات الحرية . وقد أثبت التاريخ أن وجود الاحزاب ضرورة يفرضها النظام الديمقراطى . ففى الولايات المتحدة الأمريكية أعترض مؤسسوا الجمهورية على النظام الحزبى على أساس أنه يسبب الانشقاق بين الأفراد والصراعات بين الجماعات المختلفة داخل الدولة فتكثر الاضطرابات ويحل النزاع محل السلام الاجتماعى

فتتشتت قوى وجهود الدولة الأمر الذى ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ورغم ذلك ، فلم يمض زمن طويل حتى ظهرت الأحزاب السياسية ، فانتخاب ثالث رؤساء الجمهورية للولايات المتحدة عام ١٨٠٠ أنما كان كفاحا بين الأحزاب السياسية ، وكان أنتخاب الرئيس جيفرسون أنما يرجع الفضل فيه إلى جهود حزب سياسى .

فوجود الأحزاب ضرورة تفرضها طبيعة النفس البشرية ، فالحزب جماعة منظمة ، ونزعة حب الانضمام أو الانطواء تحت لواء أحدى الجماعات هو من النزعات أو الاتجاهات الأساسية للنفس البشرية .

والأحزاب هى وسيلة التنمية السياسية ، إذ من خلالها يمكن تنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة ، كما تساعد الاحزاب على توضيح مشاكل الشعوب واقتراح وسائل حلها فتتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة فى المسائل العامة والحكم عليها حكما أقرب إلى الصحة . وتعمل الاحزاب كذلك على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية خاصة فيما يتعلق بإختيار الناخبين فلو ترك كل ناخب وشأنه فأن الديمقراطية تصبح شيئا مستحيلا، إذ يصعب فى كثير من الحالات تكوين ارادة عامة أو راى عام . كما تعمل على تمكين الجماعات والأفراد من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة . والنظام الحزبى مرتبط تماما بفكرة الديمقراطية النيابية . فالديمقراطية لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم ، والأحزاب هى التى تتولى ذلك التنظيم ، إذ أنها الوسيلة الوحيدة لخلق

إرادة عامة أو رأى عام كما أن الأحزاب وسيلة لتحقيق الوحدة القومية إذ تعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما تعمل على التخفيف من هذه الاختلافات الشخصية أو المصحية أو الطبقية ودعم كل ما من شأنه تنمية المصالح المشتركة ، والأحزاب كذلك اداة الوصل بين الحاكمين والمحكومين. فالديمقراطية النيابية تقوم على أساس أن يعهد الشعب إلى نواب يمثلونه بالحكم . وتظهر فائدة الأحزاب أذ فى رحابها يلتقى الشعب بنوابه وتتاح له الفرصة لمناقشة المسائل العامة ويكون فى استطاعه الأفراد التأثير فى النواب عن طريق الحزب الذى ينتمون إليه . وهكذا توجد صلة دائمة بين فريقى الشعب يمكن الاستفادة منها لتحقيق ما فيه الصالح العام .

والأحزاب السياسية عنصر من عناصر الاستقرار فى الحياة السياسية . فالحكومات خاصة فى العهد الحديث قصيرة الأجل . وكثير من المشروعات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى زمن طويل حتى تخرج إلى حيز الوجود ولا يكفى بشأنها الجهود الفردية بل يتطلب الأمر تضافر جهود مجموعة من الأفراد يعملون متضامنين لتحقيق ذلك الهدف . وهذا فى الحقيقة من أهم أسباب وجود الأحزاب السياسية . لأنها تنظيمات لها صفة الدوام وتضم عددا كبيرا من الأعضاء يعملون على تحقيق أهداف تعجز عن تحقيقها جهود فرد أو أفراد قلائل . فعندما يصل الحزب إلى مقاعد الحكم ، لا يتحمل المسئولية فرد بعينه ، وأنما يتحملها الحزب فى مجموعة .

صور النظام الحزبى :

النظام الحزبى ليس وليد عامل واحد وأنما هو ثمرة العديد من العوامل المتنوعة والمتداخلة والمتفاعلة . وقد تكون هذه العوامل اجتماعية أو سياسية .

ومن هنا وجدت نظم رئيسية للتنظيمات السياسية الشعبية والواقع أن التفرقة التقليدية بين نظام الأحزاب المتعددة ونظام الحزب الواحد ونظام الحزبين لا زالت هى التفرقة الشائعة والسائدة خاصة وأن كثيرا من التقسيمات الأخرى ترتكز عليها وتعتبر تفريعا منها .

أ- نظام الأحزاب المتعددة :

تعدد الأحزاب صورة رئيسية وتقليدية للنظم الحزبية . ووفقا لهذا النظام تتعدد الاحزاب ويزيد عددها أو ينقص بحسب الأحوال . وتأخذ بهذا النظام أغلب الدول التى تطبق الديمقراطية السياسية التقليدية . ويرجع نظام تعدد الأحزاب إلى عوامل مختلفة منها تضارب المصالح الاقتصادية وأختلال البنيان الاجتماعى وتعدد الاجناس ومنازعات التفضيل العقائدى . والحجة التى يستند إليه أنصار هذا النظام أنه ما دام الحكم للشعب فأن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من أراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها وأن تحاول أن تكسب أكبر عدد من الأصوات وأن تصل إلى مقاعد الحكم ويؤخذ على هذا النظام أن التغالى فى عدد الأحزاب يؤدى فى الغالب إلى ضعف الحكومات وقصر آجالها ، ذلك أن تعدد الأحزاب يتعذر

معه أن يظفر أيها بالأغلبية فى البرلمان وبالتالى لا يمكن لأى حزب منهـا أن يشكل الحكومة بمفرده فى أغلب الأحيان ومن ثم تكون الوزارات عـادة ائتلافية فتشكل من عدة أحزاب متقاربة فى المبادئ وتتفـق عـادة علـى برنامج معين لتنفيذه .

وتظل الوزارة فى الحكم طالما ساندتها الأغلبية البرلمانية . ولكـن الملاحظ أن هذه الحكومات لا تظل الا لفترة محدودة لعدم الانـسجام بـين أعضائها كما أنها حكومات ضعيفة بخلاف الحكومات الحزبية المتجانـسة القوية التى تستند إلى أغلبية برلمانية مستقرة تؤيدها .

ومن مساوئ هذا النظام كذلك أن الأحزاب إذا زاد عددها تميل لكـى تصبح أحزابا جامدة أى تفرض على أعضائها درجة شديدة مـن الطاعـة والإلتزام فيخضع النائب فى ممارسة عمله لمـا يـصدره الحـزب مـن توجيهات دون أعتداد لاقتناعة أو لفكرة الشخصى . كما يؤدى نظام تعـدد الاحزاب إلى ظهور الروح الحزبية التى تهدف إلى تفضيل الصالح الحزبى على الصالح القومى . كما أن هذه الروح الحزبية تدفع الحزب الحاكم الـى الاستبداد ومحاولة سحق احزاب الأقلية المعارضة .

فالأحزاب ضرورة وهامة ، فهى تحقق مصالح أساسية عديدة بشرط أن يكون عددها مناسبا ، فقد ثبت من التجارب أن الأحزاب إذا زاد عـددها عن قدر معين معقول كثيرا ما تكون سببا لتأخر البلاد واضمحلالها .

ب- نظام الحزب الواحد :

نظام الحزب الواحد ظهر حـديثا فـى خـلال القـرن العـشرين .

وبمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة بجواره ، ويتحقق فى ظل هذا النظام الادماج التام بين هيئة موظفى الحزب وهيئة موظفى الحكومة . كما يسيطر الحزب على السلطة التشريعية وعلى جميع المنظمات الأهلية . وإذا كانت الأحزاب السياسية من الضرورات فى الأنظمة الديمقراطية ، فإن الحزب الواحد يعد أحد خصائص الأنظمة الدكتاتورية . والتطبيقات التى عرفت حتى الان لنظام الحزب الواحد هى :

الأحزاب الشيوعية ، والإحزاب الفاشية والنارية ، ونظام الحزب الواحد فى الدول النامية .

جـ - نظام الحزبين :

نظام الحزبين نوع من تعدد الأحزاب ولكنه من حيث التطبيق العملى ينتهى إلى بلورة القوى السياسية حول حزبين كبيرين فى وسع أحدهما بإستمرار أن يحصل على الأغلبية البرلمانية وان يشكل الوزارة .

ونشأ نظام الحزبين فى الدول الأنجلوسكسونية وعلى رأسها انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . ويتميز نظام الحزبين بخصائص عكس نظام تعدد الاحزاب فالحكومة فيه تكون متجانسة لانها تشكل من حزب واحد ومن ثم تبقى فى الحكم مدة طويلة مما يحقق الاستقرار وتتمكن الحكومة من تنفيذ مشروعات طويلة المدى . وكذلك فإن الحزب وفقا لهذا النظام يتسم بمرونة كبيرة لأنه يجمع بين اتجاهات متقاربة . وقد ينشأ داخل الحزب أجنحة وقد يحدث الخلاف بينها الا أنها تظل تعمل فى أطار الحزب مما يخفف من حدة الخلاف فيبقى الانسجام والتوافق بينها ، إذا يعمل

الحزب على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة حتى يحتفظ بكافة أجنحته وبالتالى يمكن أن يضمن أكبر عدد من الاصوات عند الانتخابات وهو ما يعرف بسياسة التوفيق .

وفى ظل نظام الحزبين ، يحرص كل حزب على أن يضمّن برنامجه ما يعد لازما لتحقيق مصالح ومطالب مختلف الفئات وهذا ينعكس على برنامج الحزب ويجعله مقاربا لبرنامج الحزب الآخر ، مما يقلل من حدة الخلافات والصراعات بينها ، فقيام حزبين لا يعنى بالضرورة وجود أختلاف فى المبادئ أو فى البرامج أو فى الدين أو فى القومية أو فى الطبقة وإن كان بعض هذه الأختلافات يظهر من آن لآخر . كذلك لا يستند النظام على الشخصيات البارزة ، وأن كانت شخصية الزعيم لها تأثير واضح فى الحزب ومع ذلك فالزعماء يتوالون على زعامة الحزب دون أن يؤثر ذلك فى كيانه فأهم عامل لاستمرار تماسك الحزب هو الاستحواذ على قوة كافية للحزب تمكنه من الاستيلاء على الحكم إذا ما حاز أغلبية أصوات الناخبين .

المعارضة :

الحق فى المعارضة يتفق مع مبدأ سيادة الشعب . فالسيادة مجزأة بين أفراد الشعب بحيث يملك كل فرد جزءا منها مما يقتضى أن يعبر كل فرد عن أرادته .

وأختلاف مصالح الأفراد وتعارضها ساعد على أختلاف ارائهم مما أدى إلى استحالة قيام حكومة الاجماع ، وعلى ذلك قامت الديمقراطية المعاصرة على نظام الأغلبية . وللتوفيق بين فكرة الأغلبية وحماية ارادة

الأفراد أعترفت للأقلية بحق المعارضة . فإذا تعذر الأجماع لاتخاذ قرار ، يجب أعطاء الحق للمجموع للمساهمة خلال مرحلة مناقشة هذا القرار وتكوينه ثم الاكتفاء بعد ذلك بما تقرره الأغلبية تعبيرا عن رأى مجموع الأفراد .

والواقع أن السماح للأقلية بحق المعارضة قد أحدث تطويرا خطيرا فى الديمقراطيات الليبرالية ، التى كانت تقف فى البداية موقف الريبة ولاشك من كل التجمعات الجزئية بإعتبارها تجمعات ثورية تهدد النظام بالفوضى لأنها تعارض وحدة الأمة عن طريق ما تحاوله من فرض مصالحها الذاتية وتقديمها على مصلحة الأمة فى مجموعها وككل معنوى لا ينقسم . إلا أن ذلك كله قد تعدل بسبب أقرار حق الأقلية فى المعارضة وأنتهى الأمر إلى ظهور التجمعات الجزئية لتذيب الفرد فى طياتها ولتنظيم جهوده مع الأخريين للدفاع عن مصالحهم المشتركة داخل المجالس التشريعية وخارجها مما أدى إلى ظهور الكثير من التنظيمات الشعبية المختلفة التى تملك قدرة التأثير على الأفراد لتأييد الأغلبية أو معارضتها .

وعلى ذلك تقوم الديمقراطية الغربية على دعامتين ، الحومة ويساندها حزب الأغلبية بنوابه فى البرلمان ، والمعارضة ويمثلها حزب - أو أحزاب- الأقلية . فالديمقراطية الغربية تعنى حكم الأغلبية مع أحترام وجهة نظر الأقلية ممثلة فى المعارضة .

والمغارضة بهذا المعنى قديمة فى التاريخ البشرى . ففى العهد الرومانى وجدت منابر العامة . وقد قامت الكنيسة فى العصور الوسطى

بدور المعارضة فى مواجهة الملكية والأقطاع . وفى القرن الثامن عشر تطورت المعارضة وبعد أن كانت خارج الهيئات الحاكمة وجدت بداخلها وبقصد الحد من استبداد السلطة على اعتبار أن السلطة تحد السلطة . ومن هناك برز مبدأ الفصل بين السلطات فبجوار الملك أو الرئيس ممثل السلطة التنفيذية وجد البرلمان ليقوم بالوظيفة التشريعية، ومن أجل الحد من سلطات المحاكم، وتطور الوضع بظهور الأحزاب السياسية وأصبحت مجموعة الأغلبية تمثل الوظيفة الحكومية بينما تشغل أحزاب الأقلية وظيفة المعارضة ومن ثم ظهرت ملامح المعارضة كوظيفة مستقلة . والمعارضة يختلف وضعها من نظام لآخر كما أنها تتخذ الكثير من الوسائل للإعلان عن نفسها .

الحجج المؤيدة لوجود المعارضة :

الديمقراطية لا تستقيم بغير حرية التفكير وحرية الرأى وحرية المعارضة . وهو ما أكده الواقع التاريخى وما يطابق المفهوم النظرى فبدون المعارضة تبقى الحريات السياسية مسميات مفرغة من معناها .

والمعارضة كذلك تساعد على الاستقرار السياسى وتحول دون الاستبداد الحكومى . فحيث لا توجد معارضة وبالتالى هيئة منظمة تضم المتذمرين والمعارضين وتمكنهم من التعبير عن أفكارهم ورأيهم بأسلوب منظم ومشروع ، يتجه هؤلاء المعارضين أما إلى الطاعة أو الى الثورة أو العنف أو غير ذلك من الأساليب غير المشروعة .

فوجود حزب المعارضة هو المنفذ لآراء المعارضين يعلنون من خلاله ارائهم وهم يأملون فى الوصول إلى السلطة والحلول محل حزب

الأغلبية أو الحزب الحاكم وهذه كلها أمور تبعد عن خواطرهم الحل العنيف أو الأساليب غير المشروعة .

وإذا عبرت المعارضة عن نفسها من خلال أفراد موزعين ومتفرقين ليس لهم كيان أكثر من كونهم أعضاء فى البرلمان ، فأنما ينجم عنها التردد فى أعلان النقد المشروع وقد ينجم عنها التكرار فى عرض النقد والتعبير عنه . فأهم ما يميز المعارضة التى تتم من خلال التنظيمات السياسية أنها تشجع الأفراد على التعبير عن ارائهم وأفكارهم وتساعدهم على تنسيق هذه الاراء وأخراجها إلى الوجود بعد تعديلها وفقا للقواعد العلمية والفنية والتجريبية المختلفة ، كما أن المعارضة بهذه الوسيلة تقف وجها لوجه أمام الوزارة لا موقف المتربص بل موقف الرقيب مشكلة بقوتها القانونية قوة سياسية تدرك الوزارة أنه فى أستطاعتها اسقاطها وأخذ مكانها فى الحكم إذا لم تلتزم جانب الصواب .

هذا والمعارضة المنظمة تغرس فى نفوس الأفراد الشجاعة فى أبداء الرأى وتقيهم عواقب الكبت السياسى وتخرجهم من مواقع السلبية واللامبالاة .

تأثير النظام الحزبى على المعارضة :

يؤثر النظام الحزبى فى المعارضة تأثيرا عميقا . فقد يكون سببا فى وجودها وقد يقضى عليها بالزوال ، وأن وجدت فأنها تتأثر من حيث مدى قوتها وضعفها بنوع النظام الحزبى السائد .. وهو ما يتضح فيما يلى :

أولا : المعارضة ونظام الحزب الواحد :

لا مجال للمعارضة فى ظل نظام الحزب الواحد كقاعدة عامة . وإذا وجدت معارضة فأنها لا تكون برلمانية وأنما توجد داخل الحزب ذاته وتكون على شكل أقليات قد يطلق عليها إسم "المنشقين " ينقدون الحكومة فى نطاق حرية الرأى المسموح بها ويكون نقدهم داخل الحزب وفى أجتماعاته فقط .. !!

وقد تنتقل المعارضة إلى البرلمان كما كان الحال فى تركيا ولكنها تبقى مع ذلك فى الاطار الحزبى . ووجدت معارضة داخل الحزب الشيوعى السوفيتى فى عهد لينين وفى السنوات الأولى من عهد ستالين وكان لها فى هذا العهد دوراً كبيراً ، كما قامت المعارضة فى الحزب الأشتراكى الوطنى (النازى) فى المانيا حتى عام ١٩٣٤ كما أن الحزب الفاشى الايطالى كان يضم جماعات يمين وجماعات يسار وجماعات وسط .

ويرجع السبب فى اختفاء المعارضة فى ظل الحزب الواحد إلى أن هذا النظام يقوم على أساس المدلول الماركسى للديمقراطية السياسية والذى يرتكز بصفة أصلية إلى فكرة المجتمع الذى لا يعرف التناقض أى إلى فكرة المجتمع القائم على الإجماع السياسى . فلا مجال – وفقا لهذا الرأى – إلا للارادة العامة بوصفها ارادة الكل . فلا جدال ولا نقد لان مصالح الجميع واحدة وارادته واحدة ولا يتصور أن ينحرف الكل أو يهمل فى تحقيق مصلحة اعضائة . فالحزب الواحد يحقق زوال الطبقات بما تعنيه من تصادم المصالح . فلا وجود للمعارضة فى ضوء هذه الاعتبارات لعدم تصور الخلاف فى الرأى أو فى الفكر ..!!

ثانيا : المعارضة ونظام الاحزاب المتعددة :

أوضحنا أنه فى نظام الاحزاب المتعددة ، من الصعب على حزب واحد منها أن يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية بما يسمح له بتشكيل الوزارة وحده . وعلى ذلك عُرف نظام الوزارة الائتلافية أى التى يشترك فى عضويتها عدد من الاحزاب . فتشكل المعارضة من الاحزاب التى لم تشترك فى الوزارة . وقد تقوم بالمعارضة أحزاب داخل الوزارة بقصد القاء مسئولية الخطأ أو التقصير على غيره من الاحزاب . ولما كان الائتلاف الحكومى لا يستمر طويلا مما يؤدى إلى خروج حزب أو أكثر من الوزارة لينضم إلى صفوف المعارضة ثم ينضم حزب أو أكثر من المعارضة إلى الوزارة فيخرجون من صفوف المعارضة ، لذلك نجد أن المعارضة فى ظل ذلك النظام تكون غير واضحة المعالم وغير ثابتة ولا تتسم بالجدية .

ولا تتأثر المعارضة فقط بعدد الاحزاب ، وأنما يؤثر فيها كذلك حجم الحزب واتساع قاعدته . فالحزب محدود العدد أو حزب الاقلية يتوافر فى الغالب التجانس بين اعضائه ولا يكون هناك أختلاف حول مصالح معينة داخل الحزب وبالتالى يكون صلبا فى معارضته .

أما الحزب الكبير فإنه يضم جماعات لها مصالح متعددة وقد تكون متعارضة مما يصعب احيانا الاتفاق على رأى واحد يحقق مصالح كافة جماعات الحزب . وقد أدى ذلك إلى ظهور نوع من المعارضة داخل الحزب تتم من خلال أجنحة تمثل طوائف أو جماعات لها مصالح مختلفة . ويطلق عليها المعارضة المصلحية أو الطائفية فيكون لكل جماعة الدفاع عن مصالحها على أن يكون ذلك فى نطاق ضيق أو تكون مقيدة بالإطار

العام للحزب .

ثالثا : المعارضة ونظام الحزبين :

يسيطر حزب الأغلبية فى نظام الحزبين على مقاعد الحكم ، ويتولى حزب الأقلية وظيفة المعارضة . وتتميز المعارضة فى نظام الحزبين بأنها معارضة ثابتة وموحدة كما أنها معتدلة ، كما يجعلها أكثر فاعلية . ولأهمية المعارضة فأن زعيم المعارضة فى أنجلترا يتقاضى مرتبا من خزانة الدولة ويمنح لقبا رسميا هو " زعيم المعارضة " .

ويعتبر التبادل على مقاعد الحكم بين المحافظين والعمال فى انجلترا والجمهوريين والديمقراطيين فى أمريكا دليلا على فاعلية المعارضة . فالحزب الذى يكون فى صف المعارضة أمامه فرص لكسب الرأى العام فى الجولة الثانية مما يجعل المعارضة هادئة وقوية فى ذات الوقت .

والمعارضة فى ظل هذا النظام تتميز بالإعتدال وبالوضوح والتماسك مما يجعلها أكثر قوة ، فالرأى العام يستطيع أن يدرك الفارق بين الحزبين وأن يختار بينهما ويكون على ثقة من احد أمرين إما أن يفوز الحزب الذى يؤيده فيؤلف الحكومة وأما أن يفشل فيؤلف المعارضة الأساسية فى الدولة وهذا بخلاف الحال فى ظل تعدد الاحزاب فيصعب على الناخب أن يتوقع ما إذا كان الحزب الذى أعطاه صوته سيؤدى أحد هاتين المهمتين .

نظام الحزبين والمعارضة فى أمريكا

الصعوبات التى واجهت قيام الأحزاب:

الاحزاب السياسية بمفهومها الحالى لم تكن معروفة فى العصور القديمة والمجتمعات البدائية ، فلم تتوافر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تؤدى إلى الاختلاف فى الرأى أوفى العقيدة فكان جمود الفكر والنشاط وضيق الأفق يسود هذه المجتمعات . بل كانت ترفض كل محاولة للتغيير فى كافة النواحى . ولا مجال للأحزاب كذلك فى المجتمعات المحتلة من قبل دول أخرى إذ أن حكومة الدولة المستعمرة تفرض نفوذها وتنفذ سياستها بإستخدام أساليب القوة للحفاظ على السلطة وبالتالى لا تفسح المجال أمام الأفراد لممارسة حقهم فى الحرية .

والواقع أن النظام الحزبى حديث فى نشأته . فهو مرتبط اساسا بتقدم المجتمع اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، وبضمان حق الفرد فى الحرية بكافة صورها ، وبقيام النظام النيابى والديمقراطى . ومن الصعب تحديد تاريخ ظهور الاحزاب فى أمريكا خاصة وأن نشأة الأحزاب كانت تلقائية وعلى مراحل زمنية طويلة . فلم تنشأ بمقتضى الدستور أو طبقا لقانون معين . وبوجه عام ، يرجع هذا التاريخ إلى ما يقرب من ٣٠٠ سنة مضت . وأرتبط هذا التاريخ بنشأة الأحزاب فى أنجلترا حيث بدأت أول نواة للأحزاب السياسية عام ١٦٦٠ تقريبا وكان ذلك فى صورة جماعات داخل البرلمان تمثل اراء مختلفة ، وبعض هذه الجماعات كانت له صفة وقتية بمعنى توقفها عن مزاولة نشاطها بعد فترة زمنية يسيرة ، والبعض الآخر استمر يعمل لفترة أطول نسبيا , كانت هذه الجماعات

تمثل اراء وأفكار حول السياسة العامة الداخلية والخارجية وهو ما يقرب من المفهوم الحالى للأحزاب .

ومن أهم هذه الجماعات تلك التى كونت حزب الـويجز Whigs أو حزب الأمة . وتزعّم الاتجاه التحررى ثم تطـور ليكـون حـزب الأحـرار البريطانى . هذا إلى جانب جماعة أخرى كان لها ذات القدر من الأهميـة وكونت حزب التورى Tories أو حزب السراى وتزعم الاتجاه المحـافظ وأصبح فيما بعد حزب المحافظين البريطانى .

وأمتد أثر هذين الحزبين إلى المستعمرات الإنجليزية بأمريكا فظهرت جماعة مؤيدة لحقوق الشعب أو الأمة وكانت أمتـداداً لحـزب الـويجز . وجماعة مؤيدة لحكام المـستعمرات واتبـاعهم وكانـت مقابلـة لحـزب التورى .

وإلى جانب الخلاف بين جماعة الـويجز والتـورى ، نـشبت فـى المستعمرات خلافات أخرى عديدة وحادة بين المـستعمرين والمـواطنين شملت نواحى عدة سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية . كما ساد خلاف بين أصحاب الاعمال والمشتغلين بالصناعة والتجارة من جانـب ، وبـين صغار المزراعين والعمال والمشتغلين بالصيد والحرف اليدوية من جانـب آخر . وسيطرت على الفئة الأخيرة مشاعر الحقد والكراهيـة والاسـتياء وذلك قِـبل الطبقة الغنية وأصحاب النفوذ وفى ذات الوقت لم يكن لهـذه الطبقة الفقيرة المتضررة أية قيادة أو تنظيم يعبر عن رأيها أو يدافع عن مصالحها .

وأقتصر النشاط السياسى فى بادئ الأمر على جماعـات محـدودة

يجمع كلا منها روابط مصدرها الأسرة أو الصداقة أو العمل . وكانت هذه الجماعات تنتمى إلى طبقة معينة هى الطبقة العليا أو تضم اصحاب الأملاك والنفوذ . وكان حق الانتخاب والترشيح قاصرا عليهم كما كانوا مسيطرين على الوظائف المختلفة . فكانت الأغلبية الساحقة من المواطنين من الطبقة المتوسطة والفقيرة بعيدين تماما عن كافة الأنشطة السياسية .

النواة الأولى للأحزاب :

ترتب على الخلاقات والمشاكل التى سبق الإشارة اليها أن شكلت لجان للاتصال بين المستعمرات وجمع المعلومات وأخرى للدفاع وضمت أهم القيادات .

كما صاحب هذه الظروف المختلفة نشأة جماعات محدودة العدد من المواطنين الذين تربطهم وحدة المصالح وذلك لتبادل الرأى والمشورة والاتفاق على القوانين المحلية وأختيار ممثليهم فى المجالس المختلفة وعلى هذا النحو بدأت تنشأ فكرة التشاور وتبادل الرأى وتمثيل المواطنين ، كما بدأت تثبت عادة الاجتماع والارتباط بين الجماعات المختلفة . واستوجب ذلك كله إيجاد أطار تنظيمى معين لتحقيق الغرض المطلوب .

وكانت هذه الجماعات واللجان التى أشرنا اليها النواة الأولى التى مهدت الطريق لنشأة الأحزاب , كما كان لها دور أساسى فى قيام الثورة من أجل الاستقلال . وبدأت الإجراءات التمهيدية لحركة كفاح المستعمرات الإنجليزية بأمريكا ضد انجلترا عام ١٧٦٠ تقريبا وذلك على يد ساموبل

آدمز Samuel Adams الذى أستمر نشاطه لمدة ١٥ عاما واتجه أساسا إلى التأثير فى الرأى العام وتحريض المواطنين وذلك من خلال الجماعات واللجان والتجمعات المختلفة ، إلى جانب الصحافة واللقاءات الشخصية . وأستند فى تبرير وجهة نظره والاقتناع بها إلى المتناقضات التى كانت تسود المجتمع الامريكى ، إلى جانب الخلافات الجوهرية بين أصحاب المصالح المختلفة والظلم الفاحش الذى ألم بفئة من المزارعين وصغار العاملين والطبقة الفقيرة بوجه عام . وصاحب هذه الحركة تشكيل العديد من الأندية والجمعيات ومن بينها جماعات " أبناء الحرية وبنات الحرية " ولجان متنوعة ومنتشرة فى مختلف الأنحاء وضعت برنامجا تحت عنوان " حقوق المستعمرات " .

هكذا كانت هذه الظروف المختلفة والتنظيمات التى قامت وأرتبطت بها والتى مهدت وساعدت على الثورة من أجل الاستقلال من أهم العوامل التى أقنعت المواطنين بفكرة التنظيمات بصفة عامة وبالتالى كانت النواة الأولى لقيامها .

الفترة التالية للثورة :

كانت الثورة الأمريكية حركة اجتماعية لقيت قبولا وتأييدا من قبل العديد من الجماعات وتبع قيام الثورة القضاء على جماعة التورى فقد حكم على بعض أفرادها بالسجن وهرب البعض الأخر وتمت مصادرة أملاكهم جميعا .

ويلاحظ أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

استمرت قائمة فى الفترة التى أعقبت الثورة مباشرة . فعلى الرغم من أنه بدأ التخلص من بعض القيود التى كانت مفروضة فى عهد المستعمرات الا أنه ظلت بعض الشروط تقيد حق الانتخاب والترشيح وخاصة فيما يتعلق بشرط الملكية ودفع الضرائب بل ظلت هذه الشروط أساسية كذلك فى مجال التعيين فى المناصب العليا .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الامتيازات التى تمتعت بها فئة محدودة من الأفراد والتى أستمرت بعد الثورة أدت إلى سخط الأغلبية من المواطنين .

وظل كذلك التعارض بين المصالح المختلفة وكان من الصعب التوفيق بينها بسبب صعوبة المواصفات والاتصالات بين الولايات .

وبناء على هذه الاعتبارات بدت الحاجة ملحة لايجاد حكومة قوية تعمل على القضاء على التذمر والاضطرابات وتحافظ على الأمن العام .

إصدار الدستور وعوامل نشأة الأحزاب :

صدر دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٧ بناء على معاهدة فيلادلفيا التى أشتركت فيها ١٣ مستعمرة أنجليزية قديمة . ويعد من أقدم الدساتير ، وترتب عليه انتقال الدولة من نظام المستعمرات الذى كان يقوم أساسا على الزراعة إلى نظام فدرالى ويحتفظ بسلطات محلية للولايات . وترتب على إصدار الدستور تطبيق النظام النيابى وأحترام أرادة الشعب والأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات .

وتبع ذلك تغيرات اساسية كان لها أكبر الأثر فى دعم النشاط السياسي كما مهدت الطريق لقيام التنظيمات الحزبية ، ومن بينها :

- التخفيف من القيود الانتخابية مما أدى إلى أتساع دائرة الناخبين واشتراك أكبر عدد من المواطنين فى العمل السياسي .
- أختفاء الطبقة العليا وما كانت تتمتع به من نفوذ وامتيازات خاصة فأتيحت الفرص أمام فئات مختلفة لتولى الوظائف القيادية على كافة المستويات .
- تعددت الأماكن الانتخابية وخاصة فى المراكز والمحاكم وغيرها من أماكن التجمعات المختلفة والتى أصبحت فيما بعد نواه لقيام الاحزاب السياسية .
- تطورت طرق الترشيح بما أتاح لأكبر عدد من الأفراد أبداء الرأى حول ممثليهم ، .
- وبالإضافة إلى هذه العوامل ، بدت حاجة ماسة استوجبت الربط بين الولايات التى كانت تختلف فيما بينها سياسيا وأجتماعيا واقتصاديا .

وفى ضوء هذه الاعتبارات المختلفة ، بدأ منشأ الأحزاب السياسية ، وكان قيامها بطيئا بسبب الصعوبات التى واجهت ذلك وأهمها الاعتراض الشديد على فكرة قيام الاحزاب بحجة أنها تؤدى إلى التخريب والتفرقة وتزيد الخلافات بين الولايات ، فى الوقت الذى كان الجميع يتطلع إلى ضرورة الترابط والتنسيق بين الولايات المختلفة .

الحزب الفيدرالى : ١٧٨٩ ـ ١٨١٦ :

الحزب الفيدرالى كان أول الأحزاب السياسية بمفهومها الحالى التى

ظهرت فى أمريكا عقب الثورة . وبدأ الحزب نشاطه فى عهد الرئيس جورج واشنجتن George Washington عام ١٧٨٨ وكان الحزب تحت قيادة الكسندر هاميلتون Alexander Hamilton وجون آدمز John Adams وضم الحزب مؤيدى الدستور وغالبيتهم من الطبقة الغنية فى الحضر من كبار العاملين فى التجارة والصناعة وكان الحزب ذا نزعة محافظة فى سياسته ، فدعا إلى تقوية الحكومة المركزية وإلى التضييق من سلطات الولايات . ومن مبادئه الأساسية أيضا أن الثروة والاستقلال وأمن البلاد يرتبط تماما بتقدم الصناعة والتجارة مما يستوجب تركيز البرامج والأنشطة فى هذه المجالات دون غيرها ، وأن استقرار الحكومة يتطلب أن يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ مدى الحياة ، وأن التعيين خاصة فى المناصب العليا يجب أن يكون له صفة الدوام ، وأنه يجب الأخذ بالتفسير الواسع للدستور ، وأن الدولة يجب أن يتوافر لديها جيش واسطول قوى ، وأن أنشاء بنك قومى أمر تفرضه المصلحة العليا ، وأعترض الحزب على النظام الديمقراطى فى شأن اختيار العاملين كما أعترض على مبادئ الثورة الفرنسية .

ويلاحظ أن سياسة ومبادئ هذا الحزب كانت أساسا لقيام الحزب الجمهورى .

الصورة الأولى للمعارضة :

فى ذات الوقت الذى نشأ فيه الحزب الفيدرالى ، شكلت جماعة أخرى ضمت صغار العاملين والفلاحين وغيرهم من الفئات التى لم تمثل

فى معاهدة فيلادلفيا حزباً آخر مناهضا للحزب الفيدرالى فى سياسته ، فقد نادى بالحرية الفردية وحقوق الولايات وبالتفسير الضيق للدستور وخاصة فيما يتعلق باقتراحات هاميلتون سكرتير الدولة للشئون المالية فى ذلك الحين بشأن تركيز السلطات فى الحكومة الفيدرالية .

وبفضل جهود أعضاء هذا الحزب تمت الموافقة على ادخال بعض التعديلات الدستورية التى ساهمت فى التضييق من سلطات الحكومة الفيدرالية .

ويعتبر هذا الحزب أول بداية للمعارض المنظمة .

وكان هذا الحزب نواه لقيام الحزب الديمقراطى الجمهوري عام ١٧٩٠ والحزب الديمقراطى عام ١٨٣٢ .

الحزب الديمقراطى الجمهورى : ١٧٩٠ ـ ١٨٢٨ وتطور المعارضة :

أتجه بعض أصحاب المصالح المتعارضة إلى الاتحاد رغم ما بينهم من خلافات وذلك تحقيقا لمصالحهم . وقد كان الديمقراطيون الجمهوريون وقت نشأة الدولة مجرد أتجاه ثم اصبحوا جماعة متحدة ومنظمة ثم تحولت إلى حزب يسعى إلى الحكم وذلك عام ١٧٩٠ على وجه التقريب .

وكان الحزب بزعامه توماس جيفرسون Thomas Jefferson الذى كان وزيرا فى حكومة واشنجتن واستقال عام ١٧٩٣ بسبب الخلافات التى قامت بينه وبين هاميلتون حول موضوعات اقتصادية ومالية وفلسفية وأخرى متعلقة بالشئون الخارجية . وظل جيفرسون ومعه

ماديسون Madison يقودان حزب المعارضة فى ذلك الوقت ووضعا برنامجا للحزب أبرزا فيه الاعتراض على السياسة المالية واكدا فيه على أهمية رعاية مصالح المزارعين وصغار العمال باعتبارهم الطبقة الاكثر فاعلية من غيرهم والأقوى ارتباطا بوطنهم وتمسكا بالقيم والفضائل بخلاف طبقة الصناع والتجار فكثيرا ما ينتشر الفساد بينهم .

كما أكد برنامج الحزب على عدم تركيز السلطة فى الحكومة الفيدرالية التى يجب أن يقتصر دورها على السياسة الخارجية بينما يجب أن تتاح للحكومات المحلية السلطة الكاملة بشأن الأمور الداخلية . وتضمن برنامج حزب المعارضة كذلك مبدأ " أتركه يعمل " ومضمون هذا المبدأ أنه يجب أتاحة الفرصة الكاملة أمام الأفراد للعمل دون تدخل من الحكومة فى الأنشطة الفردية أيا كان مجالها ، بل ويقع على عاتق الحكومة التزاما بتحسين أحوالهم المعيشية وتهيئة الظروف المناسبة للعمل .

وأيد الحزب مبادئ الثورة الفرنسية فى دفاعها عن الحقوق الفردية .

ولجأ جيفرسون إلى أسلوب الأتصال المباشر بالجماهير وأوضح فى لقاءاته أعتراضه على سياسة الحزب الفيدرالى التى كانت فى أعتقاده مخالفة للعدالة ولأحكام الدستور خاصة فيما يتعلق بترجيح مصالح فئة دون غيرها .

وفى عام ١٨٠٠ فاز حزب المعارضة أى حزب جيفرسون بالأغلبية فى أنتخابات الرئاسة وعين مرشح الحزب أى جيفرسون رئيسا للدولة كما حاز الحزب بعد ذلك على أغلبية مقاعد المجلسين .

ودام الحزب فى ممارسة نشاطة فترة تقرب من ٢٤ سنة كان خلالها حزبا للأغلبة وتحول الحزب الفيدرالى إلى حزب معارض ولجأ إلى أساليب غير مشروعة أدت إلى تدهور الحزب تدريجيا وفقد تأييد الجمهور له وأنفض عنه أعضاؤه وتوقف عن مزاولة نشاطه على المستوى المركزى عام ١٨١٦ وأستمر يعمل على المستوى المحلى حتى منتصف عام ١٨٢٠ . وظل الحزب الديمقراطى الجمهورى يعمل خلال الثمانى سنوات الأخيرة لعهده كحزب واحد بعد أن توقف الحزب الفيدرالى عن عمله . وأطلق على هذه الفترة " فترة المشاعر الحسنة " .

وبعد انتهاء فترة رئاسة جيفرسون فاز فى الانتخابات من بعده جيمس ماديسون James Madison وأستمر رئيسا خلال الفترة من ١٨٠٨ – ١٨١٦ كما فاز جيمس مونرو James Monroe فى أنتخابات الرئاسة لعام ١٨١٦ وأستمر حتى عام ١٨٢٤ .

ويلاحظ أن الحزب أتخذ فى بادئ الأمر إسم " الحزب الديمقراطى الجمهورى " ثم أسقط اتباعه الجزء الأول من الأسم وبقى يطلق عليه " الحزب الجمهورى " رغم أن بعض الولايات ظلت محتفظة بالأسم كاملا . وفضل المؤرخون أطلاق أسم " حزب جيفرسون " حتى لا يختلط بالحزب الجمهوري الذى أسس عام ١٨٥٤ .

نشأة الاجنحة والمعارضة داخل الحزب الديمقراطى الجمهورى :

أوضحنا أن الحزب الديمقراطى الجمهورى ظل يعمل بمفرده فى

المجال السياسى بعد أن توقف الحزب الفيدرالى عن ممارسة نشاطه وقام جيفرسون خلال فترة رئاسته بالعديد من الاصلاحات وقضى على كثير من مساوئ الحزب الفيدرالى ، إلا أنه رغم ذلك ظلت مشاكل مختلفة قائمة . فكان للفلاحين مطالب متعلقة بالاراضى الجديدة وسياسة التوسع ، والمواصلات ، بالإضافة إلى مشاكل أخرى كان يعانى منها فئات عديدة ومرتبطة بالضرائب والأسعار والإصلاحات الداخلية .

وازاء هذا الموقف وما صاحبه من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية . أختلفت الآراء داخل الحزب الديمقراطى الجمهورى حول تفسير سياسة وبرنامج الحزب وعلى ذلك نشأت أجنحه داخل الحزب بعضها كان مؤيدا والبعض الآخر معارضا وكانت تعمل كما لو كانت أحزاب مستقلة .

وأنعكس هذا الوضع على أنتخابات الرئاسة عام ١٨٢٤ فأشتد الصراع بين أجنحة أربعة أساسية داخل الحزب وقدم كل منها مرشحا للرئاسة وهم : جون آدمز John Adams ، وهنرى كلاى Henti Clay وأندروجاكسون Andrew Jeckson ، ووليام كراو فورد Williem Crawford .

وحصل المرشحون على أصوات متقاربة . فعرض الأمر على مجلس النواب وأنتخب جون آدامز وكان ابن رئيس فيدرالى سابق مما أدى إلى زيادة الخلافات داخل الحزب .

وأسفر هذا الوضع عن أنقسام جوهرى بين آدامز وأتباعه الذين أيدوا انتخابه وسياسته ، وبين أتباع جاكسون الذين أعترضوا على أنتخاب آدمز وعلى برنامجه وسياسته . وبدأوا ينظمون ويقودون حمله ضده

أنتهت إلى فوز جاكسون فى انتخابات ١٨٢٨ .

وأطلق آدم وجماعته على تنظيمهم أسم " الحزب الجمهورى القومى " بينما أختار جاكسون واتباعه أسم " الحزب الديمقراطى " . وعلى هذا النحو عاد نظام الحزبين إلى الحياة السياسية فى أمريكا .

وتضمن برنامج آدم العديد من الإصلاحات الداخلية والاتجاه نحو زيادة سلطات الحكومة الفيدرالية بخلاف الاتجاه الآخر المعارض والذى أيد حقوق الولايات والتضييق من سلطات الحكومة الفيدرالية . وأستمر آدم وحزبه مسيطرا على المجلسين لمدة عامين فقط أى خلال الفترة من ١٨٢٥ – ١٨٢٧ وبعد ذلك بدأ الحزب الجمهورى القومى يفقد تأييد الجمهور له وصار حزبا للأقلية فى الكونجرس وبالتالى لم يتمكن من الفوز فى أنتخابات الرئاسة لعام ١٨٢٨ إذ فاز منافسة " جاكسون " وعلى أثر ذلك أنفض الحزب الجمهورى القومى وأتجه أعضاؤه إلى تشكيل حزب آخر معارضا لسياسة جاكسون وهو حزب الويجز .

حزب الويجز والمعارضة :

أسس حزب الويجز عام ١٨٢٤ أثناء فترة رئاسة جاكسون . وضم الحزب جماعات تمثل أراء مختلفة معارضة لسياسة جاكسون . وأستمد أسم الحزب من إسم الحزب الذى قام فى أنجلترا خلال القرن ١٧ كحزب معارض للملكية . وقد كان من الأهداف الرئيسية لحزب الويجز الاعتراض على السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها جاكسون كرئيس للدولة وبالتالى للسلطة التنفيذية . وتبنى الحزب البرنامج الذى سبق أن وضعه

هنرى كلى والذى تضمن خطة قومية فيدرالية لحماية الاقتصاد والربط بين الولايات المختلفة وحماية حق العمل وأنشاء البنك القومى وخلافه . ومن خلال الصراع بين الديمقراطيين والويجز نشأ النظام الأمريكى كاملا على اساس وجود حزبين كبيرين وعدد من الأحزاب الأخرى . وعقد مؤتمرات قومية لاختيار افضل المرشحين والقيام بحملات انتخابية شعبية ، ووجود زعماء للولايات ، على أساس أن رئاسة الجمهورية هى مركز التجمع السياسى .

وقد عانى الحزب منذ تأسيسه من الانشقاق وتعدد الأجنحة داخله مما كان سببا فى تدهوره وتوقفه عن نشاطه بعد فترة قصيرة بلغت حوالى عشرين عاما وساعد على ذلك أنه كان مؤيدا لاتجاهات الحزب الفيدرالى .

ووضع الحزب برنامجا عام ١٨٤٠ ورشح قائداً عسكرياً هو وليام هاريسون William Harrison لانتخابات الرئاسة وفاز على منافسه الا أنه توفى فى أبريل ١٨٤١ وجاء بعده جون تايلر Gohn Tyler ولم يكن بدوره مقتنعا تماما بسياسة حزب الويجز , بل كان فى سياسته واتجاهاته أكثر تأييدا للحزب الديمقراطى خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وحماية حقوق الولايات ، الأمر الذى أدى إلى اعتراض شديد من قبل أعضاء حزب الويجز واتجه عدد كبير إلى الاستقالة من الحزب . وفاز الحزب مرة أخرى فى انتخابات الرئاسة لعام ١٨٤٨ وأنتخب مرشحه زاشارى تيلور Zachary Taylor ولم يكن عقائديا متمسكا بمبادئ الحزب وتوفى أثناء فترة رئاسته .

وجاء بعده نائب الرئيس مبلورد ميلمور Millord Fillmare وكان منتميا إلى الحزب الديمقراطى وبدأ الحزب بعد هذه الأحداث فى تدهور ملحوظ وخاصة بعد تصعيد موضوع الرقيق عام ١٨٥٠. وأنقسمت الآراء وأشتد الخلاف داخل الحزب حول هذا الموضوع حتى أن أغلب أعضاء الحزب وخاصة فى الجنوب أنفصلوا عنه والتحقوا بالحزب الديمقراطى . كما ظهرت فى هذه الفترة أحزاب جديدة إستقطبت أصوات الناخبين . وفى عام ١٨٥٦ أيد الحزب مرشحا منتميا لحزب آخر وعلى هذا النحو أعلن الحزب توقفه عن ممارسة نشاطه .

الحزب الديمقراطى ١٨٣٢ :

يتعذر تحديد تاريخ بداية نشاط الحزب الديمقراطى وقد نشأ فى ظل الحزب الديمقراطى الجمهورى أو حزب جيفرسون الذى أنشق عام ١٨٢٠ إلى عدة أجنحة من بينها جناح تزعمه جاكسون الذى شكل بدوره حزبا تحت أسم الحزب الديمقراطى .

ويؤكد بعض المؤرخين أن حزب جاكسون الديمقراطى كان حزبا جديدا، والواقع أنه كانت هناك روابط شخصية وتنظيمية بين الديمقراطيين الجمهوريين لعام ١٨٢٠ وبين ديمقراطى ١٨٣٠ بحيث يمكن القول بأن الحزب الديمقراطى كان ثمرة للحزب القديم .

والحزب الديمقراطى من أقدم الاحزاب ليس فقط فى أمريكا بل فى العالم بأكمله . فقد كان الديمقراطيون حزبا حقيقيا فى الوقت الذى كان فيه

حزب الويجز والتورى مجرد أتجاهات سياسية داخل البرلمان الانجليزى .

ويتمتع الحزب الديمقراطى بشعبية وأغلبية فى أمريكا ، فقد أوضح قياس للرأى العام أجرى فى أمريكا أن أكثر من ٦٠ % من الناخبين الأمريكين المنضمين للاحزاب مسجلين فى هذا الحزب ، وأن ٥٠ % يؤيدون الحزب الديمقراطى بينما ٣٤ % يؤيدون الحزب الجمهورى و ١٦% يؤيدون المستقليين . ويتميز الحزب بتنظيم قوى على مستوى الدولة وكان يفوق غيره من الأحزاب فى الناحية التنظيمية .

وكان الحزب الديمقراطى أول حزب يعقد مؤتمراً قوميا عام ١٨٣٢ لأختيار مرشح الرئاسة كما كان أول حزب أنشأ لجنة قومية عام ١٨٤٨م .

وفى خلال الفترة من ١٨٢٨ حتى ١٨٦٠ سيطر الحزب على البيت الأبيض لمدة ٢٤ سنة . وحاز على الأغلبية فى مجلس الشيوخ لمدة ٢٦ سنة ، وفى مجلس النواب لمدة ٢٤ سنة . وخلال الفترة التى تغلب فيها الحزب الجمهورى منذ ١٨٦٠ حتى ١٩٣٢ شغل الحزب الديمقراطى البيت الأبيض لمدة ١٦ سنة من ٧٢ سنة ، ومجلس الشيوخ لمدة ١٠ سنوات ، ومجلس النواب لمدة ٢٦ سنة .

وأستمد الحزب الديمقراطى قوته وفاعليته من ولايات الجنوب التى كانت تدلى بأصواتها دائماً تأييدا لمرشحى الحزب , وخارج هذا النطاق ، كان مؤيدو الحزب متناثرين فى أجزاء متفرقة , وحصل الحزب على تأييد الأقليات كالزنوج واليهود والعمال النقابيين والكاثوليك .

وكان الديمقراطيون يعتبرون أنفسهم حزب الشعب الذى يهدف إلى

خدمة الجميع دون تفرقة ويُقبل على التجارب والمشروعات والبرامج التى تحقق الرخاء العام .

وتبنى الحزب قاعدة ثلثى أصوات الناخبين للترشيح للرئاسة وذلك خلال الفترة من ١٨٣٢ حتى ١٩٣٢ وهذا الاتجاه أتاح الفرصة لمواطنى الجنوب للمشاركة بفاعلية فى الانتخاب .

ومن أهم مبادئ الحزب :

التفسير الضيق للدستور ، التأكيد على حقوق الولايات والتضييق من سلطات الحكومة المركزية ، أرساء مبادئ الديمقراطية ، خفض الضرائب ، القضاء على البطالة أيجاد حل لمشكلة الإسكان وتوفير كافة الحقوق المرتبطة بالأمومة .

وأعلن الحزب أعتراضه على سياسة الحزب الجمهورى التى كانت تهدف الى تمييز طبقة الاغنياء وأصحاب المصالح دون الأهتمام بالشعب بجميع فئاته وطبقاته .

وكان الحزب الديمقراطى أكثر تقبلا للأفكار التقدمية سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . كما كان يؤيد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادي ويرحب بالتعاون الدولى .

وفاز الحزب فى انتخابات الرئاسة عام ١٨٤١ حيث أنتخب الرئيس جميس يولك وكذلك فى عام ١٨٥٢ فأنتخب مرشحه فرانكلين بيرسى وفى عام ١٨٥٦ فاز مرشحه جميس بوشلتان . وعاد الحزب إلى الفوز عام ١٨٨٤ فأنتخب مرشحة جروفر كلاكلاند وكذلك عام ١٨٩٢ أعيد أنتخابه

مرة أخرى .

وأنتخب ودرو ويلسون Woodrow Wilson عام ١٩١٢ ووقف الحزب وراءه لموءازرته كما لقى تأييد من قبل الطبقة العاملة والمتوسطة والمهنية والجناح التقدمى فى الحزب الجمهورى .

وكان ويلسون يتميز بماضية السياسى والعلمى وخبراته الإدارية . وتبنى الدفاع عن الحرية بكافة صورها ووضع برنامجا عن الحرية الجديدة New Freedom كما أبتدع أسلوب القاء البيانات أمام الكونجرس واشتراك السكرتاريين [١] أعضاء الحكومة فى أعمال الكونجرس للدفاع عن سياساتها وبرامجها . وأكد فى سياسته على ضرورة أشتراك الشعب فى الحكم وتبنى أسلوب مناقشة المسائل والمشاكل العامة على كافة المستويات . ووضع برنامجا تضمن عدة تعديلات فى النظام الاقتصادى والمالى والصناعى بما يحقق المصلحة العامة وصدر فى عهده عدة قوانين أعادت الثقة فى الحكومة وحاز على تأييد أغلب ولايات الجنوب والشرق والغرب.

وكانت الحرب من أهم أسباب تدهور الحزب الديمقراطى فى ذلك الحين فقد ترتب عليها آثار مختلفة مثل نقص الواردات وفرض ضرائب من أجل الدفاع . وبدأ الحزب الجمهورى ، وكان حزب المعارضة فى هذه الفترة ، يقود حملته الانتخابية مستندا إلى المشاكل الداخلية التى كان يعانى منها الشعب إلى جانب السياسة الخارجية غير الواضحة .

---

(١) الوزراء .

ورغم ذلك ، أعيد أنتخاب ويلسون عام ١٩١٦ م وكان الفضل فى ذلك يرجع أساسا إلى الطبقة العاملة التى وقفت وراءه وايدته . ومع ذلك بدأ الحزب يفقد العديد من المقاعد فى المجلسين وعاد الحزب الجمهورى إلى الرئاسة فى أنتخابات ١٩٢٠ .

واستعاد الحزب الديمقراطى قوته ونشاطه عقب فترة الكساد التى حلّت بأمريكا عام ١٩٢٩ كما أسترد الأغلبية فى المجلسين وفاز مرشح الحزب فرانكلين روزفلت Franklin Roosvelt وذلك فى إنتخابات الرئاسة عام ١٩٣٢ ووضع برامج عديدة للإصلاح الداخلى ركز فيها على ارساء قواعد الديمقراطية والتوسع فى تطبيق مبدأ اشتراك الشعب فى الحكومة وفى أختيار ممثلين عنهم فى السلطات الثلاث ، وضمان الحقوق الفردية بكافة صورها ، وتشجيع القطاع الخاص وتوفير ضمانات وحقوق العمل مثل الأجور والمكافآت والأجازات وتحديد ساعات العمل ، ووضع نظام الضمان الاجتماعى وتوفير الخدمات الصحية وغيرها . وفى مجال السياسة الخارجية أكد برنامج روزفلت على ضرورة تنمية العلاقات الدولية .

وحظى برنامج روزفلت بتأييد واسع خاصة بين الفلاحين والعمال وأصحاب الدخول المحدودة والزنوج والجماعات الدينية . وكان البرنامج بمثابة ثورة اجتماعية واقتصادية وسياسية فى ذات الوقت .

وأعيد انتخاب روزفلت فى عام ١٩٣٦ وكذلك فى عام ١٩٤٠ وكان يتّبع فى دعايته الانتخابية أسلوب الأتصال المباشر واللقاءات الواسعة والمستمرة مع الناخبين الأمر الذى جعله يحظى بتأييد الأغلبية .

وفى عام ١٩٤٤ فاز مرشح الحزب هارى ترومان Hary Truman وأنتخب رئيسا ووضع بدوره برنامجا شاملا للإصلاحات الداخلية وجه فيه أهمية خاصة للتأمين الاجتماعى والصحى ومشكلة الإسكان وحقوق العمل بل والحقوق الفردية بوجه عام .

وخلاصة القول أن ترومان أيد سياسة روزفلت وأتخذ ذات المسار سواء فى الأمور الداخلية أو الخارجية .

ورغم هذه الإصلاحات العديدة ، ظهرت بعض المشاكل خاصة فى قطاع التموين مما كان سببا فى تحرك مكثف من قبل حزب المعارضة الأساسى وهو الحزب الجمهورى وأستند الحزب فى دعايته المضادة إلى الخلافات التى نشبت بين ترومان والكونجرس فى ذلك الحين .

ومع ذلك ، استطاع ترومان أن يفوز ايضا فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨ ، وفقد الحزب بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ فى هذه الفترة وعلى وجه اخص عام ١٩٥٠ ولكنه ظل مسيطرا على الكونجرس .

وبذل الحزب الجمهورى – حزب المعارضة – محاولة أخرى بصدد انتخابات ١٩٥٢ حيث هاجم الحزب الديمقراطى وركز فى حملته على ما ساد الحكم من فساد فى مجالات عديدة إلى جانب ما كانت تتمتع به الحكومة من أمتيازات لا وجه لها ، كما اعترض حزب المعارضة على الضرائب الجديدة التى فرضت بعد الحرب . وأتهم ترومان بأنه فتح المجال أمام بعض الشيوعيين لشغل وظائف حكومية . وترتب على ذلك أن فاز الحزب الجمهورى فى أنتخابات الرئاسة وعاد الحزب الديمقراطى مرة أخرى ليمارس نشاطه كحزب معارضة .

وفى عام ١٩٦٠ استرد الحزب الديمقراطى مركزه حيث فاز جون كنيدى John Kennedy بأغلبية ساحقة كما حصل الحزب على أغلبية فى المجلسين .

ونجح كنيدى فى أن أعاد التحالف بين الناخبين فى المدن الكبرى والأقليات وجماعات البيض فى الجنوب . ولكنه فشل فى الحصول على تأييد أغلبية الفلاحين .

وقتل كنيدى فى أواخر عام ١٩٦٣ وأحدث ذلك تغييرا جوهريا فى السياسة الأمريكية .

وفى عام ١٩٦٤ فاز مرشح الحزب الديمقراطى ليندن جونسون Lyndon Johnson وكان قد لقى تأييدا واسع النطاق خاصة فى الجنوب .

ويلاحظ أنه فى هذه الفترة انخفض عدد أعضاء الحزب الديمقراطى فى الكونجرس عما كان عليه فى عهد روزفلت وبرزت ظاهرة أن حزب المعارضة، أى الحزب الجمهورى فى ذلك الوقت ، تمتع بتأييد ملحوظ فى الكونجرس .

وأهتم جونسون بإعادة بناء الحزب الديمقراطى ووضع خطة متكاملة لدعم الحزب على كافة المستويات خاصة بين المهنيين وأصحاب الأعمال .

ولم يتمكن الحزب من الحفاظ على الرئاسة فى أنتخابات ١٩٦٨ حيث أسفرت عن فوز مرشح الحزب الجمهورى وأستمر هذا الاتجاه ايضا فى أنتخابات ١٩٧٢ .

<u>ملاحظات عامة :</u>

يتضح مما سبق أن الفترة التى بدأت منذ عام ١٩٣٢ تعتبر أطول فترة حاز خلالها الحزب الديمقراطى على الأغلبية . ومع ذلك فقد كان يهدد الحزب الاختلافات بين الاجنحة فى داخله .

وكان الحزب الجمهورى خلال هذه الفترة يقوم بدور المعارضة هذا إلى جانب بعض احزاب الأقلية التى كانت تتولى أيضا مهمة المعارضة .

ومن أهم انجازات الحزب ، الإلتزام بالإحكام الأساسية فى الدستور ، وأدخال العديد من المبادئ التى لقيت تأييدا من قبل الجمهور لارتباطها بحقوق الأفراد ، والقضاء على الفرقة والخلاف إلى حد كبير ، وإعادة الوحدة بين الشمال والجنوب ، ومواجهة مسئوليات الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على الحزب الديمقراطى أنه لم يتمكن من مواجهة بعض المشاكل الجوهرية والمتعلقة بالعمل والاصلاحات الداخلية بوجه عام خاصة فى الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٣٢ . كما لم يكن هناك أتفاق داخل الحزب حول موضوع الرق مما أدى إلى أنقسام وأختلاف فى الرأى وقيام أجنحة بعضها يؤيد القضية والبعض الآخر يرفض كل تدخل فى هذا المجال .

الحزب الجمهورى : ١٨٥٤

أسس الحزب الجمهورى عام ١٨٥٤ على وجه التقريب وكان موضوع الرق هو السبب المباشر الذى أدى إلى قيام الحزب خاصة وأن بعض الأحزاب نشأت أيضا للدفاع عن هذه الفئة ولكنها فشلت فى أداء

مهمتها وتوقفت عن ممارسة نشاطها ونذكر منها :

حزب الأحرار

ونشأ عام ١٨٣٩ وكان أول حزب تناول فى برنامجه موضوع الرقيق ولكنه فشل فى الحصول على تأييد من قبل الولايات واتجه أغلب الاعضاء إلى الأنضمام إلى أحزاب أخرى تبنت موضوع الرق فى ذلك الحين وتوقف عن نشاطه حوالى عام ١٨٤٧ .

حزب الأرض الحرة : Free Soil

ونشأ كذلك حوالى عام ١٨٤٨ وضم بعض أعضاء من الحزب الديمقراطى وحزب الويجز والمتبقين من حزب الأحرار . وأتخذ شعارا مضمونه :

" حرية الأرض ، حرية الكلمة ، حرية العمل ، حرية الأفراد " وهو تعبير عن اتجاه الحزب نحو تأييد الحرية بكافة صورها وينطوى ذلك بحكم الضرورة الاعتراض على سياسية الرق .

ولم يتمكن الحزب من الفوز بأية مقاعد فى المجلسين وأنتهى الأمر إلى أن توقف نهائيا عن نشاطه حوالى عام ١٨٥٢ .

نشأة الحزب الجمهورى :

يبدو واضحا مما سبق بيانه أنه قد ساد أمريكا أتجاه يؤكد على حقوق الفرد بصفة عامة ويعارض موضوع الرق بصفة خاصة لتعارضه مع الحقوق الجوهرية للفرد . وشكل أنصار هذا الاتجاه أجنحة داخل الأحزاب القائمة ، والبعض الآخر كون أحزابا مستقلة ، فلم تتوافر لهذه الاحزاب المقومات الاساسية للبقاء والاستمرار فى نشاطها السياسي لاعتبارات مختلفة ، ونشأ الحزب الجمهورى فى نطاق هذه الحركة وأنضم إليه عدد كبير من أعضاء أحزاب الاقلية التى تناولت فى برامجها بصفة أساسية موضوع الرق مثل : حزب الويجز ، والأرض الحرة ، والأحرار .

وأتخذ الحزب منذ نشأته أسم " الحزب الجمهورى " وذلك لتأكيد أرتباطه وتأييده لسياسة الحزب الجمهورى القومى الذى كان أول حزب يعارض الحزب الديمقراطى .

ويتميز الحزب الجمهورى بأن نشأته لم تكن بفضل أحد الأشخاص ، كما لا يمكن القول بأن مدينة أو ولاية معينة كانت مهداً لقيامه . فقد كانت نشأته أقوى حركة جذرية أصلية فى التاريخ السياسى الأمريكى .

ووضع الحزب برنامجا ، أهتم فيه بالاصلاحات الداخلية خاصة فى مجال التجارة والطرق والاسكان والاسعار والصناعة ودافع عن فكرة المشروع الرأسمالي التقليدى كما كان يميل إلى سياسة الانعزال على المستوى الدولى .

وقد كان الخلاف والانقسام داخل الحزب الديمقراطى خاصة حول موضوع الرق من أهم الاسباب التى ساعدت على نجاح الحزب الجمهورى

وتماسكه وبقائه ، خاصة وأن الحزب الجمهورى أهتم بإيجاد قواعد حزبية له فى مختلف الولايات ولدى كافة الفئات .

وحصل الحزب الجمهورى على تأييد الأمريكيين من أصل أنجلو سكسونى أو المانى أو من شمال أوربا . كما أيده البروتستانت وسكان الريف والضواحى والفلاحين بوجه عام . كما يميل النساء دائماً إلى التصويت فى جانب الحزب الجمهورى ، وكلما أرتفع المستوى الثقافى والتعليمى كلما كان الفرد أكثر ميلا للحزب الجمهورى .

وأعتمد الحزب أساسا على طبقة أصحاب المال والاعمال .

الفترة الأولى للحزب الجمهورى ١٨٦٠ ـ ١٨٨٠ "

فاز مرشح الحزب الجمهورى ، رائد الغاء الرق ، ابراهام لينكولن Abraham Lincoln فى أنتخابات الرئاسة عام ١٨٦٠ ونجح فى الحفاظ على الوحدة بين الولايات رغم الحرب الأهلية التى أندلعت فى عام ١٨٦١ بمناسبة الغاء الرق . فقد قامت الولايات المستفيدة والموافقة على الرق بثورة ، وهى الولايات الجنوبية ولكن تمكنت الولايات الشمالية من الانتصار عليهم . وتضمن التعديل الخامس عشر لدستور عام ١٨٦٥ الغاء الرق .

وقام لينكولن بإصلاحات داخلية عديدة خاصة فى المجال الزراعى والطرق كما شملت هذه الإصلاحات القطاع المالي والتجارى .

وتوفى لينكولن – قرب نهاية فترة رئاسته عام ١٨٦٤

وفاز بعده مرشح الحزب الجمهورى أندرو جونسون Andrew Johnson ولكنه فشل فى تحقيق الاصلاحات المطلوبة خاصة وأن جهوده كانت محدودة للغاية وكان على غير وفاق مع أعضاء الكونجرس من الحزب الجمهورى ذاته .

وفى أنتخابات الرئاسة لعام ١٨٦٨ فاز مرشح الحزب الجمهورى اليسس جرانت Ulysses Grant كما أعيد انتخابه عام ١٨٧٢ ، وسادت فى عهده خلافات واضطرابات فى مجالات عديدة وخاصة فى الجنوب ورفض الكونجرس عام ١٨٧٤ الموافقة على الميزانية المطلوبة للقيام بالإصلاحات الضرورية .

وفى عام ١٨٧٦ رشح الحزب الجمهورى راثرفورى هاى Ratherfory Hayes وحصل على عدد من الأصوات يقرب مما حصل عليه مرشح الحزب الديمقراطى وشكلت لجنة فى الكونجرس انتهت بإنتخاب هاى مرشح الحزب الجمهورى .

ويلاحظ أن أهم أحداث هذه الفترة هو تعديل الدستور بما يحقق المساواة بين الجميع فى الترشيح والانتخاب مما ساعد ولايات الجنوب على الاشتراك فى الترشيح والانتخاب . كما تميزت الفترة السابقة بإصلاحات داخلية عديدة فى مجالات الصناعة والتجارة والطرق وغيرها .

ورغم هذه الانجازات ، فقد كانت هناك مشاكل جسيمة تتعلق بإرتفاع الاسعار والبطالة ومطالب العمال والفلاحين . كما ثارت خلافات شديدة حول العملة أدت إلى أنقسامات فى الرأى داخل الحزبين الجمهورى والديمقراطى .

الفترة الثانية ١٨٨٠ – ١٨٩٢ :

وتميزت هذه الفترة بأن الحزبين الجمهورى والديمقراطى كانا متعادلين فى القوة والأغلبية إلى حد كبير . ففاز مرشح الحزب الجمهورى جميس جارفيلد James Garfield وفى الانتخابات التالية التى أجريت عام ١٨٨٤ فاز مرشح الحزب الديمقراطى جروفر كلافلاند Grover Clavland ثم عام الحزب الجمهورى إلى الأغلبية وبالتالى إلى الرئاسة عام ١٨٨٨ ففاز مرشحه بنجامين هاريسون Benjamin Harrison ومرة أخرى عاد الحزب الديموقراطى إلى الرئاسة فى أنتخابات ١٩٨٢ فقد أعيد أنتخاب الرئيس السابق كلافلاند .

وفى خلال هذه الفترة كانت برامج الحزبين الرئيسيين متقاربة إلى حد كبير رغم الاختلافات فى الرأى داخل كل حزب والتى أدت إلى نشأة أجنحة تتبنى اتجاهات مختلفة . وكان من نتيجة ذلك أن تعذر على الحكومات المتعاقبة أحداث تغييرات جوهرية فى السياسة العامة وكانت المعارضة على درجة من القوة داخل الكونجرس بحيث تمكنت فى نهاية كل مدة رئاسية من أن تحصل على الأغلبية .

الفترة الثالثة ١٨٩٢ - ١٩٢٩ :

وفى ذات الوقت ، أشتد الخلاف بشأن الأسعار والضرائب وأنعكس ذلك على الحزب الديمقراطى فبدأ يفقد شعبيته وبالتالى الأغلبية وساعد على ذلك قيام بعض الأحزاب الثالثة والتى كانت على درجة من القوة مثل

حزب الشعب الذى أتسعت قاعدته عام ١٨٩٣ وظل يمارس دوره فى معارضة الحزب الحاكم الأمر الذى أدى إلى أن هذا الأخير لم يتمكن من الاحتفاظ بوضعه فى الرئاسة أو فى المجلسين .

وبناء على ذلك استطاع الحزب الجمهورى أن يسترد مركزه كحزب للأغلبية وفاز مرشحه وليام ماكنلى William MeKinley الذى أعيد أنتخابه عام ١٩٠٠ وعين تيودور روزفلت Theodore Roosevelt نائبا للرئيس وحدث أن قتل ماكنلى بعد ستة أشهر من أنتخابه لذلك صعد نائبه روزفلت للرئاسة ثم أنتخب عام ١٩٠٤ .

وتمكنت حكومة الحزب الجمهورى من تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية . كما أستطاع الحزب أن يضم إلى صفوفه أصحاب الأعمال وذلك نتيجة لما وعد به بشأن الأسعار والتسويق وما تضمنه برنامجه الخاص بحقوق العمال والضمان الاجتماعى .

وأتبع روزفلت أسلوب مصارحه الرأى العام وأطلاعه على الحقائق وكان يضمن رسائله وبياناته فى الكونجرس الإشارة إلى الفساد والانحراف فى مجال الحكومة أو النقابات المختلفة . ورغم برامج ومشروعات روزفلت فأنه لم يتمكن من تنفيذها . وساد هذه الفترة كساد اقتصادى وصناعى كما أرتفعت الأسعار ولم يقابلها أرتفاع فى الاجور والمرتبات . وتناول حزب المعارضة ، أى الحزب الديمقراطى حينئذ هذه الظروف والمشاكل المختلفة فى حملته الانتخابية عام ١٩٠٨ .

وبناء على هذه الاعتبارات اختار المؤتمر القومى للحزب الجمهورى وليام تافت William Taft كمرشح للرئاسة الذى فاز على

مرشح الحزب الديمقراطى .

وواجهت تافت مشكلة الأسعار التى لم يتمكن روزفلت من أيجاد حل لها وأستصدر قانونا بهذا الشان أثار سخط الرأى العام . كما ظلت مشكلة الضرائب قائمة .

وتعرض الحزب الجمهورى كذلك لأنقسام داخله فنشأت اجنحة تمثل اتجاهات مختلفة وهذا كله أنعكس على الحزب فبدأ يتفكك خاصة وأن سياسة تافت لم تتفق مع أتجاه الجناح اليمينى أو الجناح اليسارى .

وفى ذات الوقت ، أتجه الحزب الديمقراطى إلى أعادة البناء وتنظيم ودعم القواعد وساعده على ذلك التحالف مع الحركة التقدمية . وتبنى الحزب الديمقراطى مشروع تخفيض الأسعار لما لذلك من أثار هامة على العمال والفلاحين . وتمكن من السيطرة على مجلسى الشيوخ والنواب . وبالتالى فاز فى أنتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ .

وظل الحزب الديمقراطى متمتعا بالأغلبية وفاز مرة أخرى فى أنتخابات الرئاسة عام ١٩١٦ .

وكان الحزب الجمهورى فى خلال هذه الفترة يمارس دوره كحزب معارضة واتجه كذلك إلى تنظيم صفوفه ودعم قواعده ونشر دعوته بين الجمهور وتناول نقد الحزب الحاكم "الديمقراطى " فى سياسته وبرامجه فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وأهم أحداث هذه الفترة التصديق على التعديل السابع عشر للدستور عام ١٩١٣ الذى أستحدث أسلوب الانتخاب المباشر لاعضاء مجلس الشيوخ .

كما تم التصديق على التعديل التاسع عشر للدستور عام ١٩٢٠ إذ نص على حق النساء فى التصويت .

وفى أنتخابات الرئاسة عام ١٩٢٠ عاد الحزب الجمهورى إلى الرئاسة ففاز مرشحه وارن هاردنج Warren Harding وكان هناك استياء عام بسبب القيود والآثار التى نتجت عن الحرب خاصة ما تعلق منها بالعمل والزراعة كما كانت الضرائب باهظة وغير عادلة . كما أهدرت الحقوق الأساسية للأفراد .

وفى ذات الوقت أتسعت دائرة الناخبين خاصة بعد أن أصبح للنساء حق الانتخاب . وأتجهت حكومة الحزب الجمهوري إلى تدعيم المكاسب المختلفة التى تحققت فى عهد الرئيس الديمقراطى ويلسون . كما قامت من جانبها بإصلاحات عديدة فى مجال التعليم والطرق والمواصلات وغير ذلك من الخدمات والمرافق العامة . وقدمت مساعدات مختلفة للفلاحين وصغار العمال وبدأت العودة إلى نظام الملكية الخاصة للمرافق العامة كالطرق وغيرها .

ورغم هذه الإصلاحات ، أنتشر الفساد فى الجهاز الإدارى كما حدثت مشاكل أخرى أجتماعية واقتصادية وتوفى الرئيس هاردنج فى هذه الأثناء عام ١٩٢٣ .

ورشح الحزب الجمهورى للرئاسة كالفن كولدج Calvin Coolidge وفاز فى أنتخابات عام ١٩٢٤ وذلك على منافسية سواء من الحزب الديمقراطى أو غيره وكان قد نشأ فى هذه الفترة الحزب التقدمى وأختلف عن غيره من أحزاب الأقلية فى أنه كان أكثر قبولا لدى جانب

كبير من الأفراد بل ولقى تأييدا من جانب بعض أعضاء الحزبين الرئيسيين الديمقرطى والجمهورى ووضع برنامجا ايده عدد كبر من المواطنين ركز فيه على ضمان الحقوق الفردية فى شتى المجالات وتدعيم الممارسة الديمقراطية من خلال توسيع دائرة الناخبين والانتخاب المباشر لرئيس الدولة وضرورة استفتاء الشعب قبل أعلان الحرب .

وفى عام ١٩٢٨ رشح الحزب الجمهورى هربرت هوفر Herbert Hoover وركز فى دعايته الانتخابية على الرخاء والبناء والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات وتدعيم نظام التسويق التعاونى . وفاز الحزب الجمهورى فى أنتخابات الرئاسة . وبدأ فى تنفيذ برنامجه الخاص بتحقيق الرخاء . ولم يكن للرئيس الجمهورى هوفر خلفية سياسية بل أستند فى وضع سياسته وتنفيذها على العلم والتجارب والخبرات المختلفة . وأنعكس ذلك على مجال الصناعة فتطورت إلى حد ملموس .

مرحلة التدهور والكساد وأثرها على الحزب الجمهورى :

بدأت مرحلة الكساد عام ١٩٢٩ فتوقف عن العمل عدد كبير من المصانع والشركات والبنوك وأنخفض الانتاج بشكل ملحوظ وتواجد عدد كبير من العمال فى حالة بطالة وفشلت جهود الحزب الجمهورى فى حماية مصالح الفلاحين وأزدادت الفوارق بين أسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية وأغلقت الأسواق الخارجية أمام الصادرات

الأمريكية .

وأعتقد هوفر أن الفترة مؤقتة وأخذ يؤكد ذلك للجمهور .

وترتب على هذه الأحداث أن الجمهور بدأ يفقد الثقة فى الرئيس وفى الحزب الحاكم وبالتالى فقد الأغلبية فى المجلسين . كما أتجه عدد كبير من العمال والفلاحين والمهنيين والشباب إلى الانضمام إلى الحزب الديمقراطى ، حزب المعارضة فى ذلك الوقت وبالتالى لم يتمكن الحزب الجمهورى من الاحتفاظ بالرئاسة فى أنتخابات ١٩٣٢ فأنتقلت الأغلبية إلى الحزب الديمقراطى .

عودة الحزب الجمهورى إلى الحكم :

عاد الحزب الجمهورى إلى الحكم عام ١٩٥٢ . فقد رشح الحزب دوايت ايزنهاور ولم يكن لديه خبرة سياسية ولكنه كان محبوبا لدى الجماهير وكان محلا لثقتهم خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . واستطاع أن يحصل على تأييد عدد كبير من الديمقراطيين وحصل على الأغلبية فى المجلسين . وفى عام ١٩٥٦ أنتخب أيزنهاور للمرة الثانية وحصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه فى المعركة الانتخابية عام ١٩٥٢ [١].

---

(١) ايزنهاور هو الذى تدخّل شخصيا لوقف العدوان الثلاثى على مصر وأصر على أنسحاب أسرائيل .

وتعتبر هذه المرة الأولى التى أختار فيها الشعب الأمريكى قائدا عسكريا لكي يتولى الرئاسة ويكون بالتالى على قمة السلطة التنفيذية . وأنتخاب ايزنهاور كان مؤكدا للمرونة فى الحياة السياسية الأمريكية فالعبرة فى تقلد الوظائف الرئاسية بالأصلح وليست العبرة بانتمائه إلى حزب معين .

وأكد ايزنهاور فى سياسته على ضرورة مد مظلة التأمينات لتشمل جميع الأفراد وعلى أهمية التعليم وضمان الحقوق الفردية . فركز على الطبقة المتوسطة فى كافة الشئون الداخلية .

ورغم انجازاته المختلفة ، فشل ايزنهاور فى تدعيم الحزب وتنظيمه مما ترتب عليه أن فقد الأغلبية فى المجلسين . فعادت الأغلبية للحزب الديمقراطى وفاز فى أنتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ .

وفى عام ١٩٦٨ نجح الحزب الجمهورى فى أن يحصل على الأغلبية فقد فاز مرشحه ريتشارد نيكسون Richard Nixon وانتخب للمرة الثانية فى عام ١٩٧٢ .

وجاء بعد نيكسون جيرالد فورد وذلك عام ١٩٧٤ بعد فضيحة ووترجيت .

أحزاب الأقلية

دراسة النظام السياسى الأمريكى من خلال الأحزاب السياسية الرئيسية يتطلب الإشارة إلى الاحزاب الأخرى التى أنشقت عنها أو طردت منها إذ أن ذلك بلاشك يساعد على القاء مزيد من الضوء على الأحزاب الكبرى كما يفيد فى بيان صفاتها وأنظمتها وتطورها . ويلاحظ أن هذه

الأحزاب لم تتمكن بصفة عامة من الحصول على الأغلبية ولم تفز فى انتخابات الرئاسة . وتمكن البعض منها من الحصول على عدد محدود من المقاعد فى المجالس التشريعية المحلية أو فى الأجهزة الأخرى التنفيذية أو القضائية .

ولم تصل الأحزاب الثالثة إلى مقاعد الكونجرس الإخلال فترة زمنية سابقة وكان ذلك قاصرا على عدد محدود جدا من المقاعد .

ونتناول فيما يلى الاشارة إلى أهم هذه الأحزاب مع ابراز أهميتها فى الحياة السياسية الأمريكية :

حزب الأحرار الجمهورى : Liberal Republican ١٨٧٢

بدأ أعضاء هذا الحزب يمارسون نشاطهم السياسى من خلال جناح شُكل داخل الحزب الجمهورى . وذلك بسبب الاعتراض على سياسية الحزب، وما ساد الجهاز الادارى من فساد وتدهور ، وضم هذا الجناح إلى جانب المعارضين لسياسة الرئيس جرانت ، بعض الصحفيين وغيرهم من الفئات وكان غرضهم الأساسى القيام بإصلاحات داخلية للتخلص من المشاكل المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية .

وفى عام ١٨٧٢ استقل أعضاء هذا الجناح وكونوا بدورهم حزبا قائما بذاته . وأختار الحزب مرشحا للرئاسة كان يعمل رئيس تحرير جريدة اساسية فى ذات الوقت ولم يكن مقبولا لدى الجماهير وخاصة أعضاء الحزب الديمقراطى نظرا لأنه أعتاد نقدهم فى جريدته فلم يفز فى

الانتخابات وتوفى أثر ذلك .

ولم يكن تنظيم الحزب قويا أو محكما كما كان الحـزب يعـانى مـن نقص شديد فى الموارد المالية للانفاق على الحملات الانتخابيـة وغيرهـا من الأعمال ، لذلك توقف عن مباشرة نشاطه وأتجه أغلب الاعضاء إلى الانضمام إلى الحزب الديمقراطي .

حزب ديمقراط الجنوب : Sowthern Democrats ١٨٦٠

كان موضوع الرق من أبرز الموضوعات التى أحدثت أنقساما داخـل الحزب الديمقراطى وفى عام ١٨٦٠ طالب أعضاء الحزب فـى الجنـوب المؤتمر القومى بوضع سياسة لحل مشكلة الرقيق بصفة نهائية . ورفض أقتراحهم وأدى ذلك إلى أن أغلب الأعضاء فى ولايات الجنوب انشقوا على الحزب وكونوا حزبا مستقلا . ووضعوا برنامجا للحـزب تنـاول أساسـاً موضوع الرق .

وقد أدى هذا الأنشقاق داخل الحزب الديمقراطى إلى أتاحة الفرصـة أمام الحزب الجمهورى للفوز فى أنتخابات الرئاسة لعام ١٨٦٠ .

ولم يتمكن الحزب الجديد من الأستمرار فى عملـه بـسبب نقـص أمكانياته وضعف قياداته فتوقف عن نشاطه وقرر الانضمام إلى الحزب الديمقراطى مرة اخرى .

الحزب الديمقراطى القومى : National Democrats Paty ١٨٩٦

كان موضوع العملة الفضية والذهبية كذلك من الموضوعات التى أختلفت بشأنها الآراء سواء بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى أو داخل كل منهما . ونشأت أجنحة داخل كل حزب تمثل الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع , كان موضوع العملة فى مقدمة الموضوعات التى تناولتها الحملة الانتخابية للرئاسة عام ١٨٩٦ .

وكان أغلب قيادات الحزب الجمهورى يؤيدون الحفاظ على الذهب ، أما الحزب الديمقراطى فقد تضمن برنامجه تأييدا للعملة الفضية . وأتجه جناح الحزب الديمقراطى المؤيد للذهب والذى أعترض على سياسة الحزب الجمهورى بشأن الأسعار إلى الانفصال . وبالتالى شكل حزبا مستقلا ووضع الحزب الجديد برنامجا أوضح فيه سياسته ورشح أحد أعضاء مجلس الشيوخ للرئاسة . وأتجه الرئيس الديمقراطى كليفلاند وبعض أعضاء حكومته إلى تأييد الحزب الجديد بعد أن أختار المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى مرشحا آخر للرئاسة . واثناء الانتخابات حاول أعضاء الحزب الجديد أقناع اعضاء الحزب الديمقراطى بتأييد أما مرشحهم أو مرشح الحزب الجمهورى وهو وليام ماكنلى William Makinley .

وقد ترتب على قيام الحزب الجديد وما أحدثه من أنقسام فى الآراء والاتجاهات داخل الحزب الديمقراطى أن تمكن الحزب الجمهورى من الفوز فى أنتخابات الرئاسة .

وفى عام ١٨٩٠ بدأت أمريكا مرحلة جديدة من الاستقرار والبناء وفقد موضوع العملة أهميته بجانب الموضوعات الأخرى الأساسية والمتعلقة بالمجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبناء على ذلك

توقف الحزب عن ممارسة نشاطه .

الحزب القومى المستقل أو حزب : Green Back ١٨٧٦ - ١٨٨٤

تم تأسيس الحزب القومى المستقل والذى عُرف بحزب العملة الامريكية الورقية Green Back وذلك عام ١٨٧٤ على وجه التقريب . وكان ذلك فى أعقاب الحرب وفترة الكساد التى أنعكست آثارها بشكل ملحوظ على الفلاحين وصغار العمال خاصة فى القطاع الصناعى . وكان موضوع العملة هو السبب الرئيسى لقيام الحزب فقد أتجه أعضاء هذا الحزب إلى الاعتراض على العملة الذهبية وأيدوا التعامل بالعملة الورقية التى ظهرت أثناء الحرب وعرفت بأسم Green Back .

ووضع الحزب برنامجا أوضح فيه سياسته بشأن العملة وأختار مرشحا للرئاسة عام ١٨٧٦ ، وكان أكثر المؤيدين للحزب من بين الفلاحين .

وفى عام ١٨٧٨ وضع برنامجا آخر تضمن موضوعات مرتبطة بالعمل وحقوق العمال إلى جانب موضوع العملة . وتمكنوا من الحصول على بعض المقاعد فى مجلس النواب ، وكان ذلك أكبر أنجاز حققه الحزب خلال فترة عمله .

وبعد هذا التاريخ بدأ الانشقاق داخل الحزب بين القيادات التى كانت تمثل العمال والفلاحين ، وفى أنتخابات الرئاسة لعام ١٨٨٠ لم يحصل مرشحه إلا على عدد قليل جدا من الأصوات وبدأ الحزب يتدهور تدريجيا

إلى أن توقف عن ممارسة نشاطه عام ١٨٨٤ وأتجه أغلب اعضائه إلى الانضمام لحزب الشعب الذى نشأ فيما بعد .

حزب الشعب : People's Party ١٨٧٦ - ١٨٨٤

شكل حزب الشعب حوالى عام ١٨٩١ وكان السبب المباشر لقيامه سوء الأحوال الاقتصادية التى كان يعانى منها الفلاحون .

وكان حزب الشعب الحزب الوحيد الذى نشأ تلقائياً والذى كان من المحتمل أن يتحول إلى حزب كبير وأن يهدد الحزبين الآخرين .

وكان أغلب أعضاء هذا الحزب من بين المنتمين إلى الحزب القومى المستقل الذى سبقت الاشارة إليه أو من بين الاتحادات التعاونية الخاصة بالزراعة .

وتضمن برنامج الحزب لعام ١٨٩٢ موضوع العملة الفضية . وتأييد ملكية الحكومة للسكك الحديدية ، وفرض ضريبة تصاعدية على الدخل ، والانتخاب المباشر لاعضاء مجلس الشيوخ إلى جانب برامج أخرى عديدة تهدف إلى الاصلاحات الداخلية خاصة فى مجال العمل وضمان حقوق العمال ورغم ذلك لم يلق الحزب تأييدا كبيرا من عمال الصناعة .

ونجح الحزب فى الحصول على بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ والنواب .

وفوجئ اعضاء حزب الشعب باتجاه الحزب الديمقراطى نحو تبنى فكرة العملة الفضية . كما أختار مرشحا للرئاسة من بين أعضاء حزب الشعب وهو وليام براين William Brgan فكان حزب الشعب أمام أحد أمرين ، أما أن يؤيد مرشح الحزب الديمقراطى وفى ذلك قضاء على الحزب ، أو تقديم مرشح آخر ويترتب على ذلك أنقسام فى الأصوات حول موضوع العملة الفضية مما لا يتفق مع مصلحة الحزب والاغراض التى قام من أجلها . وأستقر اعضاء الحزب على أختيار الحل الأول وترتب على ذلك أن أغلب الاعضاء أتجهوا إلى الحزب الديمقراطى وتوقف الحزب عن نشاطه حوالى عام ١٩٠٨ .

ويلاحظ أن أغلب اقتراحات الحزب تبناها الرؤساء والقيادات السياسية وصدرت قوانين وتعديلات دستورية تنفيذا لها فيما بعد ..!!

حزب الوحدة : Union Party ١٩٣٦

أنشق بعض أعضاء الحزب الديمقراطى فى عهد روزفلت بسبب اعتراضهم على سياسته ، وكونوا حزبا مستقلا ، واتجهوا إلى وضع برنامج تضمن اصلاحات داخلية عديدة خاصة فى مجال البنوك والعملة وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات ووضع قيود على الملكية وتبنى البرنامج سياسة العزلة فى مجال السياسة الخارجية .

وكان الغرض الاساسى من قيام الحزب التأثير على المعركة الانتخابية بما يحول دون أنتخاب روزفلت . وفشل الحزب فى تحقيق هذا الهدف فقد فاز روزفلت فى الانتخابات كما واجهت الحزب مشاكل مالية

وتنظيمية ولم يحصل على أية نسبة من مقاعد المجلسين وأنهى أعماله حوالى عام ١٩٣٩ .

الحزب الديمقراطى لحقوق الولايات
١٩٤٨ States Rights Democratic Party

أتجه جناح المحافظين فى الحزب الديمقراطى إلى الانشقاق عام ١٩٤٨ وشكل حزبا مستقلا تحت أسم " الحزب الديمقراطى لحقوق الولايات وعرف بأسم Dixicrats وكان السبب المباشر فى قيام هذا الحزب اعتراض أعضائه على سياسة ترومان وبرنامجه بشأن الحقوق المدنية . هذا بالإضافة إلى رغبتهم فى اثبات وابراز قوتهم وفاعليتهم فى الحياة السياسية وخاصة فى الحزب الديمقراطى . ففى مؤتمر الحزب عام ١٩٤٨ طالب جناح المحافظين بعدم أعادة ترشيح ترومان أو تبنى برنامجه ، ورفض طلبهم وبناء على ذلك أعلنوا انفصالهم عن الحزب .

وكان أغلب قيادات الحزب الجديد من ولايات الجنوب ومن بين المحافظين .

وكثيرا ما كان الحزب الجديد يلجأ إلى الاستعانة بأجهزة الحزب الديمقراطى فى أنتخاباته ونشر مبادئه وأفكاره . وحينما أعيد انتخاب ترومان الذى أكد فشل الحزب فى تحقيق أغراضه ، توقف الحزب الجديد

عن مباشرة عمله وعاد بأغلبية أعضائه إلى الحزب الديمقراطى من جديد .

الحزب الأمريكى المستقل American Independent Party ١٩٦٨

أسس هذا الحزب عام ١٩٦٨ على وجه التقريب ويرجع الفضل فى ذلك لحاكم ولاية الباما جورج والاس George Wallace وكان قد ظهر فى الحياة السياسية عام ١٩٦٤ واشترك فى بعض الانتخابات باعتباره مرشحا من قبل الحزب الديمقراطى وكان يحصل على نسبة من الاصوات تتراوح بين ٣٠ % و ٤٠ % مما جعله متميزا عن غيره من القيادات والمرشحين .

وفى عام ١٩٦٨ أختلف مع الحزب الديمقراطى فقرر الانفصال عنه واشترك فى الانتخابات باعتباره مرشحا عن حزب جديد ومستقل عن الحزب الديمقراطى . وكان الحزب الجديد قد نشأ فى ظل هذه الخلافات وحصل فى انتخابات الرئاسة على نسبة مميزة من الأصوات مما جعله أقوى من أحزاب الأقلية الأخرى التى ظهرت منذ عام ١٩٢٤ .

ولم يبذل والاس مجهودا من أجل تنظيم الحزب على المستوى المركزى أو المحلى ، وعقب أنتخابات عام ١٩٦٨ قرر العودة إلى الحزب الديمقراطى الأمر الذى أدى إلى تدهور الحزب الأمريكى المستقل .

وحاول والاس أن يحصل على ترشيخ الحزب الديمقراطى عام ١٩٧٢ ولكنه أثناء حملته الانتخابية تعرض لشروع فى قتل ادى إلى

أصابته بشلل جزئى .

الحزب المناهض للماسونية Anti Masonic ١٨٣٢ - ١٨٣٦ :

نشأ هذا الحزب عام ١٨٢٠ على وجه التقريب وكان الغرض من هذا الحزب الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين والطبقة الفقيرة بوجه عام التى أظهرت استياءها واعتراضها على المميزات الخاصة التى كانت تتمتع بها جماعة الماسونية .

وكانت الواقعة التى أدت إلى قيام الحزب هى أختفاء أحد المنشقين عن الماسونية عام ١٨٢٦ فقد رفض زعماء الماسونية المشاركة فى البحث عنه الأمر الذى أثار الشك لدى الفئة المعارضة فاعتقدوا أنه أختطف وقتل من قبلهم .

وإتجه الحزب الجديد إلى نشر أفكاره والإعلان عن برنامجه منذ عام ١٨٢٨ وكان يؤكد فى دعوته معارضته الحزب الديمقراطى وللماسونية كما وجه الحزب اهتماما خاصا بالطبقة العاملة خاصة فى المناطق الريفية الشمالية وأبدى أعتراضه على كافة مظاهر الفساد والانحلال . ونجح فى الحصول على عدد محدود من مقاعد مجلس النواب.

وحينما بدأ عدد أعضاء جماعة الماسونية يقل تدريجيا ، بدأ بالتالى الحزب المناهض لهذه الحركة فى التدهور . وفى عام ١٨٣٦ أتجه أعضاء الحزب إلى تأييد مرشح حزب الويجز وبالتالى أتجه أغلب الاعضاء إلى الاندماج فى حزب الويجز مما أدى إلى توقف الحزب المناهض

للماسونية عن العمل .

حزب الوحدة الدستوري Constitutional Union Party ١٨٦٠:

أسس حزب الوحدة الدستورى عام ١٨٥٩ على وجه التقريب وكان الهدف الأساسى من قيامه التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة وما كان ينجم عنها من أنقسامات كانت تهدد ولايات الجنوب على وجه خاص ، وفى سبيل ذلك حاول الحزب أن يجدد برنامج حزب الويجز وغيره من الاحزاب المماثلة التى كانت تهدف أساسا إلى تحقيق الوحدة وتجنب الانشقاق .

وعلى ذلك ضم الحزب أعضاء حزب الويجز السابقين والحزب الأمريكى Know nothing بعد أن توقف الحزبان عن العمل .

وعقد الحزب أول مؤتمر له عام ١٨٦٠ وأختار مرشحا للرئاسة كان عضوا سابقا بمجلس الشيوخ ورئيسا لمجلس النواب وكان منتميا قبل ذلك إلى الحزب الديمقراطى ثم أنفصل عنه وأنضم إلى حزب الويجز .

ووضع للحزب برنامجا أهم ملامحه أن يتجنب كافة الموضوعات الخلافية وخاصة موضوع الرق وأكد على ضرورة دعم الدستور والقانون والاتحاد .

ولم يتمكن مرشح الحزب من الفوز فى الانتخابات .

هذا وكان من شأن قيام هذا الحزب أن زاد الأنقسام والانشقاق داخل الحزب الديمقراطى ، كما فقد الحزب الآخر العديد من الأصوات فى الانتخابات الأمر الذى مهد الطريق أمام الحزب الجمهورى ففاز فى انتخابات الرئاسة مرشحة لينكولن Lincoin وأستمر الحزب فى نشاطه من أجل القضاء على الخلافات إلى أن قامت الحرب الأهلية فبدأ الحزب يختفى من الحياة الأمريكية .

حزب تحريم صنع المواد المسكرة والاتجار فيها prohibition Party ١٨٦٩

نشأ حزب تحريم صنع المواد المسكرة والتعامل فيها فى ستبمبر ١٨٦٩ . وأستمر يمارس نشاطه كحزب ثالث لفترة تفوق غيره من أحزاب الأقلية خلال المراحل التاريخية المختلفة التى مرت بها الأنظمة السياسية الأمريكية .

وتميز المؤتمر الذى عقد فى شيكاغو والذى أسفر عن تأسيس الحزب بإشتراك عدد كبير من النساء فيه .(١)

وكان الهدف الأساسى من قيام الحزب أستصدار القوانين اللازمة من أجل تحريم صنع المواد المسكرة أو الاتجار فيها . ووضع الحزب برنامجا ضمنه هذا الغرض بالإضافة إلى مشروعات أخرى فى مجال الاصلاحات الداخلية . وتضمن برنامجه لعام ١٨٧٢ اقتراحا بشأن حق

---

(١) ولم يكن بين أعضاء المؤتمر أى مسلمين أو مسلمات .

النساء فى الانتخاب وكان هذا هو أول مطلب حول هذا الموضوع .

وأشترك الحزب فى انتخابات الرئاسة ابتداء من عام ١٨٨٤ حتى عام ١٩١٦ وكان فى كل منها يحصل على نسبة تصل إلى حوالى ١ % من مجموع الاصوات وحصل مرشح الحزب عام ١٨٩٢ على ٢,٢ % من الأصوات وكانت هذه أعلى نسبة أصوات حصل عليها مرشح للحزب وابتداء من عام ١٩٢٤ بدأت النسبة تقل تدريجيا .

ونجح الحزب فى استصدار بعض التشريعات تحقيقا للغرض الذى قام من أجله فى العديد من الولايات وتم التصديق على التعديل الثامن عشر للدستور عام ١٩١٩ الذى حرّم الكحول إلا أن التعديل الحادى والعشرون عام ١٩٣٤ الغى هذا التحريم .[١]

الحزب التقدمى لعام ١٩١٢ Bull Moose

أشتد الخلاف داخل الحزب الجمهورى بين الرئيس وليام تافت William Taft والرئيس السابق روزفلت Theodore Roosevelt واعترض روزفلت على سياسة تافت التحفظية واعترض على ترشيحه، ومع ذلك حاز موافقة الحزب وأدى هذا الخلاف إلى انسحاب روزفلت واتباعه من الحزب الجمهورى وذلك عقب مؤتمر الحزب الذى عقد عام ١٩١٢ وأسس الحزب التقدمى وعرف بحزب Bull Moose .

---

(١) ولا زالت بعض الولايات الأمريكية تحرمّ الخمور حتى الآن ..!! .

وكان عدد أتباع روزفلت من أعضاء الحزب الجمهورى محدوداً ورغم ذلك كانت له صفة شعبية ، فقد ضم أعضاء من الطبقة الوسطى والعليا واشتركوا فى المؤتمر الذى وافق على قيام الحزب وعين روزفلت رئيسا للحزب . وأدلى بحديث أوضح فيه سياسته وأفكاره وبرامجه التقدمية خاصة فى مجال التعليم والحكومة والإصلاح الاجتماعى بوجه عام .

وتعرض روزفلت لشروع فى قتل اثناء حملته الانتخابية واصيب بجروح جسيمة ومع ذلك استمر فى حملته الانتخابية وحصل على نسبة من الأصوات تعد فى الواقع من أعلى النسب التى حصل عليها مرشحوا الحزب الثالث .

وترتب على ترشيحه أن أنقسم الحزب الجمهورى مما أتاح للحزب الديمقراطى الفوز فى أنتخابات الرئاسة . وتمكن الحزب من أن يحصل على نسبة محدودة من مقاعد مجلس النواب ولكنه فشل فى الحصول على أية مقاعد فى مجلس الشيوخ أو بين المحافظين .

وفى عام ١٩١٦ أتجه روزفلت إلى تأييد مرشح الحزب الجمهورى الأمر الذى قضى على الحزب التقدمى وبالتالى توقف عن نشاطه .

الحزب التقدمى لعام ١٩٢٤ Robert La follette :

أسس هذا الحزب روبرت لافوليت Robert La Follette وكان حزبا اصلاحيا إهتم أساسا بالعمال والفلاحين . وأشترك فى تأسيس الحزب بعض أتباع الحزب التقدمى الذى سبقت الاشارة اليه وبعض القيادات العمالية . ووضع الحزب برنامجا تناول أساساً كل ما يتعلق بمصلحة العمال والفلاحين . وتعرض الحزب لنقد شديد من جانب الحزب الجمهورى

بينما حاز على تأييد أتحاد العمال . وتوفى مؤسس الحزب وزعيمه عام ١٩٢٥ فبدأ الحزب يضعف تدريجيا إلى أن أنهى أعماله .

الحزب التقدمى لعام ١٩٤٨

قام هنرى والاس Henri Wallace بتأسيس هذا الحزب عام ١٩٤٨ والسبب فى ذلك يرجع إلى أعتراض الجناح اليسارى فى الحزب الديمقراطى على سياسة ترومان الخارجية . وأوضحنا فيما سبق أن جناح المحافظين فى الحزب الديمقراطى أنفصل كذلك عن الحزب فى عام ١٩٤٨ لاعتراضه على سياسة ترومان أزاء بعض الأمور الداخلية وشكل حزبا مستقلا هو الحزب الديمقراطى لحقوق الولايات .

وكان والاس سكرتير دولة[١] للشئون الزراعية ونائب رئيس وسكرتير تجارى فى عهد روزفلت . وفى عام ١٩٤٦ فُصل من حكومة ترومان بسبب مخالفته لسياسة الحكومة وأعلان تأييده للعلاقات السلمية مع الاتحاد السوفيتى . وبدأ يعمل على تأسيس حزب مستقل وأيده فى ذلك بعض القيادات العمالية والتنظيمات التقدمية وأعلن قيام الحزب فى ديسمبر ١٩٤٧ عقب مؤتمر عقد فى ذلك الحين. وفى المؤتمر التالى تم التصديق على تعيينه رئيسا للحزب . ووضع برنامجا للحزب اعترض فيه على السياسة الخارجية للرئيس ترومان ، وفيما يتعلق بالأمور الداخلية أكد على المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تفرقة

---

(١) وزير .

مبناها الجنس أو اللون أو الأصل . وعلى ذلك وجدت جماعات الأقلية كالزنوج واليهود والشباب والنساء وضعا تنظيميا لها فى هذا الحزب .

وكان والاس متفقا فى الرأى مع الحزب الشيوعى ومع ذلك كانت له سياسة مميزة وصفها بأنها " رأسمالية تقدمية " .

وأشترك والاس فى أنتخابات الرئاسة بإعتباره مرشحا من قبل حزبه ولم يحصل الا على نسبة ٢,٤ % من الأصوات .

ورغم أعتراض والاس ، أعيد أنتخاب ترومان رئيسا . كما فشل حزب والاس فى الحصول على أية مقاعد فى المجلسين . وفى أنتخابات ١٩٥٢ لم يحصل مرشح الحزب إلا على نسبة ٠,٢ % من الاصوات . وتفتت الحزب عقب ذلك إلى أن زال من الوجود .

حزب العمل الاشتراكى ١٨٨٨ Socialist labor Party

كان حزب العمل الاشتراكى أول الأحزاب الأشتراكية ظهورا فى أمريكا . وهو المانى فى أصله فقد أسسه المهاجرين من الألمان .

وأهتم الحزب بنشر افكاره والحصول على تأييد الأفراد فى الجماعات المحلية . ووضع برنامجا أتسم بالصلابة والعنف خاصة فيما يتعلق بالناحية التنظيمية الحزبية كما عارض أتجاه التنظيمات العمالية فى ذلك الحين مما أدى إلى أن العناصر المعتدلة حادت عنه وفضلت الاتجاه إلى الحزب الاشتراكى الذى شكل عام ١٩٠١ . فقد كان حزب العمل الاشتراكى يمثل الاتجاه اليسارى المتطرف ويؤمن بضرورة الثورة من أجل تغيير الدولة إلى مركز صناعى بصفة أساسية .

الحزب الاشتراكى ١٩٠١ – ١٩٥٦ Socialst Party

بدأ الحزب الاشتراكى فى مباشرة نشاطه عام ١٩٠١ على وجه التقريب وضم بعض أعضاء حزب العمل الاشتراكى والقيادات العمالية .

وأعترض الحزب فى برنامجه على المميزات التى كانت تتمتع بعا بعض الفئات وهاجم النظام الرأسمالى وأكد على الملكية الجماعية لكافة وسائل الانتاج والاستهلاك وأهتم بصفة أساسية بالطبقة العاملة . وتطور الحزب بشكل ملحوظ فى بداية القرن العشرين وفى عام ١٩١٢ وصل عدد أعضاء الحزب إلى أعلى نسبة وتمكن بالتالى من ترشيح بعض الاعضاء فى الوظائف المحلية كما قدم الحزب مرشحين لوظيفة العمدة . وأشترك فى انتخابات الرئاسة خلال الفترة من ١٩٠١ – ١٩٢٠ ، وحينما نشبت الحرب أبدى الحزب اتجاهه فى هذا الشأن وحينما أعلن رئيسة أوجين دبز Eugene debs عن رأيه المعارض لفكرة الحرب وجُهت اليه تهمة أثارة الفتنة وحكم عليه بالحبس وبعد انقضاء فترة العقوبة أشترك فى أنتخابات الرئاسة عام ١٩٢٠ وحصل على نسبة ٣,٤ % من الأصوات .

وفى علم ١٩٢٤ أتجه الحزب إلى تأييد مرشح الحزب التقدمى لافوليت La Follette وكانت محاولة فاشلة لانشاء تحالف يضم المؤيدين للعمال والفلاحين .

وفى عام ١٩٢٨ استأنف الحزب الاشتراكى نشاطه بأن قدم مرشحا ممثلا للحزب فى انتخابات الرئاسة .

وفى خلال هذه الفترة توفى رئيس الحزب وأختار الحزب مرشحا أخر وهو نيومان توماس Noeman Thomas وكان سكرتير دولة

سابق (١) وأخصائى اجتماعى . وحصل على نسبة ٢,٢ % من الاصوات عام ١٩٣٢ . وكانت هذه فى الواقع تمثل فترة مؤقتة عاد فيها الحزب إلى نشاطه . إذ أنه مع فترة الرخاء التى بدأت منذ عام ١٩٣٢ فقد الحزب تأييد عدد كبير من الأعضاء ولم يتقدم الحزب بترشيحات للرئاسة منذ عام ١٩٥٦ ويعدّ ذلك بمثابة أنهاء لنشاط الحزب فى المجال السياسى .

ويلاحظ أن من أهم الأسباب التى أدت إلى تدهور الحزب أختلاف الاراء داخله بشأن الحرب أو السلم أو الفاشية أو الشيوعية فتعددت الاجنحة التى كانت تعبر عن اراء المتطرفين والمعتدلين .

كما فشل الحزب فى اقناع القيادات به خاصة وأن العمال كانوا يتطلعون إلى الحلول السريعة والواقعية . وحينما حصل العمال على حقوقهم بشأن الأجور والمرتبات وساعات العمل وغيرها أنهار الأساس الذى قام عليه الحزب الإشتراكى مما ساعد على تغيير وجهة نظر الأعضاء الذين انضموا إلى هذا الحزب .

الحزب الشيوعى ١٩٢٤ Communist Party

فى عام ١٩١٩ أتجه الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكى إلى الأنشقاق وكوّن حزباً شيوعياً فى أمريكا وكان ذلك تحت تأثير الثورة السوفيتية .

---

(١) وزير سابق .

وكان شعار الحزب استخدام القوة والعنف لقلب نظام الحكم وأنهاء النظام الرأسمالى وتطبيق النظام الشيوعى . وكان الحزب الوحيد فى أمريكا الذى كانت له علاقات دولية وفى ١٩٤٠ صدر قانون يجرم كل محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة واستوجب ضرورة حصول الحزب على اذن النائب العام حتى تكون له علاقات دولية .

وانعكس ذلك كله على نشاط الحزب فبدأ يتدهور وفى عام ١٩٤٤ أعلن زعيم الحزب ايرل برودز Earl browdez حل الحزب . واثناء الحملة الانتخابية ابدى أعضاء الحزب أتجاههم نحو تأييد فرانكلين روزفلت إلا أنه رفض ذلك . كما أتجه الأعضاء إلى تأييد برنامج الحزب التقدمى بزعامة والاس Wallace وذلك عام ١٩٤٨ .

وحاول انصار الحزب الشيوعى أعادة تنظيم الحزب فى هذه الفترة ولكنهم لم يشتركوا فى أية انتخابات حتى عام ١٩٦٨ .

وفى عام ١٩٥٠ صدرت قوانين فدر الية ومحلية فى العديد من الولايات تضمنت قيودا جوهرية وأحكام مختلفة تعارض نشاط وبرنامج الحزب الشيوعى .

وتدريجيا بدأت تخف هذه القيوم فأستأنف الحزب الشيوعى نشاطه السياسى وبدأ منذ عام ١٩٦٨ يشترك فى انتخابات الرئاسة إلا أن مرشحيه لم يحصلوا إلا على نسبة ضئيلة من الأصوات .

حزب العمال الاشتراكى ١٩٣٨ Socialist Workers Party

أنشق جناح عن الحزب الشيوعى عام ١٩٣٨ وشكل حزبا مستقلا بأسم حزب العمال الاشتراكى وضم بعض مؤيدى الثورة الروسية من أتباع Leon Trotsky وكانوا قد ابعدوا بناء على تعليمات القائد السوفيتى جوزيف ستالين Joseph Stalin وذلك عام ١٩٣٦ . وكان برنامجه يتضمن تغييرا جذريا فى المجتمع الأمريكى واشترك فى انتخابات الرئاسة الا أنه لم يحصل الا على نسبة ضئيلة جدا من الأصوات .

خصائص النظام السياسى الأمريكى

أولا: عامل نفسى

يقول موريس ديفرجيه " أن نظام الحزبين يبدو متفقا مع طبيعة الاشياء ، فالأختيار السياسى يتم عادة عن طريق التمييز بين أمرين وإذا كان أزدواج الاحزاب لا يتحقق دائما ، فأنه يوجد فى أغلب الأوقات أزدواج فى الاتجاهات والميول " , ولا شك أن فى هذا القول الكثير من الحقيقة وأن الظروف التى يعيش فيها مجتمع ديمقراطى يتمتع بالحرية تؤدى بالضرورة إلى تحالف وتقوية الاشخاص المؤيدين للأحزاب الحاكمة والمعارضين لها . وكذلك فأن نظام تعدد الاحزاب يوجد نتيجة لعوامل أخرى لم تتوافر فى المراحل التاريخية التى مر بها النظام الأمريكى .

ثانيا : عامل اجتماعى :

والواقع أن ازدهار الاقتصاد الأمريكى وسيولة المجتمع واتحاد الشعب حول مثل ومبادئ واحدة ، وبصفة خاصة فإن نجاح التجارب التى خاضها الأمريكيون ، كل ذلك حال دون ظهور جماعات معارضة قد تبحث عن إشباع حاجاتها وتحقيق مصالحها الخاصة عن طريق تكوين أحزاب سياسية .

وسياسة الاحزاب الثالثة تكون عادة سياسة متطرفة . ولاشك أن التطرف لم يعد يجد قبولا لدى المجتمع الأمريكى .

ثالثا : نظام الانتخاب :

يتميز النظام الأمريكى بالأخذ بمبدأ انتخاب عضو تشريعى واحد عن كل أقليم ، كما يتميز بتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات .

وأن نظام الانتخاب الأمريكى ، بما فى ذلك قوانين الانتخاب وطرق إدارة الحملات الانتخابية والعادات الاجتماعية يقف أمام نشأة أحزاب صغرى ولو لم يكن لها سوى تأثير ثانوى . فجسامة النفقات التى تحتاج إليها المعارك الانتخابية، والوضع القانونى للأحزاب الكبرى بوصفها مشرفة على الانتخابات والصعوبات القانونية التى تحول فى كثير من الولايات بين وصول الحزب إلى قائمة الأحزاب المتنافسة كل ذلك يعتبر من العقبات أمام الحزب الثالث .

وقد أصبح نظام الحزبين فى أمريكا من المبادئ الجوهرية التى تقوم عليها التقاليد الأمريكية وفى ذلك يقول بيردال " أن نظام الحزبين أصبح جزءا من كياننا الحكومى والسياسى بحيث أنه لم يعد هناك مجال لمناقشته أو تبرير وجوده أو حتى لمحاولة فهمه فهو كالدستور وكمبدأ مونرو نظام يجب أن نقبله كأمر بديهى مفروع منه " .

ويتميز النظام الأمريكى بعدم وجود عقيدة أو فكرة أو ايديولوجية محددة يقوم عليها الحزبين الرئيسين . ويترتب على ذلك تشابك حدودهما وتداخل مجالاتهما وسهولة تنقل الناخبين بين الأحزاب .

فأن أهم ما يشغل الحزب هو الحصول على أغلبية تمكنه من الفوز بالسلطة وذلك يستدعى برامج مدروسة وأختيار مرشحين لديهم القدرة

على جذب أكبر عدد من الناخبين وبذل كل جهد للتأثير على هيئة الناخبين فى مجموعها .

وبناء على ذلك يهتم الحزبان الجمهورى والديمقراطى بكافة المصالح ايا كان موطنها وايا كان نوعها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو فكرية .

وتعتمد الاحزاب فى أمريكا أساسا على التنظيم الدقيق ولا تقوم على فكرة فتح باب العضوية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وأنما تقوم على اللجان المنظمة فهى ليست أحزاب كتل أو أحزاب جماهيرية وأنما هى أحزاب القلة المختارة أو أحزاب اطارات سياسية عامة .

ويتميز البنيان السياسى الأمريكى ايضا بلامركزية السلطة .

فكل حزب فى ولاية يعتبر مستقلا له موارده الخاصة وأنصاره المؤيدون له .ولا يقتصر نشاط حزب الولاية على العاصمة بل يمتد إلى المدن والقرى والمقاطعات وتتمتع اللجان المحلية بسلطات واسعة وتتولى تمويل المعركة الانتخابية دون مساعدة المركز الرئيسى وبعيدا عن رقابته .

وتستند اللامركزية إلى محلية المواقف السياسية . فتقوم لامركزية التنظيم الحزبى على مجموعة من الروابط التى تصل بين الزعماء والاعضاء والتى تكون فى قاعدة الحزب أشد قوة منها فى قمته .

والواقع أن مؤتمر اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية هو الآداة القومية الحقيقية والوحيدة فى مجال السياسة الأمريكية . وهو أجتماع

غير منظم لزعماء الولايات والزعماء المحليين وينعقد كل أربع سنوات .

ولا يوجد جهاز دائم لرسم سياسة الحزب . وإذا وجدت فى فترات زمنية معينة لجان أو مجالس تحقيقا لهذا الغرض فأن رأيها يكون استشاريا فقط .

ومن سمات النظام الأمريكى ايضا أن أعضاء الحزب لا يلتزمون بمواقف أو بآراء حزبية معينة بل يتمتعون بحرية التعبير عن رأيهم وخاصة فى الكونجرس . فالتصويت الحزبى نادر نسبيا ويحدث أحيانا أن يوافق المجلس على قرار معروض بالإجماع إذا كان الحزبان متفقان تماما بشأنه . وقد يحدث أن ينقسم كل حزب إلى أكثر من رأى . وفى بعض الحالات ينضم إلى الحزب الواحد أعضاء من الحزب الآخر ، وقد تعارض أغلبية حزب ، أغلبية الحزب الآخر فى حين تتفق أقلية كل من الحزبين ضد أغلبية الحزبين . وقد يعارض عضو الحزب قراراً لحزبه في التصويت .

ويرجع ذلك إلى نظام القيم السياسية فى أمريكا الذى يفسح المجال للانشقاق على الاحزاب . كما يتمتع الفرد بحرية التحرك من حزب لآخر وله أن يختار مرشح حزب آخر أى خلاف الحزب الذى ينتمى اليه .

فى ظل الاعتبارات السابقة ، لم تتمكن أحزاب الأقلية أو الاحزاب الثالثة أن تصل الى الوضع الذى يمكنها من منافسة الحزب الديمقراطى أو الجمهورى فالحقيقة الملموسة أن ما من حزب ثالث استطاع أن يتحول إلى حزب كبير رئيسى ، وما من واحد من الحزبين الرئيسيين قد تضاءل وأصبح حزبا ثالثا . . وكانت أغلب هذه الأحزاب أجنحة داخل أحد الحزبين

ثم أنشقت لاعتراضها على سياسة الحزب , وحينما توقفت عن نشاطها كانت تعود إلى الحزب الذى أنشقت عنه أو إلى الحزب الأخر على حسب الأحوال .

وأحزاب الأقلية بخلاف الحزبين الجمهورى والديمقراطى كانت إما أحزاب تقوم على ايديولوجية معينة أو أحزاب أشخاص تنشأ بفضل قائد أو زعيم معين . والاحزاب الأولى كانت تنقضى إذا تحقق برنامج الحزب أو زالت أهمية الفكرة أو المصلحة التى تدافع عنها . والأحزاب الأخرى كانت تتوقف عن العمل إذا توفى الزعيم أو ابتعد عن الحزب لأى سبب من الأسباب .

وبرز دور الأحزاب الثالثة أثناء الحملات الانتخابية فكانت فى بعض الاحيان تؤدى إلى تفتيت الأصوات وبالتالى كانت تفتح المجال أمام الحزب الآخر للفوز فى المعركة الانتخابية .

هذا كما أن بعض اقتراحات وتوصيات هذه الاحزاب وجدت طريقها إلى التنفيذ من خلال بعض القوانين أو التعديلات الدستورية أو برامج الحزب الحاكم فى كل فترة ، فى حين أن اقتراحات أخرى لم تلق تأييداً ولم تجد طريقها إلى حيز التنفيذ .

وبعد أن استعرضنا أسباب ووسائل قيام الاحزاب السياسية ، وقد ركزنا فى بحثنا على النظام الحزبى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، بإعتبارها من أوائل الدول التى أخذت بالنظام الحزبى ، وبإعتبارها – ايضا – يقوم نظامها السياسى على أساس نظرية الجمهورية الرئاسية – وليست البرلمانية – وهو ما يقوم على أساسه النظام الجمهورى المصرى منذ

إنقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن .

ننتقل إلى أستعراض النظام الحزبى فى مصر – سواء فى ظل النظام الملكى أو الجمهوري – لنرى لماذا قامت الأحزاب المصرية ... وكيف قامت ...؟؟

الأحزاب المصرية

عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث فى أعقاب ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الإسكندرية ، وما تلاه من أحتلال عسكرى بريطانى لمصر دام أكثر من سبعين عاما ..

وبعد الإحتلال البريطانى لمصر ظن الكثيرون أن مصر قد ماتت وأصبحت مجرد مستعمرة بريطانية لا يرتفع فيها صوت ولا تقوم على أرضها حركة ، فهى جثة هامدة يفعل بها الاستعمار ما يشاء ..!! .

وما هى إلا سنوات قليلة حتى بعثت الجثة حية من جديد بفضل صيحات أبنائها المخلصين وعلى رأسهم مصطفى كامل الذى الهب مشاعر الشعب بشعاراته – غير المألوفة وقتها – ومنها لو لم أكن مصرياً لوددت إن أكون مصريا ، ومنها إن من يتهاون فى حق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان .. وعلى هذا الأساس نشأ الحزب الوطنى ..

ثم تلاه سعد زغلول – بعد نهاية الحرب العالمية الثانية – التى كانت تتحجج بها بريطانيا لإستمرار أحتلالها لمصر ، فبدأ كفاحا عظيماً ضد الإستعمار البريطانى بدأ بمقابلته الشهيرة للمعتمد البريطانى فى مصر ، وصحبه فيها زميليه على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وقد سميت هذه المقابلة " عيد الجهاد " وظلت مصر تحتفل به سنويا يوم ١٣ نوفمبر وحتى قيام الإنقلاب العسكرى فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وأطلق سعد زغلول صحيته الشهيرة : الحق فوق القوة والأمة فوق

الحكومة ، وأدى أعتقال سعد زغلول بعدها ونفيه إلى اشتعال ثورة عام ١٩١٩ وقيام حزب الوفد المصرى ..

وتفرع عن حزب الوفد المصرى – فيما بعد – حزب الأحرار الدستوريين بزعامة عدلى يكن .

وكانت هذه الأحزاب الثلاثة مختلفة فى بعض التفاصيل لكنها كانت مجتمعة على هدف واحد هو إستقلال مصر الكامل ووحدتها مع السودان ، وإقامة نظام ديمقراطى للحكم ومكافحة ما كان يطلق عليه – وقتها – الأعداء الثلاثة : الفقر والجهل والمرض .. كان اتفاق الأحزاب الثلاثة على الأهداف الوطنية واحداً ، لكن الخلاف كان فى وسائل بلوغ هذه الأهداف ..

الحزب الوطنى – بزعامة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد كان يرفع شعار : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء . بمعنى أن يتم جلاء الأنجليز – أولا – عن مصر ، ويمكن بعدها الدخول فى مفاوضات لتحديد العلاقة المستقبلية بين البلدين ، وهو ما كان البعض يعتبره مطلباً مبالغاً فيه ، بل ورومنسيا إلى حد كبير.

وحزب الوفد المصرى قبل بالدخول فى مفاوضات مع الإنجليز بشرط تحقيق المطالب المصرية جميعها .

وفعلا دارت مفاوضات متعددة بين الانجليز وسعد زغلول أنتهت كلها بالفشل ، وكان أهم أسباب فشلها موضوع السودان والقواعد العسكرية البريطانية فى مصر .

أما الأحرار الدستوريون بزعامة عدلى يكن فقد قبلوا بتحقيق الجزء المتاح من المطالب المصرية ، أنتظاراً لوقت مناسب تتحقق فيه بقية المطالب . وقد أسفرت سياسة حزب الأحرار الدستوريين – بالفعل – عن إصدار بريطانيا – من طرف واحد – لتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى أعترفت فيه بإستقلال مصر مع تحفظات أربعة تتعلق أساساً بالسودان وحماية طرق مواصلات الأمبراطورية البريطانية عبر الأراضى المصرية .

وعلى أساس هذا التصريح – تصريح ٢٨ فبراير – تغير وضع مصر فأصبحت مملكة بعد أن كانت سلطنة ، وتبادلت التمثيل السياسي مع مختلف دول العالم ، كما تعدّل لقب المعتمد البريطانى فى مصر إلى لقب سفير .. وبمجرد صدور تصريح ٢٨ فبراير أصدر الملك فؤاد الأول قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء والفنيين وممثلى الطبقات والأديان المختلفة فى مصر لوضع دستور للبلاد ، مكونة من ثلاثين عضواً [١]، فقامت بوضع دستور ١٩٢٣ الذى أجريت على أساسه الإنتخابات البرلمانية الأولى – فى مصر المستقلة – والتى أسفرت عن أغلبية ساحقة لحزب الوفد فشكل سعد زغلول أول وزارة وطنية فى مصر ..

ولوضع دستور ١٩٢٣ بواسطة لجنة الثلاثية قصة يجب أن تروى ، فقد رأت اللجنة فى أوائل جلساتها أن تستعين بنماذج لدساتير دول متقدمة أخرى ، وإستبعدت النظام الإنجليزى لحساسية الأخذ بنظام الدولة

---

(١) الملحق رقم واحد بأسماء لجنة الثلاثين .

التى إستعمرت مصر ، كما إستبعدت النظام الفرنسى ، فقد كانت فرنسا جمهورية ومصر دولة ملكية ..

إسترشدت اللجنة بدستور بلجيكا ، فهى دولة ملكية ، وهى أيضا من بين الديموقراطيات الراسخة فى أوربا .

وخرج دستور ١٩٢٣ متفقا مع التقاليد المصرية ، ومتفق ايضا مع أسمى التقاليد البرلمانية للدول العريقة فى أوربا .

ويُجمع فقهاء القانون الدستورى فى مصر وفى الخارج على أن دستور ١٩٢٣ هو أعظم الدساتير المصرية ، وأنه واحد من أعظم الدساتير الديمقراطية فى العالم أجمع ، ومع ذلك تجرأ ضباط إنقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على إلغاء ذلك الدستور ، ليستبدلوه مرة بما سمى الإعلان الدستورى ، ومرات بما سمىّ " دساتير الثورة " وكلها إفرازات هزيلة لنظام سلطوى كان هدفه الوحيد التوسع فى سلطات " الدكتاتور " على أنقاض العِلم والفقه الدستورى الحديث ..!!

وثبت فيما بعد أن فلسفة حزب " الأحرار الدستوريين " كانت هى الأكثر واقعية فى تحقيق استقلال مصر الكامل ، ففيما قبل الحرب العالمية الثانية وقعت بريطانيا مع مصر معاهدة ١٩٣٦ التى وصفها وقتها النحاس باشا رئيس حزب الوفد بأنها " معاهدة الشرف والإستقلال " بينما وصفها الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتها بأنها " خطوة على طريق الإستقلال " ..!!

ولقد حدثت بعض الإنشقاقات فى حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس – رغم شعبيته – فقد حرص النحاس باشا بعد توقيعه معاهدة

١٩٣٦ على مجاملة الانجليز حتى يثبت لهم أن الأسم الرسمى للمعاهدة وهو (معاهدة الصداقة والتحالف) هو إسم على مسمى (!!) فعرض على مجلس الوزراء إسناد مشروع تعلية خزان أسوان إلى شركة بريطانية – وبالأمر المباشر – أى دون عرضه فى مناقصة عالمية ، وهو ما إعترض عليه فى مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى (الوزير الوفدى) وبعض رفاقه ، لكن اغلبية مجلس الوزراء وافقت على اقتراح مصطفى النحاس فخرج النقراشى من الوزارة وكونّ وبعض أعضاء حزب الوفد الحزب السعدى ، ومنهم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى وابراهيم عبد الهادى ، ونجيب اسكندر ، وغيرهم من أقطاب حزب الوفد ..!!

وأعلن الحزب السعدى أنه سيمضى على طريق سعد زغلول وأن أهم أهدافه هو " الحكم الصالح " فى إشارة إلى ما وصل إليه حزب الوفد من فساد ومحسوبية وإثراء الأنصار على حساب المال العام ، ورفع أحمد ماهر رئيس الحزب شعار (الوطنية عدل وكرامة) .

كما إنشق عن حزب الوفد – بعد ذلك – مكرم عبيد الذى أسس حزب الكتلة الوفدية – وكان مكرم عبيد قبلها سكرتيراً عاما لحزب الوفد ، وإنضم إليه بعض أقطاب الوفد الكبار ، ووصف مكرم عبيد حزبه الجديد – الكتلة الوفدية – بأنه " الوفد مطهرا " .. والشعب مصغراً.. والوطن معززاً محرراً "

كما نشأت بعد الأحزاب الثلاثة الأولى التى ذكرناها أحزاب صغيرة اقتضتها ظروف خاصة ، فقبل الحرب العالمية الثانية أنشأ هتلر فى المانيا

" الحزب النازى " وإختار لأعضائه لباسا مميزاً هو قمصان بنية اللـون ، كما أنشأ موسولينى فى إيطاليا " حزب إيطاليا الفتاة " وإختـار لأعـضائه أيضا لباسا مميزا هو قمصان سوداء .. وعلى نهـج هتلـر وموسـولينى أسس أحمد حسين فى مصر حزب "مصر الفتاة " وأختار لأعـضائه لباسـا مميزا هو قمصان خضراء – نسبة إلى علم مصر وقتهـا – وكـان مـن قيادات ذلك الحزب فى ذلك الوقت إلى جانب أحمد حسين فتحى رضـوان الذى إنضم بعدها للحزب الوطنى ، ومحمد صبيح الـذى أنـضم بعـدها للحزب السعدى ..

ومما تجدر الإشارة إليه أن جمال عبد الناصر قبل التحاقـة بالكليـة الحربية كان عضوا فى حزب مصر الفتاة وإرتـدى القمـيص الأخـضر ، وتلقى تدريبات الحزب شبه العسكرية ..!!

وبعد هزيمة النازية والفاشية فى الحرب العالمية الثانية أنشق بعض قادة حزب مصر الفتاة عن الحزب – كما ذكرنا فإضطر أحمد حـسين إلـى تغيير أسم الحزب إلى " الحزب الإشتراكى " مقتـديا بـالحزب الـشيوعى السوفيتى وشن حملة شرسة على الملك فاروق والنظام الديموقراطى فـى مصر وإختار لها عنوان " رعاياك يامولاى " ودأب تحت هذا العنوان علـى نشر صور أطفال الشوارع والمهمشين فى جريدته " الإشتراكية "

كما نشأ فى تلك الفترة حزب صَغير آخر أسسه المحامى أحمد كامـل قطب بإسم " حزب الفلاح الإشتراكى " وهو حزب لم يكن له وجود حقيقى فى الشارع المصرى ..

وإنشق أيضا عن الحزب الوطنى فتحى رضوان والدكتور نور الدين

طراف وغيرهم وكونوا ما أسموه " اللجنة العليا للحزب الوطنى " وأصدروا جريدة " اللواء الجديد " استنساخا للإسم الذى سبق أن أطلقه مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى على الجريدة التى أصدرها وهو " اللواء " أى العلم ..

الضريبة التصاعدية ... والعدالة الإجتماعية

عندما طالب الشباب عام ١٩٤٨ – فى عهد النظام الملكى – بالعدالة الإجتماعية ، سارعت حكومة الحزب السعدى برئاسة محمود فهمى النقراشى باشا بإستصدار قانون الضريبة التصاعدية العامة على الايراد ، بعد دارسة علمية ومستفيضة فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ، التى كان يرأسها وقتها النائب المحترم محمدسامح موسى بك.

وإلى جانب نشر القانون فى الجريدة الرسمية، وفى الصحف، قام اقطاب الحزب السعدى بشرحه لطوائف عريضة من الجماهير فى محاضرات عامة حتى يتقبل الأغنياء فلسفة القانون ، وحتى يرضى الفقراء عن القانون الذى ينصفهم من أعباء الضريبة ويحمّل الجانب الأكبر منها للأغنياء تحقيقا للعدالة الإجتماعية المنشودة .

وهكذا كان أول عمل للأحزاب السياسية الاتصال بالجماهير، وشرح أمور الحكم لهم ، وليس التعالى عليهم واعتبارهم مجرد(رعايا) كما أعتبرتهم احزاب ما بعد ٢٣ يوليو المشئوم ...

وفيما يلى نص المحاضرة العامة التى القيت بنادى سعد زغلول بتاريخ أول ديسمبر ١٩٤٨ :[١] والتى توضح الجهد والدراسة المتأنية فى التشريع، والأسس العلمية التى يستند عليها .

---

(١) مع مراعاة القوة الشرائية للعملة وقتها ومستوى الدخول .

الضريبة التصاعدية العامة على الإيراد وآثارهـــا

شكر وتمهيد :

سيادتى . إخوانى

إنها لسنة حميدة تلك التى أستنتها الهيئة السعدية ، وسـلكت فيهـا سبيل الإستقامة وجادة الصواب ، وتلك هـى سـنة القـاء المحاضـرات والبحوث والدراسات وإقامة المحافل العلمية بين الحين والحين .

فلاشك فى أن الهيئات السياسية الخليقة بالبقـاء والنمـاء ، إنمـاء تهدف إلى المساهمة فى الخدمة العامة والاضطلاع وحمل لـواء القيـادة الحكيمة والحكم النزيه ، وأن الأساس الأول لتحقيق هذه الأهداف إنما هـو دقة الدراسة وكمال البحث ، ونضوج الفكرة ، ووضوح السبيل .

وإنها لسنة حميدة أن يتابع شباب الهيئة السعدية تلك السنة الحميدة التى أستنها رجال هيئتهم .. بل لعل شبابنا جدير بالنـصيب الأوفـى مـن الثناء ، حين يجانب صفة الشطط التى تلازم جماعات الشباب عند غيرنـا من الهيئات السياسية ، ويعزف عن وصمة التـصايح والـضجيج وإثـارة الشغب ، ليركن إلى جانب التعقل والاتزان .. إلى الدراسة الهادئة العميقـة لمختلف الموضوعات الكبرى التى تتصل برسالته ، وهى التأهل لمسئوليات الحياة العامة التى تمارسـها الهيئـات ذات الـنهج القـويم ، والطريـق المستقيم .

فإلى شباب الهيئة السعدية ، وإلى حضراتكم جميعا ، أوجه شـكرى

الخالص وثنائى الجزيل .

سبيل الإصلاح :

وقبل أن أنتقل إلى موضوع المحاضرة ، أود أن أستطرد – كتمهيد للبحث الذى نحن مقبلون عليه – فأقول إن سبيل الإصلاح هو العمل الإيجابى المنتج وإن مقياس التوفيق لأية هيئة سياسية ، بل الفيصل بينها وبين غيرها من الهيئات ، هو مبلغ ما تحققه من أعمال ،وما تقطعه من مراحل النهضة القومية ، وما تبذله من جهود فى سبيل الوطن ورفعته والأمة وعزتها ، والكيان القومى وثباته ومنعته .

وليست العبرة بالمهاترات ، ولا بالخطب الرنانة التى تلقى عله الأضرحة أو فى المناسبات المتعاقبة ، ولا بالتصايح والهتاف ، ولا بمثل ذلك من ألوان الدوى الاجوف . وإنما العبرة بالعرق المبذول ، والجهد الموصول ، والعزم المكفول ، والهدف المأمول .

وقد تبين لكل ذى عينين أن الإصلاح المنشود ، فى كافة نواحى الحياة العامة ، قد أتضحت مسالكه وأستبانت مناهجة ، وأنه لا مناص من أن يتعدى أفواه الخطباء والدعاة إلى سواعد العاملين وعزم الدائبين ، ليصبح أمراً واقعاً دانى القطوف ، محقق النتائج ، وافر الثمرات .

ولعل من واجبنا أن نتناول بالبحث حالتنا الاجتماعية والاقتصادية العامة حين نفكر فى فرض ضريبة جديدة ، فأن هدف المشرع من فرض الضرائب الجديدة يتجه بصفة أساسية إلى ناحية تنمية موارد الميزانية . وليس من سلامة المنطق أن نستنبط موارد جديدة ، إلا إذا أقتضتنا دواعى

الانفاق هذه الموارد .

والحالة الاقتصادية والاجتماعية فى بلد من البلاد ، هى الموحية بمطالب الإصلاح فى شتى النواحى والمرافق وعلى هدى حقائقها الواضحة تقوم السياسة العامة وتوضع طرائق العلاج .

ويعتبر الدخل القومى ميزانا لهذه الحالة ، ومقياس ما بلغه الشعب من حضارة ورقى . وهو فى مصر مع بالغ الاسف شديد الهبوط بالقياس إلى الدخل القومى فى بلاد العالم المختلفة .

وإلى حضراتكم بيانا مقارنا لما كان عليه الدخل القومى فى بلاد الشرق فى سنة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ . نقلا عن كتاب ألفريد بونية (Alferd Bonne) :

مصر	١٢ جنيها للفرد فى المتوسط
فلسطين	٢٦ جنيها للفرد فى المتوسط
سوريا	١٣ جنيها للفرد فى المتوسط
العراق	١٠ جنيها للفرد فى المتوسط
تركيا	١٩ جنيها للفرد فى المتوسط

بينما كان هذا الدخل فى البلاد الغربية عن كل فرد محترف طبقا لمتوسط قوته الشرائية كما يلى :

من الزراعة

الولايات المتحدة (١٩٣٥) ٦٨٨ دولارا أى ١٢٧ جنيها ..؟؟

نيوزلندا (١٩٣٥ -٣٦) ١٨٧٢ دولارا أى ٣٧٤ جنيها ..؟؟

بريطانيا (١٩٣٠) ٨٢٧ دولارا أى ١٦٥ جنيها ..؟؟

من الصناعة

الولايات المتحدة (١٩٣٥) ١٧٢٨ دولارا أى ٣٤٥ جنيها

نيوزلندا (١٩٣٥ -٣٦) ١٦٥٣ دولارا أى ٣٣١ جنيها

بريطانيا (١٩٣٠) ١١٥٢ دولارا أى ٣٣٠ جنيها

من التجارة

الولايات المتحدة (١٩٣٥) ٢٤٥٦ دولارا أى ٤٩١ جنيها

نيوزلندا (١٩٣٥ -٣٦) ١٢٩٦ دولارا أى ٢٥٩ جنيها

بريطانيا (١٩٣٠) ١٠٧٢ دولارا أى ٢١٤ جنيها

ويتجلى أرتفاع متوسط الدخل القومى بإشتغال نسبة كبيرة من اليد العاملة فى الإنتاج الصناعى ، وفى الخدمات المتوسطة كالصناعات الزراعية وأمثالها. كما يتجلى انخفاض هذا المستوى فى البلاد التى تعتمد على الزراعة إعتماداً أساسياً .

ويضاف إلى أن مصر كانت تعتمد على الزراعة ، أن المساحة المزروعة فيها ظلت قاصرة عن استيعاب الزيادة المطردة فى عدد سكانها ، ولعل أصدق حديث فى هذا الصدد هو حديث الأرقام .

فقد كان عدد السكان فى مصر فى سنة ١٨٨٦-٨,٠٤٥,٠٠٠ ومساحة الأراضى المزروعة ٦,٦٧٠,٠٠٠ فدان.

ثم أرتفع عدد السكان فى سنة ١٩٢٧ إلى ١٤,١٧٧,٨٦٤ ولم تزد المساحة المزروعة على ٨,٦٦١,٢٥٠ فدانا .

وفى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان ١٥,٩٢٠,٠٠٠ نسمة بينما بلغت المساحة المزروعة ٨,٣٥٨,٢٨٤ فداناً .

وفيما يلى بيان بكافة عدد السكان فى الكيلومتر المربع من المساحة المكونة حتى سنة ١٩٣٧:

سنة		سنة	
١٨٨٢	١٩٩	١٩١٧	٣٧٣
١٨٩٧	٢٨٤	١٩٢٧	٤١٦
١٩٠٧	٣٣٠	١٩٣٧	٤٦٦

وقد تبين من الابحاث التى قامت بها وزارة الاشغال العمومية أن ثمة مساحة أخرى قابلة للإصلاح والاستغلال الزراعى ، وأن من أراضى الحياض ما يمكن تحويله إلى رى مستديم .

وهذه وتلك تحتاج إلى برنامج واسع من مشروعات الرى التى تتناول النهر من مبنعه إلى مصبه ، ومن مشروعات الصرف كذلك . وهى أعمال تستنفذ أعتمادات مالية ضخمة ينبغى علينا أن ندبرها ، إذا أردنا أن نساير النمو المطرد فى عدد السكان من حيث الثروة الزراعية وحدها .

وبالغة ما بلغت مساحة الأراضى المزروعة فى مصر ، فلن تزال الحاجة تقتضينا أن نعمل على رفع مستوى الانتاج الزراعى ، وأن نوجهه وأن نستكمل جوانب سلامته ونمائه .

ولكى نرفع معدل دخلنا القومى ، ولكى نفسح لقوانا البشرية سبيل

الاستثمار ولكى تتسع مجالات النشاط لاستيعاب مجموعنا المتزايد ، لابد لنا من أن نقيم نهضة صناعية تصاحب تطورنا الزراعى المنشود ، نستعين فيها بمساقط المياه ، وبإستحداث مساقط صناعية ونعتمد - إلى جانب الخامات الزراعية - على الكنوز المعدنية التى لاتزال مخبوءة فى جوف القفر من أراضينا .

وهذه الثروة المعدنية التى أشرت إليها يحتاج الكشف عنها وتنظيم استثمارها إلى المال الكثير والجهد الوفير .

ثم الثروة المائية التى تضمها سواحل مصر الطويلة وبحيراتها ومجاريها النهرية ، إنها ثروة جديرة بالعناية والاستغلال الامثل ، لتساهم بنصيبها فى تنمية موارد الدخل القومى .

ولست فى حاجة - فى هذا المقام - إلى أن أشير إلى ما تستلزمه النهضة الاقتصادية الزراعية والصناعية والطبيعية ، من جهود فى سبيل تنظيم التجارة . وتيسير وسائل النقل فى البر والبحر والجو ، بالطرق والسكك الحديدية والبواخر النيلية والاساطيل التجارية والجوية ، ولست فى حاجة كذلك إلى أن أنبه إلى ما يقتضيه ذلك كله من المال .

أيها السادة :

إننا إذا أتجهنا بالعلاج إلى الحالة الاقتصادية فى بلادنا ، وعملنا على تنمية موارد ثروتنا القومية وحسن توزيعها ، رفعنا مستوى الدخل القومى ، وقضينا على الفقر ، وهو علة العلل وأس الداء .

ذلك بعض ما تضطلع به الحكومات فى العصر الحديث ، وهى

تنهض فوق ذلك بالدفاع الوطنى ، وبالتعليم ، وبالصحة العامة ، وبتيسير الخدمة الاجتماعية فى الريف والحضر .

ولاشك فى أن أعظم هذه الأعباء وأجلها فى مصر الناهضة الوثابة ، إنما هو عبء الدفاع الوطنى ، وما تقتضيه سلامتنا القومية من أستكمال عدته ووسائله ، للذود عن استقلالنا ، ولا قرار السلام فى ربوع الشرق العربى ، وللإستجابة لما يلقيه علينا مكاننا المرموق بين الشعوب العربية .

فها هو جيشنا المظفر يسطر صحائف المجد على ثرى فلسطين الشهيدة ، وها هى قواتنا فى البر والبحر والجو تصل حاضرنا الكريم بماضينا المجيد ، وترسم للعالم كله صوراً من البطولة المصرية التى بهرت العقول على مدى الأجيال – وها هى وثبتنا الدفاعية المباركة تسقط حجة المستعمرين ، وتبدد من الأذهان أكذوبة عجزنا عن الدفاع عن قناة السويس ، وهى الفرية التى قام عليها النزاع بيننا وبين انجلترا منذ رفعنا راية الجهاد والنضال .

ومما ألقى على عاتق الحكومات ، فضلا عن صيانة الأمن وإقرار العدالة والذود عن حياض الوطن ، واجب نشر التعليم وتيسير سبله وتعميم مراحله ، وواجب رعاية الصحة العامة من ناحيتى الوقاية والعلاج ، وواجب الإصلاح الاجتماعى فى الريف والحضر ، وكفالة التضامن الاجتماعى فى أكمل صوره .

تلك هى مناهج الاصلاح التى فرضت من أجلها الضرائب ، وتفرض من أجلها الضريبة الجديدة .

وأرى لزاماً على أن أقول – فى هذا التمهيد – إن نظام الضرائب فى بلد من البلاد يعد من الدعائم التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وإن سلامة هذا النظام وصلاحه يهيئان للأمة أسباب الرقى الاجتماعى ، ومتابعة خطى الإصلاح ، ويقوّمان الأوضاع الاقتصادية أيضا .

وقد أستقر فى الاذهان ، وأنعقد الاجماع فى الفقه الضرائبى ، على أن غاية الضرائب لم تصبح قاصرة على الناحية المالية ، بل أصبحت مثلثة الجوانب ، تشمل النواحى المالية والاقتصادية والاجتماعية على السواء .

ولم يعد يستطاع الفصل بين هذه النواحى ، فالناحية المالية هى توفير المال للدولة ، ونشاط الدولة كله يدور فى دائرة رفع مستوى الحياة العامة ، وتحقيق الرخاء الاقتصادى ، وإقرار التضامن الاجتماعى ، وكفالة العزة القومية .

ومن أجل ذلك كان بحثنا للسياسة الضرائبية أو جزئياتها متصلا دائماً بلباب رسالتنا العامة ، كهيئة سياسية تسعى لتحقيق تلك الأهداف التى أشرت اليها .

وأصبح من واجبنا أيضا ، حيث نستشعر مطالب الاصلاح فى شتى نواحيه أن نحاول استنباط أعدل الموارد وأكفلها بتحقيق الاغراض ، وأن نسعى قداماً لاستكمال تشريعنا الضرائبى الذى أستقر فى أوضاعنا المالية منذ وقت قريب .

وعلى هدى هذه الاعتبارات كافة قامت دراستنا للضريبة التصاعدية العامة على الايراد ، التى أحدثكم عنها اليوم .

الموارد العامة بين الجمود والمرونة :

ويجدر بنا قبل أن نتناول هذه الضريبة الجديدة بالبحث ، أن نعود إلى الماضى القريب لنلقى نظرة على أوضاعنا المالية قبل التنظيم المالى الذى تكمله هذه الضريبة وتتوجه .

فلقد كانت مصر قبل الغاء الإمتيازات الأجنبية ، تعتمد أكبر الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، وهى الضرائب الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك ، وكانت الضرائب المباشرة قاصرة على الأطيان الزراعية وعوائد الأملاك المبنية . ومن أجل ذلك كانت إيرادات الدولة متسمة بالجمود وكانت الميزانية العامة كلها ترسف فى أغلال هذا الجمود ، لأن الموارد التى افتقرت إلى المرونة ظلت هى الحكم والفيصل فى تقدير المصروفات العامة على عكس ما تقضى به القواعد الصحيحة لأعداد ميزانية الدولة فى العصر الحديث ، وهى تقدير المصروفات أولا على هدى الحاجات الفعلية وتدبير الموارد للوفاء بهذه الحاجات .

وقد ظلت إيرادات الثروة المنقولة بمنجاة من أن تحمل نصيبها من الاعباء العامة لأن نظام الامتيازات البغيض أقام العقبات فى وجه أى تنظيم ضرائبى يرتكن إلى الأسس المالية والاجتماعية والاقتصادية الصحيحة . فلم يكن فى وسع مصر أن تفرض ضريبة جديدة على الأجانب المقيمين فيها بغير رضى الدول المتمتعة بالإمتيازات ، ولم يكن فى وسعها أيضا أن تفرض ضرائب يقع عبؤها على الوطنيين وحدهم ، لأن ذلك هو التمييز الظالم الذى يحمل فى أطوائه عبئا بالمبادئ المقرره فى التشريع المالى .

فلما قدّر لمصر أن تتخلص من أغلال الامتيازات الاجنبية ، شرعت من فورها تضع نظاما ماليا جديراً بها وبنهضتها الموصولة . ولكن خطوها فى هذا السبيل قد أتسم بالحكمة والروية ، وساير سُنة التطور والتدرج .

وكانت الرغبة الاجماعية فى تحقيق الاصلاح فى شتى المرافق الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والعسكرية ، هى أكبر حافز لهذا الإصلاح المالى الجديد الذى حقق لمطالب الاصلاح مورداً مذكوراً وسار بالميزانية العامة خطوات فسيحة فى سبيل المرونة المبتغاة .

وكان لزاما – بعد أن أستقر ذلك التنظيم المالى فى أوضاعنا العامة، وبعد أن راعينا دواعى الحكمة والاعتدال والتدرج فى تقرير ذلك النظام ، وبعد أن أتسعت مطالب الإصلاح وتزايدت واشتدت الرغبة فى أن يشمل شتى وجوه الحياة العامة ويتناول جميع مرافق البلاد – كان لزاما أن نمضى قدما لاستكمال سياستنا المالية ، وأرسائها على القواعد السليمة ، والبلوغ بها إلى الكمال المنشود .

وكانت الضريبة التصاعدية العامة على الايراد ، هى المتوجة لنظام الضرائب النوعية على الايراد .

رائد الإصلاح المالى فى مصر :

وجدير بنا أن نذكر بالفخر والعرفان زعيمنا الراحل الكريم الدكتور أحمد ماهر باشا الذى كان رائد الإصلاح المالى فى مصر ، ومقيم دعامه ومبعث وجوده والذى اضطلع – على أول العهد بإلغاء الامتيازات – بهذا

الواجب الوطنى الجليل .

وقد أسفرت جهود زعيمنا الراحل عن تقرير الضرائب الآتية :

١- الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

٢- رسم الدمغة .

٣- الضريبة على الأرباح الاستثنائية .

٤- رسم الأيلولة على التركات

وأنتهى التطبيق العملى لهذه الضرائب إلى أن حملت الضرائب المباشرة نصيباً مذكوراً من أعباء الميزانية ولكنها لم تبلغ – فى حصيلتها – مثل ما بلغته الضرائب غير المباشرة ، وخاصة الضرائب الجمركية .

ففى سنة ١٩٣٩ / ١٩٤٠ بلغت إيرادات الجمارك ١٨,٤٨٥,٤١٨ ج وعوائد الأطيان والمبانى ٦,٠٥٤,٧٢٤ ج وضرائب الثروة المنقولة وما يلحق بها ٢,٦٨٧,٩٢٨ ج وأطرد الأمر على النحو الآتى :

سنة	الرسوم الجمركية	عوائد الاطيان والمبانى	الضرائب المنقولة وما يلحق بها
٤١/١٩٤٠	١٥,٩٠٢,٧٥٠	٦,٧٤٧,١٣٤	٢,٧١٩,٩٥٣
٤٢/١٩٤١	٢٠,٧٧٥,٣٧١	٦,٣٤٦,٧٨٢	٤,٦٨٦,٤٥٩
٤٣/١٩٤٢	٢١,٣٢٣,٥٢٣	٦,٢٤٠,١١٨	١٢,٢٤٠,٩٠٢
٤٤/١٩٤٣	٢٤,٠٨١,٦٠١	٥,٤٤٠,٢٤٦	١٥,٤٨٢,٩٦٠
٤٥/١٩٤٤	٢٩,٤١٢,٥٧٩	٢,٦٨٩,٠٨٩	١٥,٠٢٣,٥٠٦

٤٦/١٩٤٥	٣٦,٢١٣,٢٢١	٥,٦٥٧,٧٣٤	١٦,٣٢٩,٨٢٥
٤٧/١٩٤٦	٤٨,٤٧٤,٤٦٠	٤٨,٤٧٧,٦٨٢	١٥,٤٩٦,٧٣٦

ولاشك فى أن الضرائب الجمركية يقع عبؤها على جهود المستهلكين، وتؤدى إلى رفع تكاليف المعيشة ، ويسفر الاعتماد عليها عن كثير من المساوئ ولذلك فأن دول العالم الحديث أضحى جل أعتمادها ، لتحقيق الموارد العامة ، يقع على الضرائب المباشرة حتى أن حصيلة هذه الضرائب المباشرة قد بلغت فى إنجلترا ٥٥ % من مجموع الضرائب فى سنة ١٩٣٩ / ١٩٤٠ و ٦٤ % من مجموع الضرائب فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ .

ومن أجل ذلك كان لزاما أن نخطو بنظامنا المالى خطوات أخرى نحو غايته ليصبح أعتماد الميزانية العامة على الضرائب المباشرة أكثر من أعتمادها على الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة ، على نحو ما تتجه السياسة المالية فى الدول الناهضة الحديثة .

ولقد كانت الضريبة التصاعدية العامة بغية رائد الإصلاح المالى فى مصر وهدفه البعيد ، ولكن الوقت لم يكن قد حان عندئذ لفرضها ، تقديرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية فى ذلك لحين ، وأخذا بمبدأ التدرج ، وتوخيا للحكمة والاعتدال .

متابعة خطى الإصلاح :

ومن دلائل التوفيق أن يضطلع رئيسنا حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا برسالة الإصلاح وأستكمال دعائم التنظيم المالى ،

وأن يكون دور الهيئة السعدية فى هذا الإصلاح هو دور العامل الدائب المجدّ ، والباحث السديد الخطوات ، الصادق العزمات .

ذلك أننا نهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأننا نستشعر – بعد أن استقرت الضرائب النوعية المختلفة – أن العدالة لا تزال تقضى بأن يحمّل الايراد الأكبر عبئا أكبر ، وأن يدخل فى اعتبار المشرع المالى العامل الشخصى للممول وتقدير ظروفه ، وبذلك تصحح الضريبة من الأحكام الصماء التى تخضع لها الضرائب النوعية المختلفة .

الضريبة العامة على الأيراد:

والآن وبعد أن ألقينا ضوءا على نظام الضرائب فى مصر ، يحق لنا أن نتناول الموضوع فى الصميم ، فما هى هذه الضريبة التصاعدية العامة .

المشروع من حيث المبدأ :

ناقشت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب – التى أتشرف برياستها – مشروع القانون مناقشة طويلة ، وأنتهت أولا إلى إقرار المبدأ فى فرض هذه الضريبة ، وإن تكن جعلتها " الضريبة العامة على الايراد "

وتختلف هذه الضريبة عن الضرائب النوعية فى أنها ضريبة شخصية كما قدمت، تفرض على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنويين ، وترعى لذلك اعفاء حد أدنى للمعيشة لكى يحيا الشخص وأسرته حياة لائقة .

أما نصاب الاعفاء فيكون تحديده على ضوء نفقات المعيشة ومستوى الاسعار .

وفوق هذا الاعفاء تتضمن الضريبة تخفيفا بسبب الاعباء العائلية ، لأن وقع الضريبة يخف كلما خفت وطأة الأعباء العائلية ، فإذا زاد الإيراد على حد معين كانت وفرة الإيراد عوضاً ، فلم تبق حاجة إلى التخفيف .

وسعر هذه الضريبة تصاعدى ، يزداد كلما زاد الايراد الخاضع للضريبة وذلك تحقيقا للمساواة فى التضحية ، ومراعاة للقدرة على تحمل الأعباء العامة .

وقد دعتنا دراسة هذه الضريبة إلى استعراض أهم التشريعات الأجنبية وخاصة فى فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة وألمانيا وأيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

وتبين من استعراض هذه النظم المالية فى البلاد المختلفة أن ثمة فريقين : فريقا يتبع نظاما أساسه الضرائب النوعية ، وهى الضريبة العقارية، والضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، ويتوج هذه الضرائب النوعية ضريبة عليا هى الضريبة العامة على الإيراد، ومن هذا الفريق فرنسا وايطاليا وبلجيكا ، وفريقا آخر – على رأسه أنجلترا والولايات المتحدة – يتبع نظاما يقوم على ضريبة أساسية فريدة هى الضريبة على الدخل العام .

وقد كان هذان النظامان فى متنازل المشرع المصرى ، حين وضع نظام الضرائب ، فأخذ بالنظام الفرنسى والبلجيكى ، ليتيسر له الخطو

الوئيد المتزن ، مدخلا فى حسابه أن التطور كفيل بإستكمال النقص ، حين تسمح الظروف بفرض الضريبة التصاعدية العامة .

وعلى هذا الأساس رأينا أن نستمر فى أخذنا بذلك أنتظام ، وأن نتوج الضرائب النوعية المقررة بهذه الضريبة العامة الجديدة التى تعد ضريبة تكميلية .

وليس ثمة شك فى أن النظام الموحد أكثر عدالة وإحكاما ، ولكن الإعتبارات التى أشرت اليها كانت ذات أثر إيجابى فى تقرير أى الطريقين نسلك . على أن النظام الإنجليزى ، الذى يعتمد على الضريبة الموحدة ، لم يبلغ مداه إلا بعد مراحل طويلة من التطور أعتمد فى أولاها على الضرائب النوعية ، ثم أضاف اليها ضريبة على الايراد الكلى ثم تطورت الضريبة حتى وصلت إلى الوضع الراهن .

جهود برلمانية :

أنا مشروع القانون من حيث الموضوع فقد عكفنا على دراسته ، يحدونا صادق الرغبة فى إنجاز هذا العمل الجليل ، برغم ما استغرقه البحث من الوقت والجهد ، فى ظروف أثقلت فيه كواهلنا بأعباء الميزانية العامة وغيرها من المشروعات المختلفة .

ذلك أننا ندرك الموقف الراهن أدق الأدراك ، ونعلم يقينا جدوى المشروعات الكبرى وفائدتها وثمرتها ، ونقدر عظم المسئولية الملقاة على عاتق الحكومة فى هذا العصر الحديث ، وهى مسئولية توازى تشعب المسالك ووفرة المطالب وكثرة الأعباء .

وأود أن أشير – فى هذا الصدد – إلى أن التيارات المختلفة التى تتنازع شعوب العالم ومقومات هذه الشعوب ، جديرة باليقظة البالغة والحذر الشديد ، وأن المبادئ الهدامة التى تتسلل إلى أوصال العالم تحت جنح الظلام لا سبيل إلى القضاء عليها إلا بالوقاية والمناعة ومتانة البنيان وصحة الكيان .

وإذا ما توافرت عناصر العدالة الاجتماعية ، وأزدهرت الحياة الاقتصادية ، وأستقامت طرائق الحكم وتبدد ظلام الجهل ، لم تقو جراثيم هذه المبادئ الهدامة على الحياة فى ضوء النهار ، وذلك وحده هو السبيل القويم الذى ينبغى لنا أن نسارع إلى سلوكه والمضى فيه إلى نهايته .

ومن أجل ذلك كانت الجهود المتصلة التى بذلناها فى سبيل إقرار مشروع الضريبة التصاعدية العامة ، هينة وعلى الرحب والسعة ، بالقياس إلى النتائج القيمة والغايات الجليلة التى نشدناها .

وإلى حضراتكم موجزاً لما أسفر عنه البحث البرلمانى ، وقد كانت غايتنا منه أن يصبح المشروع مسايراً للإتجاهات الآتية :

أولا : مراعاة النظم والتقاليد المصرية :

ذلك أن تشريعات الضرائب ينبغى أن تتسق مع النظم القانونية والاجتماعية السائدة فى البلاد .

وقد جرت معظم الدول – كفرنسا وانجلترا وبلجيكا وإيطاليا – على أن تفرض هذه الضريبة العامة على مجموع إيراد الأسرة ، بإعتباره وحدة اقتصادية يشترك أعضاؤها فى أنتاج الايراد .

ومع أن هذا المبدأ أوفر ايراداً – من وجهة نظر الخزانة – إذ يؤدى جمع الايراد إلى تطبيق سعر مرتفع ، فإننا لم نر الأخذ به ، لأن لكل أمة ظروفها وتقاليدها ونظامها الاجتماعى ، ولأن الشريعة الإسلامية السمحة تقرر للمرأة المتزوجة استقلالا ماليا ، وتعتبر أموالها منفصلة عن أموال الزوج فى كل الأحوال ، وتقضى بأن الزوج هو الملزم قانونا بالإنفاق .

وقد كان فى مشروع الحكومة نص يقضى بأن يكون ربط الضريبة بأسم رب الأسرة على مجموع إيراداته وإيرادات زوجته وأولاده الذين يقيمون معه فى معيشة واحدة ، ويجيز له أن يطلب إجراء ربط مستقل عن زوجته وعن أولاده هؤلاء الذين تكون لهم إيرادات خاصة ، من كسب عملهم أو من ثروة مستقلة غير مستمدة منه ، وفى هذه الحالة يفقد الممول حق الاعفاء للاعباء العائلية عن هؤلاء .

فرأينا حذف هذا النص للأسباب التى ذكرتها ، ولأن حق الممولين فى طلب الربط المستقل عن زوجاتهم وأولادهم سيحول فى حالات كثيرة دون تطبيق سعر أعلى وسيؤدى إلى تعطيل ذلك النص، وسيجعله حكما نظريا .

وفضلا عن مجافاة هذا المبدأ لأحكام الشريعة الإسلامية ، فقد كان لنا أسوة فى تشريع الضريبة التصاعدية بالولايات المتحدة الأمريكية الذى يفرض هذه الضريبة على دخل كل عضو من أعضاء الأسرة لأعلى مجموع دخل الأسرة .

ثانيا : تبسيط الضريبة :

ولما كانت الضريبة على الإيراد ، برغم عدالتها ، تتضمن صعوبات جمة من حيث الجباية ، وبخاصة فى بلاد لم يعتد أفرادها أمساك دفاتر منتظمة ، فقد رأينا تبسيطا للعمل وتوفيرا للرقابة الفعالة أن نأخذ – بالنسبة لوعاء الضريبة – بالمبدأ المقرر فى التشريع الإيطالى ، وهو أن يكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، هو مجموع أوعية الضرائب النوعية المختلفة .

فالإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة هى نفس الإيرادات الخاضعة للضرائب على الأطيان والمبانى ، وعلى رؤوس الأموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، وما كان معفى من هذه الإيرادات من الضرائب النوعية لا تسرى عليه الضريبة العامة .

وبذلك حسم كل خلاف وأصبح من الميسور إيجاد رقابة فعالة على الضريبة العامة وعلى الضرائب النوعية أيضا .

على أنه فيما يتعلق ببعض الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية رأينا أن نضمّن التشريع أحكاما خاصة تمنع كل لبس أو خلاف فى التطبيق .

ففيما يتعلق بإيرادات العقارات المبنية رأينا النص على أن تتخذ القيمة الإيجارية التى فرضت على أساسها ضريبة المبانى أساسا لتحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة مع خصم نسبة معينة من هذه القيمة نظير الإدارة والإستهلاك وقدرنا هذه النسبة بخمسة وعشرين فى المائة من القيمة الإيجارية .

كذلك رأينا ألا تخضع للضريبة العامة العقارات الواقعة فى جهات لم تفرض فيها عوائد المبانى . وذلك تشجيعا لأقامة المبانى فى الريف ، وهو أمر له أهميته الاجتماعية ، وتفاديا للإجراءات التى يتطلبها تقدير القيمة الإيجارية لهذه المبانى .

وفيما يتعلق بإيرادات الأراضى الزراعية رأينا أن نتبع الطريقة التى أتبعناها فى تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة الناتج من العقارات المبنية ، وهو أن تكون القيمة الإيجارية التى فرضت على مقتضاها ضريبة الأطيان هى أساس تحديد هذه الإيرادات مع خصم نسبة معينة نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المبانى والآلات ، وقدرنا هذه النسبة بثلاثين فى المائة من القيمة الإيجارية ، لأن إدارة الأطيان الزراعية أكثر كلفة من إدارة العمارات المبنية .

وقد كان مشروع الحكومة يتضمن نصا يقضى بتقدير ايراد الأطيان الزراعية التى يستغلها المالك بنفسة أو مع غيره بالمزارعة أو بإيجارة عينية، بالقيمة الإيجارية مضافا اليها ٢٠% ولكننا لم نر الأخذ بهذا النص لعدة أسباب .

١- أن الغرض منه كان إخضاع إيراد الاستغلال الزراعى للضريبة العامةوهذا الإيراد غير خاضع لضريبة نوعية فى مصر .

٢- أن تطبيق النص يؤدى إلى صعوبات عملية فى التنفيذ يجب تفاديها .

٣- تحقيق المساواة فى تحديد الإيراد بغير تمييز بين الأراضى التى يؤجرها المالك أو يستغلها بنفسه .

٤- مسايرة المبدأ الذى أخذنا به فى تحديد وعاء الضريبة العامة بمجموع أوعية الضرائب النوعية القائمة .

هذا وقد رأينا - توخيا للعدالة ومسايرة لمبدأ التيسير والتبسيط - أن يكون للممول الحق فى المطالبة بتحديد إيرادات العقارات ، مبينة أو غير مبنية ، على أساس الإيراد الفعلى بشرط أن يمسك دفاتر منتظمة.

ومن قبيل تبسيط الضريبة أيضاً ما رأينا إدخاله من تعديلات على النصوص الخاصة بإلزام الممول بتقديم أقرار عن إيراداته المختلفة بما فى ذلك الإيرادات المستمدة من الخارج التى ألزم بتقرير بيان تفصيلى عنها .

وتتجه كل هذه التعديلات إلى إقرار الاتساق فى نواحى المشروع ونصوصه وإلى توضيح أحكام وضوابط تنفيذه .

كذلك اقتضت قاعدة التبسيط أن تتجه عنايتنا إلى تعديل أساس الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، وهى الضريبة التى تتضمنتها أحكام القانون رقم ١٤ لسنة١٩٣٩ والتى جعلت المظاهر الخارجية اساسا لها .

ومن غير المقبول ، وقد أتخذت الإيرادات التى تفرض عليها الضرائب النوعية أساسا للضريبة العامة، أن تظل الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، قاصرة على أخضاع الايرادات الفعلية لهذه المهن ، وأن يظل ذلك التمييز الذى لا مبرر له .

ثالثا : مراعاة العدالة الاجتماعية:

ولقد كان تقديرنا للظروف الاجتماعية هو رائد أبحاثنا وجهودنا

ودراستنا ولذلك عمدنا إلى التخفيف ما أمكن عن صغار الممولين بإتباع السبل الآتية :

١- رفع حد الاعفاء :

كان مشروع الحكومة يجعل نصاب الاعفاء من هذه الضريبة ثلثمائة جنيه سنوياً ، وكان اتجاهنا فى بحث المشروع أن يرفع هذا الحد إلى القدر الذى يساير ظروفنا الاجتماعية ، فأستقر الرأى على أن يكون هذا النصاب الف جنيه ، وذلك أعتباراً لحالة غلاء الاسعار وارتفاع تكاليف الحياة، ومراعاة للتخفيف ما أمكن عند فرض الضريبة فى مصر لأول مرة ، وتيسيراً لمهمة مصلحة الضرائب .

٢- رعاية الاعباء العائلية :

كان من الجدير بنا أن نراعى الأعباء العائلية فى فرض هذه الضريبة التى هى ضريبة شخصية ، وأن نجعل هذا التشريع متفقاً مع تقاليدنا المصرية .

ومن أجل ذلك تقرر أن يخصم للممول من إيراداته خمسون جنيهاً عن كل ولد من أولاده الذين يعولهم ، على ألا يتجاوز مجموع الاعفاءات مائتى جنيه . ولم نر الأخذ بمبدأ التخفيض فى الإعفاءات كلما زاد الإيراد ، بغية التيسير فى التطبيق .

على أنه ، إذا زاد الايرادعن ألفى جنيه فى العام ، لم يبق محل للأعفاء للأعباء العائلية ، لأن الممول الذى يبلغ إيراده ألفى جنيه سنويا لا حاجة به إلى هذا التخفيف .

وقد نص فى مشروع الحكومة على أن رب الأسرة يعتبر مسئولا عن أولاه إذا لم تتجاوز سنهم إحدى وعشرين سنة ، ولكننا رأينا – مراعاة للتقاليد المصرية – أن يعتبر رب الأسرة عائلا لا بنته غير المتزوجة بغير نظر إلى سنها ، ولابنه أيضاً إذا أقعدته عاهة عن الكسب مهما كانت سنة .

٣- خفض سعر الضريبة على الشرائح الأولى من الإيراد:

وإذا كنا قد رفعنا نصاب الاعفاء إلى ١٠٠٠ جنيه ، فقد أقتضانا الغرض الذى نسعى إليه دائما ، وهو التخفيف عن صغار الممولين ، أن نعدّل من شرائح الإيراد الخاضع للضريبة ومن أسعار هذه الضريبة على الشرائح المختلفة . ولذلك تدرجنا بالسعر من٥ % على الضريبة الواقعة بين ١٠٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه إلى ٥٠ % على الايراد الذى يزيد على مائة الف جنيه .

(وقد كان مشروع الحكومة يبدأ بسعر ٣% على الشريحة الواقعة بين ٣٠٠ جنيه و ٤٠٠ جنيه ، وينتهى إلى ٣٠ % على الإيراد الذى يزيد على ٢٠٠٠٠ جنيه .)

وواضح أن زيادة أسعار الضريبة المستحقة على كبار الممولين ، يعوض مالجأنا اليه من تخفيف العبء عن صغارهم ومتوسطيهم ، ويساير الهدف السامى الذى تتجه اليه جهودنا ، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية .

تلك هى الاتجاهات التى سلكناها فى بحث مشروع قانون الضريبة العامة على الايراد .

أما ما يتصل بصياغة مواد التشريع ، وتبويبه ، وتقسيمه ، وتوضيح أحكامه فأحسبنى فى غنى عن إيراده ، أكتفاء بأن المشروع المعدل الذى تقدمنا به إلى مجلس النواب قد حظى باقراره وموافقته ، وهى على كل حال تفصيلات تروق المشتغلين بالفقه التشريعى أكثر مما تروق المعنيين بصميم الموضوع ولباب البحث الضرائبى .

سادتى وإخوانى

ذلك هو تشريع الضريبة العامة علي الايرد ذات السعر التصاعدي , التي تترقب البلاد تقريرها في اقرب الاوقات.

ونحمد الله علي ان جزاء مابذلناه في سبيلها كان أحسن الجزاء ، وأن مجلس النواب الموقر قد وفّاها حقها ، وفرغ من دراستها وإقرارها فى دور أنعقاده الماضى ، وأرجو أن تكون أول ما يشغل مجلس الشيوخ الموقر فى هذا الدور .

وإننى لعلى يقين من أن أهتمام رئيس الحكومة ورئيس هيئتنا دولة النقراشى باشا ، وصدق عزمه ، سيؤديان إلى وضع هذا التشريع الجليل موضع التنفيذ ، فيتم على يديه البناء الشامخ الذى اقامه سلفة العظيم ، وفقيدنا الكريم ، المغفور له أحمد ماهر باشا .

وإذا كانت كل ضريبة تفرض تقابل بالغضاضة من بعض الممولين فأنهم لا يلبثون أن يألفوا هذا العبء القومى النبيل ، ويدخلوه فى حسابهم، وينظموا شؤونهم على أساسه . وعندئذ يتاح للدولة أن تمضى قدما فى سبيل تحقيق الخير العام ، وفى خزائنها ذخائر المال وعدة الإصلاح .

وحسبكم أن تعلموا حضراتكم أن حصيلة الضرائب المباشرة فى أنجلترا كانت فى سنة ١٧٩٨-١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه فأرتفعت فى السنة التالية (١٧٩٩) إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٨١٥ثم إلى ١,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٥/ ١٩٤٦ .

فلعل نظامنا المالي ، الذى أقمناه بأيدينا ، وسعينا دائماً إلى أستكماله ، مؤدينا إلى أكرم الغايات إن شاء الله .

ولسوف يتاح لنا فى القريب أن نضيف حلقة جديدة إلى حلقات الإصلاح المالى ، بتعديل قانون رسم الأيلولة على التركات ، وذلك برفع أسعارها الحالية.

ولعلكم تعلمون أن هذه الضريبة هى أكفل الضرائب بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأنها من أكثر الضرائب إيراداً فى معظم بلاد العالم ، وأنها أداة فائقة لعدالة توزيع الثروات ، ووسيلة فعالة للقضاء على ما ينتاب هذا التوزيع من مساوئ.

وتلك هى الخطوة التالية المرتقبة التى أوشكت حكومة دولة النقراشى باشا أن تفرغ منها ، ليتسمها البحث البرلمانى ويعكف على إنجازها .

سادتى وإخوانى

أحسب أننى قد وضعت أساساً صالحاً لدراستكم لهذا الموضوع ، وأننى قد بعدت بكم عن الملال ، حين قصرت على الأسس والقواعد العامة، ولم أوغل فى التفصيل إلا حينما اقتضائى توضيح الفكرة العامة

وتبيانها .

وإنى لأدع للراغبين منكم فى المناقشة أو التعقيب فرصة الحـديث ، وفقنا الله أياكم لخير البلاد عامة ، فى ظل قائدها وراعيها حضرة صـاحب الجلالة الفاروق المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله .

***

هذه هى الأحزاب الحقيقية ...وهذا هو دروها .. !!

داويت متئداً وداووو طفرة . . وأخف من بعض الدواء الداء

أحزاب ما بعد الإنقلاب

تضمن البيان الأول لإنقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ النص على أحترام الدستور .. لكن مجلس القيادة بعد أسابيع قليلة من إحكام قبضته على البلاد – قام بإعتقال زعماء الأحزاب السياسية ، وإلغاء الدستور ، وحل الأحزاب القائمة وأستبدلها بكيان هزيل أسماه " هيئة التحرير " فى محاولة لسد الفراغ الذى ترتب على غياب الأحزاب عن الشارع المصرى ، وما هى إلا أسابيع قليلة حتى أنهار هذا الكيان الهزيل فاستبدلوه بما سمى " الاتحاد القومى " الذى ما لبث أن لقى مصير سابقه " هيئة التحرير " فأشار الأستاذ محمد حسنين هيكل على عبد الناصر بإعادة تشكيل الاتحاد القومى على اساس الإنتخاب من القاعدة للقمة ، والقمة بطبيعة الحال هى جمال عبد الناصر ..!!

وكان أقتراح هيكل هو التكريس العملى لنظام الحزب الواحد الذى تأخذ به جميع الأنظمة الشمولية والدكتاتورية فى العالم ، وفى مقدمتها الأحزاب الشيوعية التى يتحكم أعضاؤها فى شئون الحكم والسياسة ، ويحصلون فى مقابل ذلك على كل المغانم والمكاسب التى تتيحها أنظمة الحكم الشمولى فى غياب الحرية التى تتيح كشف المفاسد والآثام وفى مقدمتها حرية الإعلام .

ثم جاء بعد ذلك ما سمى " ميثاق العمل الوطنى " الذى دبجه لعبد الناصر صديقه وفيلسوف حكمه محمد حسنين هيكل بتاريخ ٢١ مايو

١٩٦٢ ، وتضمن هذا الميثاق فى فصله الخامس العبارة الآتية : (إن الوحدة الوطنية ، التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب ، هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الإشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة) ..!!

وهكذا قام حزب (أحادى) جديد هو الإتحاد الإشتراكى العربى الذى قالوا أنه سوف يكرس وحدة الشعب العاملة ، وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ..!!ولم يكرّس الأتحاد الإشتراكى العربى سوى المحسوبية والفساد السياسى وعبادة الفرد وتزوير إرادة الشعب فى الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وإنتخابات المحليات ، فضلا عن الهزيمة المدوية التى تمت تحت ظله فى ٥ يونيو ١٩٦٧ والأحكام العرفية التى ظلت معلنة فى مصر لمدة ثلاثين عاما متصلة [١].

وجاء السادات

وجاء السادات إلى الحكم وتصادم أول ما تصادم مع الاتحاد الإشتراكى العربى وقادته الذين لا يؤمنون ولا يعبدون ولا يعترفون إلا (بصنم) واحد هو جمال عبد الناصر ، وكانت أهم صداماته تلك التى

---

(١) الملحق رقم أثنين فى نهاية الكتاب محاضرة المؤلف فى برشلونه .

حدثت مع اللجنة المركزية فى موضوع الوحدة (أو الاتحاد) مع ليبيا والذى ناصره فيه الدكتور مصطفى أبو زيد الذى عينه السادات فيما بعد مدعياً اشتراكياً ثم وزيراً للعدل ..!!

وترتب على الصدامات المتكررة مع الاتحاد الإشتراكى وقادته أحداث ١٥ مايو التى حاكم فيها السادات قيادات الإتحاد الإشتراكى العليا وسجن بعضهم ومنهم على صبرى ، وشعراوى جمعة ،وسامى شرف ، وسعد زايد ، ولبيب شقير وغيرهم كثيرون .

ولم يكتف السادات بهذا كله ، وأنما خرج بفكرة إنشاء (منابر) داخل الإتحاد الإشتراكى ثم مالبث أن حوّل المنابر إلى أحزاب ثلاثة وكأنما الأحزاب السياسية تقوم بقرارات رئاسية ، وهو الأمر الذى لم يسبق له مثيل فى الأنظمة الديموقراطية منذ عصر الإغريق حتى يومنا هذا .. !!

وقال السادات – فى خطاب علنى له : هىّ الأحزاب أيه ..؟؟ يمين ويسار ووسط ، فنشأت بناء على ذلك أحزاب ثلاثة هى الأحرار (يمين) ومصر العربى (وسط) والتجمّع (يسار) وإختار السادات بنفسة قيادات هذه الأحزاب الثلاثة لأسباب مختلفة أهمها الثقة والزمالة ، فإختار مصطفى كامل مراد رئيساً لحزب الأحرار وممدوح سالم رئيساً لحزب مصر العربى وخالد محيى الدين رئيسا لحزب التجمع الإشتراكى .

- ومصطفى كامل مراد هو الذى وقف مع السادات وأيده فى أحداث ١٥ مايو وكان وقتها عضو بمجلس الأمة فعين نفسه رئيسا للمجلس بدلا

من رئيسة المعزول ، وأستصدر من المجلس قرار تأييد السادات ..!!

- وممدوح سالم – لواء الشرطة – هو الذى أختاره السادات رئيساً لمجلس الوزراء فى أعقاب أحداث ١٥ مايو ..!!
- وخالد محيى الدين المعروف بإتجاهاته اليسارية كان زميلا للسادات فيما كان يعرف بتنظيم الضباط الأحرار ، ويرضى تطلعاته أن يكون رئيساً لحزب يسارى ..!!

وقرر السادات أقتسام أموال الإتحاد الإشتراكى العربى بين هذه الأحزاب الثلاثة ، وأن كان حزب ممدوح سالم قد حصل منها على نصيب الأسد .

ولم يمض وقت طويل بعد ذلك ليقرر السادات أن ينزل إلى ميدان السياسة بشخصه فأنشأ الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الذى (هرول) إليه أعضاء حزب مصر ليحصلوا على حظوة عضوية حزب الرئيس ..!!

ثم لمعت فى ذهن السادات – بعد فترة من ممارسة التعددية الحزبية ، فكرة نظام الحزبين ، حزب حاكم وحزب معارض قوى ، محاكاة للنظام الحزبى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فشجّع ابراهيم شكرى – وكان من قادة حزب مصر الفتاة سابقا – على إنشاء حزب (العمل) .. بل ووقع بنفسه وثيقة تأسيس الحزب ، وإستغل الإعلام الحكومى هذه الخطوة للإشادة بديموقراطية الرئيس الذى ساهم بشخصه فى قيام حزب

معارض .. !!

على أنه تجدر الإشارة إلى أن العجلة قد تملكت مؤسسوا الأحزاب الثلاثة الأولى عند وضع برامج هذه الأحزاب ، فأخذت مبادئها من الشرق ومن الغرب ، ومن إجتهادات رؤسائها الشخصية، فخرجت خليطا غير متناسق من المبادئ والأفكار ، وتضمنت كلها مغازلات فجّة لطوائف معينة من الشعب بغرض كسب الشعبية ، كالعمال والفلاحين والإسلاميين والإشتراكيين وغيرهم .

وأذكر فى هذا الصدد واقعة طريفة حدثت معى شخصيا عندما كنت عضواً فى المكتب السياسى لحزب الأحرار وأمينا لصندوق الحزب ، فقد قرر الحزب المشاركة فى مؤتمر اللبرالية الدولية الذى أنعقد فى ستوكهولم عاصمة السويد بإعتبار الحزب (الأحرار) حزبا لبراليا . وتكون وفد الحزب إلى المؤتمر من مصطفى كامل مراد ، ومنى ، والمرحوم الزميل العزيز الأستاذ محب حبيب نقيب المحامين بمحافظة الدقهلية ورئيس لجنة حزب الأحرار فى المحافظة .

وصلنا ستوكهولم وحضرنا جلسات المؤتمر ، وفى أحدى الجلسات تحدد موعد لإلقاء رئيس حزب الأحرار المصرى كلمته فى المؤتمر ، ومال نحوى المرحوم مصطفى كامل مراد ليعرض علىّ النقاط التى ينوى أن تتضمنها كلمته فى المؤتمر إلى أن قال أنه سيقول فى كلمته أن مبادئ الحزب تنص على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية فى القانون

المصرى، وأنتفضت فى حركة لا شعورية وقلت له : فى عرضك بلاش الحكاية دى .

فسألنى : لماذا ..؟؟ فقلت له إننا فى مؤتمر للأحزاب اللبرالية ، والأحزاب اللبرالية تعارض خلط الدين بالسياسة ، وهو عندها فى مقدمة المبادئ اللبرالية .. دول يطردونا خارج القاعة ..!!

والحقيقة أن المرحوم مصطفى كامل مراد إستجاب لنصيحتى ولم يشر لهذا الموضوع فى كلمته ، وأنا أذكر هذه الواقعة للدلالة على أن برامج الأحزاب الثلاثة وضعت على عجل وكان الهدف منها إرضاء أكبر عدد من الطوائف والتيارات المختلفة ، وبصرف النظر عن (المبادئ) التى يجب أن يتميز بها كل حزب .

واقعة أخرى مماثلة ، فزعت لها ، فقد كنت أيضاً عضواً فى مجلس إدارة جريدة (الإحرار) التى يصدرها الحزب ، وكانت الجريدة تبتى إلى حد كبير الدفاع عن الأفكار اللبرالية . وكان قانون الأحزاب يسمح وقتها أن يصدر أى حزب أى عدد يريد من الصحف ، فإنتهز أخونا المرحوم الأستاذ الحمزة دعبس عضو المكتب السياسى أيضا هذا الحق وأقنع المرحوم مصطفى كامل مراد بإصدار جريدة (النور) وهى جريدة إسلامية ، بزعم أن ذلك سيؤدى إلى تأييد التيارات الإسلامية لحزب الأحرار فتزيد من شعبيته ..!!

وفى يوم كنت جالسا فى إجتماع لمجلس إدارة جريدة الأحرار ، فجاء من يبلغنى بأننى مطلوب للرد على مكالمة تليفونية هامة ، وخرجت

من غرفة الإجتماع للرد على المكالمة ، وكان محدثى مسئول كبير فى وزارة السياحة وبادرنى بسؤال :

- هل رأيت جريدة النور فى عددها الصادر اليوم ..؟؟

وقلت له :

- للأسف لم أطلع عليه فأنا الآن فى أجتماع لمجلس إدارة جريدة (الأحرار) .

فقال لى :

- كيف وأنتم حزب لبرالى المفروض فيه تشجيع السياحة تسمحون بنشر ما نشرته جريدة النور اليوم ..؟؟

- وسألته ما هو الذى نشرته الجريدة ..؟؟

فقال لى :

- أن المانشيت (العنوان الرئيسى) فى الصفحة الأول يقول أن قرية مجاويش السياحية شيطان يجلب على مصر الكفر واللعنة ..!!

وطلبت من محدثى أن يتيح لى فرصة لأطلع خلالها على الجريدة ، على وعد بأن أتصل به بعد ذلك .

وقرية مجاويش هى من أولى القرى السياحية على البحر الأحمر ومملوكة لشركة مصر للسياحة (قطاع عام) ومؤجره لنادى البحر

المتوسط الفرنسى Club Mediterrané وهو عبارة عن شركة سياحية تأتى بزبائنها إلى قرية مجاويش المغلقة على أى شخص بخلاف السائحين الأجانب الذين تحضرهم الشركة ، ووجدت أن الخبر المنشور فى جريدة النور يقول أن أحد مصوريها قد تلصص على القرية وإلتقط بعض الصور لسائحات يرتدين لباس البحر ذو القطعتين .. ولهذا صدرت جريدة النور بهذا العنوان المثير ..!!

لم يفطن أحد من مسئولي الجريدة أو محرريها إلى أن هذه القرية مغلقة على السواح الفرنسيين ، ولا أن المصور الهمام قد (تلصص) على نزلاء القرية لإلتقاط هذه الصور ، وهى مسألة إلى جانب مجافاتها للأخلاق، معاقب عليها قانونا بإعتبارها أنتهاك لخصوصية الغير ، فضلا عن أنها – قبل ذلك كله – تتعارض مع مبادئ الحزب اللبرالى الذى تصدر الجريدة بإسمه ومن أهم هذه المبادئ تشجيع السياحة وإنتقال الأفراد ..!!

وكانت هذه الواقعة – إلى جانب أسباب أخرى – السبب فى أستقالتى[1] من حزب الأحرار ..!!

---

(١) الملحق رقم أثنين فى نهاية الكتاب ما نشرته الصحف المصرية عن أستقالة المؤلف .

أحزاب حسنى مبارك

عندما تولى حسنى مبارك السلطة – بعد إغتيال السادات – أراد أن يبقى كل شيئ على ما هو عليه ، فلم تكن لديه من الخبرة – أو الجرأه – لكى يدخل أى تعديل على أسلوب الحكم ، ولا حتى رجال الحكم ..

وكان يتوجس خيفة من أى تعديل او تبديل مخافة أن تفلت الأمور من بين يديه ، خصوصها وأن همه الأول كان قضية التحكيم بشأن طابا ، وما يمكن أن يؤدى الحكم فيها من تداعيات ..

وكان مما ورثه مبارك عن السادات ما كانت تسمى وقتها لجنة شئون الأحزاب السياسية التى تملك – وحدها – حرية الموافقة على إنشاء أحزاب جديدة أو رفضها .

ومع أن قيام الأحزاب فى مختلف دول العالم لا يحتاج تصريحا من السلطة ، كما رأينا عند الحديث عن الأحزاب فى الولايات المتحدة ، وفى قلة من الدول تقوم الأحزاب بمجرد (إخطار) يوجه إلى السلطة المختصة ، إلا أن قيام الأحزاب فى مصر كان – وفقا لقانون الأحزاب – يجب أن يمر على لجنة شئون الأحزاب التى تملك الموافقة أو الرفض ..!!

وقانون الأحزاب – كما وضعه (ترزية) القوانين فى ذلك العصر يحدد أعضاء لجنة الأحزاب بسبعة يرأسهم رئيس مجلس الشورى (حزب وطنى) وثلاثة وزراء (حزب وطنى) وثلاثة من الشخصيات العامة (يختارهم رئيس مجلس الشورى) مما يشكك فى أختيارهم من المستقلين فعلا ، أو المشايعين للحزب الحاكم دون أن يكونوا أعضاء فيه ..!! وبفرض أنهم مستقلون بالفعل ، فهم

مجرد أقلية فى اللجنة يستطيع الأربعة الباقون أن يقرروا ما يريدون حتى فى غيابهم .. أو معارضتهم ..!! .

وفى تلك الأيام (تجرأ) المرحوم الدكتور فرج فوده وقدم إلى اللجنة طلبا بإنشاء حزب جديد بإسم (حزب المستقبل) [1]

وقبل أيام من أنتهاء المهلة المحددة لإصدار اللجنة لقرارها ، أبلغ الدكتور صبحى عبد الحكيم ، رئيس اللجنة ورئيس مجلس الشورى ، الدكتور فرج فوده برفض اللجنة للطلب " لأن واحداً من مؤسسى الحزب قد إنتقل إلى رحمة الله أثناء دراسة الطلب مما يجعل عدد المؤسسين يقل واحداً عن العدد الذى إشترطه القانون ..!!

والقانون قد إشترط عدداً معيناً عند تقديم طلب تأسيس الحزب، لكنه لا يستطيع (أى القانون) أن يقف فى وجه الإرادة الإلهية حتى الانتهاء من دراسة الطلب ..!!

وبعد عدة شهور أحتدمت الأزمة بين نظام الرئيس مبارك والإخوان المسلمين ، فجاء الدكتور مصطفى الفقى – وكان مقرباً من الرئاسة فى ذلك الوقت – ليهمس فى أذن فرج فوده بأن الوقت قد أصبح مناسبا لتقديم طلب تأسيس الحزب مرة ثانية ..

وصدّق فرج فودة ماهمس له به الدكتور مصطفى الفقى فتقدم مرة أخرى بطلب التأسيس ، لكنه إحتاط هذه المرة وقدم توكيلات

---

(١) ملحق رقم (٣) .

من المؤسسين تزيد عن العدد الذى يحـــدده القـــانون بالعـــشرات ، داعيا المولى أن يمد فى عمر الجميع حتى لا يرفض الطلـــب مـــرة ثانية ..!!

وما هى إلا أيام قليلة حتى عاد الدكتور مصطفى الفقى يهمس من جديد بأن طلب تأسيس الحزب قد تم رفضه لأن (الرئاسة) رأت فى تأسيس حزب علمانى استفزازا للإخوان المـــسلمين ، وسياســـة الدولة معهم هى التهدئة ، كما أنهم قد يطالبون فـــى هـــذه الحالـــة بإنشاء حزب إسلامى ، مما يشجّع المسيحيين أيضا على المطالبـــة بنفس الطلب فيختلط الحابل بالنابل وهو ما يتعـــارض مـــع سياســـة الدولة ..؟!

وهكذا رُفض حزب المستقبل مرتين لسببين مختلفين ليس من بينهما الإعتراض على مبادئة أو الحلول التـــى يجـــب الأخـــذ بهـــا لمعالجة مشاكل الدولة ، أو الفلسفة التى يقوم عليها الحزب .

وهكذا كانت نشأة الأحزاب فى عهد حسنى مبـــارك ، وهكـــذا أصبح حالها بعد تنحيه .. أو عزله ..

أحزاب ٢٥ ينـــاير

فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير نشأ العديد من الأحزاب الـسياسية التى – أعترف – بأننى لا أعرف عددها ، وكل ما أعرفه عنهـا أن بعضها ينتمى للتيارات الإسلامية ، وبعضها ينتمى للتيار الناصـرى أو الساداتى ، لكننى لا أعرف – بكل الصدق – أنتمـاء أغلبيهـا ، وأحسب أن عدد الأحزاب المصرية الآن قد تجاوز الـسبعين حزبـا وتياراً ..!!

صحيح أن معظم هذه الأحزاب قد تأثرت فى مبادئها ، أو شعاراتها ، بصيحات ثوار ٢٥ يناير (عيش – حرية – عدالة إجتماعية) لكـن هـذه الهتافات لا تصلح – وحدها – مبادئ لأحزاب سياسـية ، فهـى شـعارات عامة ومطلقة ينبغى صياغتها فى مقترحات محددة ، وإجراءات محـددة ، عجزت كل أحزاب ٢٥ يناير عن بلورتها وتحديدها .

كما أن هذه الأحزاب من فرط أنفصالها عن القواعد الـشعبية لـن يكون لها تمثيل يذكر فى مجلس النواب الجديد ، فيتكون المجلس من خليط من الأعضاء يفوز كلّ منهم بنـاء علـى عـصبيات عائليـة ، أو شـراء للأصوات ، أو بالمصادفة البحتة لوجود إسمه على قائمة من القوائم ...؟

أما الحزبية والأحزاب ، وبرامج المرشحين للإنتخاب ، فلن يكـون لها موضع .. أو إعتبار ..

لذلك فإن الحاجة ملحة فى أن تندمج هذه الأحزاب والتيـارات فـى أحزاب أخرى لتكوين أحزاب قوية وقادرة على المعارضة الفعالة خصوصا وأننا الآن فى نظام لا ينتمى فيه رئيس الدولـة إلـى حـزب معـين .. أو

برنامج محدد يدخل به إلى قصر الرئاسة .. فالأحزاب الصغيرة لن تفوز بمقاعد فى مجلس النواب ، وأن هى فازت فسوف تفوز بعدد فى منتهى التواضع بحيث لا يمكنه أن يمارس معارضة حقيقية .. أو حتى تأييداً حقيقياً ..!!

وقد رأينا فى صفحات سابقة من هذا الكتاب عندما إستعرضنا النظام الحزبى الأمريكي أن الصغار ليس لهم دور ملموس فى الحياة السياسية أو فى تحقيق أى إنجاز ، بل توارى معظمها وترك مكانه خاليا تحتله الأحزاب الكبيرة .

بقى أن أقول أن الديموقراطية الحقيقية - وليس الديموقراطية المزيفة أو أشباه الديموقراطية- لا يمكن أن تقوم إلا مرتكزة على قاعدتين صلبتين هما أحزاب قوية وحرية الفكر والتعبير ، وبغير هاتين القاعدتين لا يقوم بناء ديموقراطى صحيح ، وقابل للإستمرار .

لذلك فسأخصص الفصل التالى للحديث عن حرية الفكر والرأى، بعد أن خصصت الفصول السابقة للحديث عن الأحزاب .

حرية الفكر والرأى

هنالك عدة حقائق أود أن أسجلها، قبل الاستطراد فى الحديث عن حرية الفكر..

أولا: الحرية بلا فكر لا قيمة لها .. فهى فوضى وضياع وترخص .. والفكر بلا حرية لا جدوى منه .. فهو السجن الذى يحبس طاقة الإنسان ، والعرش الذى يجلس عليه أصحاب الطغيان ..

لذلك فإن تعبير " حرية الفكر " .. أى تلازم الكلمتين هو الذى يعطى الحرية جدواها، ويعطى الفكر قداسته ..

ثانياً: وهناك تلازما يلفت النظر بين حرية الفكر والتقدم الإنسانى ، فالعصر الذى تسود فيه حرية الفكر يكون بالضرورة عصرا متقدما تزدهر فيه الحياة بكل صورها ، أما العصر الذى تخمد فيه الحرية الفكرية فهو دائما عصر مجدب مظلم ، يتفشى فيه الجهل والتأخر.

ثالثاً: كما أن هناك تلازما وثيقا بين حرية الفكر وفضيلة التسامح ، بل هما وجهان لعملة واحدة ، فلا يمكن أن تقوم حرية الفكر إلا على قاعدة التسامح ، وأشد أعداء الحرية الفكرية هى الفلسفات التى تزعم لنفسها احتكار الحقيقة ..

رابعا: لقد علمنا التاريخ أنه ليست هناك قوة على الأرض - مهما بلغ سلطانها وجبروتها - تقدر على سحق أية فكرة إلى الأبد، الأفكار لا تقتلها إلا الأفكار. ولا يمكن أن يقتلها الحديد والنار، لذلك تنتصر حرية الفكر فى النهاية ، وتهزم الفكرة سيف الجلاد ..

حرية الفكر فى العالم القديم:

لقد أستطاع الإنسان بفضل العقل الذى وهبه له الخالق أن يتعلم فن الكلام والتفكير ، وبهذا تميز عن الحيوان وأستطاع أن يورث معارفه للأجيال التى أتت من بعده ، وبهذا كانت البشرية – ولا تزال – تتقدم جيلا بعد جيل ..

وفى الحقبة البدائية لم تكن هناك قوانين موضوعة ، أو رغبات معقدة، أو مؤسسات صارمة.. لكن كان هناك شيء واحد يرزح تحت عبئه الإنسان البدائى دون أن يشعر هو فكره "التابو" والتابو فكرة أوجدها المجتمع البدائى ليحمى بها سلامة الجماعة ، ويكفل لنفسه السلام الذهنى، فقد كان تعريض أمن القبيلة للخطر أكبر الجرائم على الإطلاق..

لذلك كانت فكرة " التابو " فى المجتمعات البدائية ، تقوم مقام آلاف القوانين وملايين الجنود ورجال البوليس والمحاكم والسجون .. فهى الممنوع أو المحظور الذى لا يجرؤ أحد على انتهاكه ولو سرا ..

وفى ظل هذه الفكرة كان الإنسان البدائى مقيدا فى حريته ، وكانت فكرة التسامح أبعد ما تكون عن طبيعته ، فلا تسامح ألبتة فى كل ما يمس " التابو " أو القانون الأساسى للقبيلة ، ومن يخرج عليه بالعمل ، أو القول، أو الفكر جزاؤه الموت أو الطرد من القبيلة، وهو موت مدنى وبدنى معا ..

ومن الطبيعى أن لا تكون هناك حرية فكر فى مثل هذه المجتمعات

البدائية ، حيث قيودها أشد ضراوة من قيود المجتمعات الحديثة.

ولقد عاش الإنسان فى قيود التابو ٩٨ % من حياته على الأرض ، فقد وجد الإنسان على الأرض - وفقا لأحدث النظريات العلمية - منذ نصف مليون سنة لكنه لم يقترب من الحضارة إلا منذ عشرة آلاف سنة على الأكثر .. !!

الحضارات القديمة :

كان من المستحيل أن يشعر الإنسان بحريته أو يمارس حقه فى حرية الفكر قبل أن يشعر أولا بفرديته...

وفى المجتمعات البدائية كان الإنسان جزءا من المجموع ومن الطبيعة .. وكل الديانات القديمة تشهد بمدى اتحاد الإنسان بالطبيعة ، سواء الطبيعة الصديقة أو الطبيعة المعادية .. فهو يتقرب إلى الأولى بدافع الحب أو النفع ، ويتعبد للأخرى بدافع الخوف وأتقاء الخطر.

والوحدة مع الطبيعة والعشيرة كانت تكفل للإنسان الانتماء والأمن، لكنها فى نفس الوقت كانت تعوق تطوره العقلى وقدرته على النقد، أى تعوقه كفرد حر يتحكم فى فكره ومصيره.

وإذا كانت القاعدة أن إنسان الحضارات القديمة ظل مجردا من الحرية فمما يخفف من هذه القاعدة أنه كان يسعى - دون أن يدرى- وبحكم أوضاعه الجديدة نحو الحرية عندما تعلم أن يعيش داخل مدينة، إذ استطاع سكان المدن بفضل تمتعهم بفائض إنتاج الريف أن يحرروا أنفسهم

جزئيا من قيود العمل اليدوى ومتطلبات الإنتاج المادى، فأصبحوا أكثر استقلالا واعتماداً على أنفسهم، وبالتالى أكثر قدرة على الإحساس بفرديتهم وحاجتهم إلى البحث عنها وتدعيمها .. لكن الإنسان - فى الحضارات القديمة - كان مع ذلك يئن تحت وطأة قيود ثقيلة تسحق الفرد سحقا، وتعرقل نموه الفكرى، وأهم هذه القيود هى الحكم المطلق ، والكهان، والحرب ، والعبودية.

- فلم يعرف إنسان الحضارات القديمة حكماً سوى الحكم المطلق، فكل حكام الحضارات القديمة طغاة يملكون حق الحياة والموت، وأشخاصهم مقدسة باعتبارهم يمثلون الإله على الأرض ، أو يجسدونه على الأرض ، كما كان الحال فى مصر القديمة ..

- ومن القيود التى رزحت فيها الحضارات القديمة كذلك الحرب ، فقد كانت الحرب هى القانون الوحيد الذى يحكم العلاقات "الدولية" فى العالم القديم ، والحرب بطبيعتها من ألد أعداء الحرية ، فهى تكرس كل موارد المجتمع البشرية والمادية للهجوم والدفاع ، ومثل هذا الجو لا يمكن أن يفرز أفكار الحرية الفردية أو الفكر الحر .. فلا صوت يعلو على صوت المعركة..!!

- وكانت الكهانة أيضا قيدا ثقيلا يكبل إنسان الحضارات القديمة ، والكهانة تكبت حرية الفكر والضمير ، كما يكبت الحكم المطلق الحريات السياسية ، وفى معظم الحالات كان الملك هو الكاهن الأكبر ، وهنا تتحد السلطتان القامعتان للفكر والحرية ، السلطة السياسية والسلطة الدينية ، وفى حالات قليلة كان الكهنة يغتصبون

مجالس الملوك كما حدث فى الأسرة الخامسة فى مصر وفى عصر القضاة عند اليهود.

ورابع هذه القيود نظام العبودية ، والعبودية نتاج للحرب ، وكانت نظاما اجتماعيا سائدا فى معظم أو كل الحضارات القديمة ، وعندما ينقسم المجتمع إلى طبقتين ، أحرار وعبيد ، فلا معنى للحديث عن الحرية أو الفكر ، وحتى أن وجد فهو احتكار للطبقة الحاكمة ، كما كان الأمر فى اليونان القديمة. ويكفى أن الفنانين العظام الذين انتجوا أروع الفنون ، وصنعوا أبدع التماثيل واللوحات، لم يحفظ التاريخ اسم واحد منهم ، ولم يكن هناك أدنى تفكير - فى الحضارات القديمة - فى أن ينسب التمثال أو الصورة أو الآنية أو تحفة الجوهر إلى الفنان الذى أبدعها ، وإنما تنسب فقط للملك الذى صنعت من أجله ، فلا قيمة للفرد .. ولا قيمة بالتالى لحرية الفكر ..

حرية الفكر عند الإغريق:

كان جو اليونان مشبعا بالحرية الثقافية، والروحية، وقادرا على التسامح.. فالإغريق كانوا سكان مدن، أستطاع أول مفكريهم "طاليس" أن يعلن اعتقاده بأن قوى الطبيعة هى مجرد مظاهر لا إرادة خالق، لكنها بعيدة فى تفاعلها كل البعد عن التدخل الشخصى لهذا الخالق.. كما أعلن اعتقاده بأن عنصر "الماء" هو أصل الوجود لكل شئ.. ومع ذلك لم يتعرض له أحد، مع أنه - بهذه الأفكار - قد حطم كل الأرباب التى كان

يؤمن بها الإغريق فى عصره..

ورغم انتكاسات قليلة لحرية الفكر بعد عصر "طاليس " فقد ظل علماء اليونان ومفكروه لمدة جيل كامل يقولون ويذيعون كل ما يعن لهم من نظريات مهما كانت مخالفة للمعتقدات السائدة.

بل أن "بروتاجوراس " استطاع أن يخرج على الناس بنظرية "خطيرة " فى ذلك الوقت، إذ قال بأن الإنسان هو معيار كل شيء، وأن الحياة أقصر من أن تتبدد فى البحث عن وجود الآلهة، وبالتالى فإن كل نشاط يجب أن يبذل فى سبيل هدف واحد هو جعل الحياة أكثر جمالا وأكثر بهجة..

وقد أتهم "بروتاجوراس " بالإلحاد وعدم الإيمان بالآلهة وأحيل إلى القضاء، لكنه هرب فلم يحاكم، فقد كانت آراؤه أخطر من أن يمكن السكوت عليها من جانب المتعصبين فى المجتمع بعد سلسلة من الهزائم والنكبات فى الحرب بين أثينا وأسبرطة ..

كذلك كان " سقراط " أشهر حالات الصراع بين التعصب وحرية الفكر، فى تاريخ أثينا والعالم ، فقد كان سقراط يقصر أيمانه على إله واحد ، ويجعل من نفسه " نبيا " لهذا الإله ، وكان يقول بأن الصلة التى بينه وبين هذا الإله هى صوت داخلى أو هاتف مقدس ينبعث من أعماقه ..

وقضى سقراط حياته الطويلة التى جاوزت السبعين عاما يدعو للحق، والحكمة، والفضيلة، وهى القيم التى وهبها للناس إله واحد عظيم.. لكنه مجهول..

ورفع سقراط أعظم شعار عرفه الإنسان ، وهو شعار " أعرف نفسك " ومع ذلك فقد قتلته السياسة ولم تقتله الفلسفة .. فقد كان لسقراط أعداء كثيرون يعتبرون أنفسهم " أعداء المجتمع الأثيني " الذين جعل هوايتهم المفضلة أن يفضح جهلهم وغرورهم وتفاهة حياتهم وأفكارهم ..

وعندما قدم سقراط للمحاكمة قال " ماليتوس " - ممثل الإتهام - (أن سقراط أرتكب شرا لأنه لا يؤمن بالآلهة التي تؤمن بها المدينة ، ويخترع آلهة من نسج خياله، وهو يفسد الشباب ، وينبغى أن يكون عقابه الموت).

وكان دفاع سقراط ، الذى سجله وخلده تلميذه أفلاطون ، قطعة فنية للدفاع عن حرية الفكر إذ قال أمام قضاته :

((ليس لأحد على وجه الأرض الحق فى أن يملى على الآخرين ما يجب عليهم أن يعتقدوه ، أو أن يسلبهم الحق في أن يفكروا كما يريدون ، ومادام إن أحدا لايستطيع أن يصل إلى النتائج السليمة دون أن يفحص كل مسألة فحصا دقيقا ، قلبا وقالبا ، لذلك فإنه يجب أن يكون من حق أى إنسان أن يبحث أى مسألة من المسائل بحرية تامة ودون تدخل من جانب السلطات)).

ومع ذلك حكم على سقراط بالموت، وأودع السجن ليمضى أيامه الأخيرة قبل أن يجرع كأس السم، لكن تلاميذه وحواريوه واصلوا الطريق وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو.

وتاريخ أثينا مع حرية الفكر تاريخ طويل ، لكنه كان يمثل فى

مجمله أعنف صراع بين الجمود والتطور ، وبين التعصب والتسامح، لكن محصلته فى النهاية كانت البداية الحقيقية للفكر الحر فى العصور التى جاءت بعد ذلك.

الرومان .. وحرية الفكر :

فى حين كان الإغريق ينظرون إلى حرية الفكر باعتبارها من المثل العليا التى يكافح المجتمع فى سبيل تحقيقها، كان الرومان يسمحون بحرية الفكر باعتبارها شيئا تافها لا تستحق عناء الوقوف ضده أو الاعتراض عليه.. !! (وهو موقف بعض الأنظمة المعاصرة أيضا).

لذلك ، فقد سمح الرومان لرعاياهم بالتفكير كما يريدون ، وبأن يعبدوا ما شاءوا من الآلهة ، وأن ينشروا ما أرادوا من الأفكار ، بشرط أن لا يعرضّ ذلك سلامة الدولة " أو ينتهى الاجتماع – مثلا – بالتحريض على عدم دفع الضرائب ، أو التهرب من الجندية ، أو إفساد النظام العام .. !!

لكن روما التى هزمت العالم دمرت نفسها أيضا ، عندما بعثرت عظام جنودها فى ألف ساحة للقتال ، وأجهدت عقول شيوخها وأذكيائها فى مهمة خرافية هى إدارة إمبراطورية تمتد من أيرلندا إلى بحر قزوين ، ومن بحر الشمال إلى مجاهل أفريقيا وآسيا ..

وكان لابد أن يأتى رد الفعل، فبعد أن أنهكت روما نفسها بدنا وذهنا كمدينة تحكم العالم كله ، سئم الرومان كل شيء، وفقدوا لذات الحياة، وأصبحت أكبر سلوى لسكان روما تأمل المجهول ، وما وراء الطبيعة، وبحثوا فى الدين عما افتقدوه فى الدنيا، وتطلعوا إلى الآلهة من كل الأجناس، بعد أن أصبح الوجود نفسه عبئا، وأصبح الكثيرون على استعداد للتخلص منه تحت شعار الاستشهاد..!!

ومن أحدى الولايات الرومانية " فلسطين " انطلقت أشهر صيحة من صيحات حرية الفكر ، فقد عاش فى أحد قراها إنسان بسيط يدعى يسوع ، أو عيسى ابن مريم ، كان يدعو الناس إلى الفضائل وعبادة الإله الحق ، لكنه لم يلبث أن وقع فى نزاع هائل مع بنى جلدته من اليهود ، وكانت كل جريمة السيد المسيح – فى عين أعدائه – هى حرية الفكر .. ولا شيء آخر.

ولم يشغل عيسى بن مريم نفسه بالنظام القائم، ولم يقل شيئا ضده أو معه، وكان ينصح مستمعيه أن يطيعوا قوانين البلاد وأن يحاولوا إصلاح أخطائهم هم، قبل التفكير فى عيوب حكامهم ودعاهم إلى إعطاء ما لقيصر لقيصر، وما لله لله .

كما أنه لم يأمر أتباعه بالامتناع عن الذهاب إلى المعبد ، بل شجعهم على أن يكونوا مخلصين فى أداء واجباتهم الدينية ، وكان يحترم " العهد

القديم " [1] ويشير إليه كثيرا فى مناقشاته.

لقد كان هدف المسيح هو شيء واحد ، أن يجعل النـــاس ينظـــرون إلى ما وراء الرغبات العاجلة فى هذه الحياة الدنيا ، وأن ينـــشدوا صـــحبة تلك الروح المطلقة التى خلقتهم جميعا ووحدتهم بالحب والخير والرحمـــة والتسامح ، وأن يدركوا أن الله لا يفرق بين الناس طبقا لجنس أو لون أو طبقة أو عقيدة ..

وكان السيد المسيح يحذر الناس من أن يكتنزوا المال ، يحثهم بـــدلا من ذلك أن يختزنوا فى نفوسهم القيم الطيبة والمثل النبيلة.

لكن المتعصبين اليهود – مع ذلك – أصروا على صلب ابن مـــريم ، حتى أن هيرود " قال لهم :

– لكم ما تشاءون بشرط أن تحملوا دماءه فوق رؤوسكم ..

– فقالوا : بل ورؤوس أبنائنا .. !!

وهكذا أصبح السيد المسيح – بغض النظر عن الناحيـــة الدينيـــة – من أكبر شهداء الفكر فى التاريخ.

ومع ذلك فإن كلمات المسيح لم تستطع أن تقتلهـــا حـــراب الجنـــود الرومان، ولا أحقاد كهنة اليهود ، ولا حتى الإمبراطور نفـــسه ، فوصـــلت هذه الكلمات إلى عشرات.. بل مئات الملايين من البشر.. على مر العصور وعلى اتساع قارات العالم، مما يؤكد إن الفكرة لا تقتلهـــا إلا الفكـــرة، ولا

---

(١) التوراة .

يقتلها أبدا سيف الجلاد..

وليس معنى ذلك إن المسيحية لم تضطهد على مر تلك العصور ، فقد كان اضطهادها شيئا مألوفا فى روما وسائر أنحاء الإمبراطورية ، وكانت أشهر نوبات الاضطهاد تلك التى حدثت فى عهد الأباطرة "كراكالا" و"يسيوس " و"جالوس "و"فاليريانوس " و"جالينوس " و"دقلديانوس " وغيرهم ..

لكن التاريخ يشهد - مع ذلك - أن الصلب أو السجن أو التعذيب لم يكن يجدى نفعا مع قوم يؤمنون بأن الحياة تبدأ بعد الموت ، ويبتهجون بفرصة الخلاص من هذه الدنيا ليتمتعوا بمباهج السماء ..

وفى ذروة هذه الاضطهادات كان الكثيرون من الكتاب الرومان - الوثنيين - يرفعون أصواتهم فى جانب التسامح الفكرى والتعايش بين الأديان ، فيقول كونيتس سيماخوس :

((لماذا لا نعيش مع المسيحيين فى سلام ووئام ، إننا ننظر إلى نفس النجوم، ونسير على نفس الكوكب ، ونغوص تحت نفس الماء ، فماذا يهم أن يختار كل فرد الطريق الذى يرى أنه يوصله إلى الحقيقة المطلقة .. ؟ أن لغز الوجود أكبر من أن يقتصر حله على طريق واحد)).

ويقول الفيلسوف الوثنى " تيموسيوس " :

((هناك مجال لا يستطيع أى حاكم أن يباشر عليه سلطانه ، أنه مجال العقيدة، لذلك فمن الأفضل للحاكم أن يتسامح إزاء كل العقائد)).

وفى مرحلة لاحقة، انقضى عهد الحرية الذهبى فى روما، وماتت الديموقراطية، ومعها حرية الفكر، ولم يعد هنالك وجود لذلك المواطن

الرومانى الحر الذى يرفع صوته فى الساحات والمنتديات بكل ما يمليه عليه ضميره، وأصبحت إرادة الإمبراطور هى القانون، ومراسيمه تحكم كل صغيرة وكبيرة وتدخلت الدولة فى كل شيء، حتى فى تحديد أسعار اللبن والبيض، وأصبح جواسيس الإمبراطور يضعون أعينهم على كل مواطن، حتى تحول الرومان جميعا إلى عبيد للدولة، وفرضت عليهم -جميعا- عبادة الإمبراطور..!!

وفى مثل هذه الأوضاع يكون من العبث البحث عن أى إبداع أدبى أو فنى أو تقدم علمى أو إنجاز إجتماعى أو إقتصادى ، وتكون عبثا محاولة البحث عن القيم الإنسانية العليا كالتسامح وحرية الفكر والاعتقاد والرأى.

الكنسية ..وحرية الفكر:

دارت عجلة الزمن ، وأصبح المسيحيون هم أصحاب السلطة فى الإمبراطورية الرومانية، ففى عام ٣١٣ ميلادية أعلن الإمبراطور "قسطنطين " إعتناقه الديانة المسيحية..

وأعطى ذلك دفعة جديدة:لهذا الدين، وما أن حل عام ٣٨٠ الميلادى حتى أصدر الإمبراطور " ثيودسيوس " أمره الشهير بإيقاف مراسم العبادات الوثنية واعتماد المسيحية كدين رسمى وحيد للإمبراطورية ..

فماذا كان موقف المسيحيين .. أو بالإحرى كنيسة روما من حرية الفكر..؟؟ لقد كان موقفها - للأسف - أسوأ من موقف أشد الأباطرة الوثنيين جهلا .. وتعصبا.. واضطهادا.. فقد أعلنت الكنيسة حربا لا هوادة فيها على كل ما ليس مسيحيا. وبلغت فى ضراوتها ضد العقائد الأخرى

حداً لم تبلغه الحركات البربرية نفسها..: !!

وصدرت الإشارة بالانطلاق لتدمير كل الديانات والثقافات القديمة فى شتى أنحاء الإمبراطورية ، ولم تلبث إن ارتفعت السنة اللهيب والدخان فى سماء روما وأثينا والإسكندرية - مراكز الثقافة القديمة وقلاعها الحصينة - وأضرمت النيران فى المراكز العلمية والمتاحف والمكتبات ، وأحرقت كنوز لا تعوض من دواوين الشعر اليونانى، والتراث الأدبى والفلسفى والعلمى والتاريخى لكل حضارات العالم القديم، وقتل المسيحيون فى الإسكندرية "هيباثيا" أستاذة الفلسفة فى جامعة الإسكندرية، ومثلوا بجثتها والقوا بها فى الطريق لتنهشها الكلاب..!! وفى عهد القيصر "فالين" تحولت جامعة "السزاريوم " إلى كنيسة مسيحية..

و فى عام ٣٩١ أذن القيصر ثيودسيوس للبطريرك ثيوفيلوس بتخريب أكبر مزار فى العالم القديم وأكبر أكاديمية علمية فى مصر وهو "السيرابيوم" وحرق مكتبته..

وقد نالت مصر بالذات الشيء الكثير من نقمة المسيحيين الذين اندفعوا بقيادة قسسهم ورهبانهم يدمرون كل رموز الديانات القديمة، فخربت المعابد ومنع الكهنة من مزاولة طقوسهم، وقيل أن أربعين ألف صورة وتمثال للآلهة قد دمرت فى حملة واحدة..

وما أن أنتصف القرن السادس الميلادى حتي بعث الإمبراطور "جستنيان"بقائده "ذوسيس " إلى جزيرة فيلة للقضاء على أخر معاقل الديانات فى مصر، فدمر معابد أيزيس وأوزوريس وحتحور وخنوم وأمنحتب، وأرسل كنوزها إلى القسطنطينية..

ولم يكن الحال بأفضل فى روما ، فقد أغلق معبد جوبتر وأحرقت

جميع كتب العقائد القديمة، ودمرت مكتبة روما التى أسسها أغسطس قيصر، وفى بلاد الغال أعلن أسقف "تور" أن جميع الآلهة القديمة فى حكم الشياطين وأمر بإزالة أى أثر لمعابدهم من على وجه الأرض ..

وفى بلاد اليونان سارت عملية التخريب على نفس الوتيرة ، وألغيت الألعاب الأولمبية، وأغلقت جامعة أثينا ، وصودرت ممتلكاتها وهرب أساتذتها ..

وبذلك انتصرت كنيسة روما نهائيا على أعدائها من أصحاب الديانات القديمة وضربت المثل فى التعصب مع مخالفيها فى العقيدة ..

وبعد أن انتهت كنيسة روما من تسوية حساباتها مع أصحاب الديانات القديمة، التفتت إلى المسيحيين أنفسهم ممن لا يشاركونها وجهة نظرها فى العقيدة المسيحية، وأخذت تذيقهم نفس الكأس التى جرعتها قبل ذلك لأصحاب الديانات القديمة..

ونال أقباط مصر بصفة خاصة نصيبا وافرا من الاضطهاد جزاء ثباتهم على مذهبهم، فقد حدث انقسام مبكر بين المسيحيين حول طبيعة السيد المسيح ، هل هى إلهية أم ناسوتية أم إلهية وناسوتية معا ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية تأخذ بمذهب الطبيعتين ، أما كنيسة الإسكندرية فقد ثبتت على مذهب الطبيعة الواحدة.

والحقيقة أن الكنيسة كمؤسسة تحتكر شعائر الدين المسيحى ليست من تعاليم السيد المسيح، فالمسيح لم يمتد به العمر حتى يقيم تنظيما لأنصاره، بل المؤكد أن هذا التنظيم لم يكن يدور بخلده.. فالثابت أن الدين أتى به المسيح والكنيسة أتى بها بطرس..

وكانت الكنيسة المسيحية تدعى لنفسها السلطتين الدينية والزمنية ، مع إن المسيح نفسه قد نادى بإعطاء ما لله لله وما لقيصر لقيصر .. ؟

وأدى ثراء رجال الدين واهتمامهم بالدنيويات إلى اختفاء روح الإخوة والبساطة والمساواة التى بشر بها الدين المسيحى، وحلت محلها روح القسوة والتعالى وانتشار الفساد، فاتسعت الهوة بين رجال الكنيسة وجمهور المسيحيين.

واعتنقت الكنيسة فكرة بالغة فى الرجعية تقول بأن العقل البشرى ليس هو الذى يضيء السبيل أمام النفس، بل الوحى الإلهى، فكانوا يعتقدون إن تكريس الجهد فى دراسة الظواهر الطبيعية مفسدة للقوى العقلية للإنسان، وكان من نتيجة ذلك أن وقعت الكنيسة فى خرافة تبرأت منها الوثنية ذاتها وهى "احتكار الحقيقة " وهى النظرية التى أدت إلى أكبر قدر من العذاب تحمله الجنس البشرى فى تاريخه.

فقد اعتبرت الكنيسة نفسها الحارس المقدام للحقيقة المطلقة ، لذلك فقد صادرت حرية الفكر ، فلماذا يفكر الناس ما دامت الكنيسة هى التى تفكر لهم .. ؟؟

وهكذا كانت المسيحية فى القرون الوسطى لا تكتفى باضطهاد مخالفيها فى الدين، وإنما كانت تدين البحث العلمى وتحارب الفكر الحر، ووصلت إلى حد تحريم الطب وأدى ذلك إلى تأخر عصر النهضة الأوربية عدة قرون، وامتداد الآلام :البشرية طيلة هذه القرون.

وقد لخص سلامة موسى هذا كله فى كتابه حرية الفكر فقال :

((الدين فى نفسه لا يمكنه أن يضطهد العلم، وإنما الاضطهاد يرجع

إلى الكهنة، ولكن الكهنة أنفسهم لا يمكن أن يضطهدوا أحدا ما لم تكن السلطة فى أيديهم، فالذى قيد حرية الفكر والذى اضطهد الناس هى السلطة الحكومية، وما دام الدين بعيدا عن الحكومة فإنه لا هو ولا الكهنة يمكنهم إن يضطهدوا أحدا، أما إذا صارت الدولة والدين جسما واحدا: أمكن لرجال الدين أن يضطهدوا من يشاءون وأن يقيدوا الفكر كما يشاءون)).

والحديث يطول عن المذابح التى كانت من صنع -اختراع- البابا انيوسنت الثاث الذى أعتلى عرش البابوية منذ عام١١٩٨ ميلادية، فكانت مذبحته الأولى ضد المسيحيين فى القسطنطينية، والثانية فى جنوب فرنسا لإخماد ما سماه بفتنة الشيطان..

كما يطول الحديث عن " محاكم التفتيش " التى أنشأها البابا جريجورى الرابع فى عام ١٢٣٣ميلادية، حيث أمر الأساقفة بأن يستخدموا "سر الاعتراف " فى مقاومة المخالفين فى الرأى ، وبذلك خانت الكنيسة مبادئها وحولت الاعتراف إلى تجسس وانتهاك للأسرار..

وحتى يفهم المرء روح محاكم التفتيش تلك ، ينبغى أن يتخلي تماما عن أى فكرة مسبقة عن الشرعية والعدالة أو مبدأ أن الإنسان برئ إلى أن تثبت إدانته، أو حق المتهم فى ضمانات التحقيق وعدالة المحاكمة ، أو حقه فى الحصول على شهود النفى ، لمواجهة شهود الإثبات : يجب أن يتخلى الإنسان عن مثل هذه الأفكار تماما أذا أراد أن يفهم ماهية محاكم التفتيش ، فتلك المحاكم لم تنشأ للمحاكمة ، وإنما للتجريم ، كما هو الحال فى المحاكم العسكرية ..

و المضحك – أو المؤسف -أن الموتى أنفسهم لم يكونوا فى منجاة

من محاكم التفتيش ، ففى حالات كثيرة -هدفها مصادرة الثروات الكبيرة - كانت تجرى محاكمات للموتى الذين غادروا الحياة منذ عشرات السنين ، فيتهمون بالهرطقة ، وتثبت محاكم التفتيش أنهم مذنبون، فتحفر قبورهم وتحرق عظامهم، وتصادر أموالهم وتنتزع من أيدى ورثتهم من أبناء وأحفاد ..

وهكذا وضعت محاكم التفتيش أصابعها على الكلمة المسموعة.. والمطبوعة.. والمهموسة وحولت الفكر إلي سلعة مصادرة ومطاردة فى كل مكان ، وكان هذا الإرهاب الفكرى هو ما جعل أوربا فى القرون الوسطى صحراء ثقافية قاحلة ، ليس فيها إلا الأشواك التى يزرعها رجال الدين.

ولكن لا مذابح البابا انيوسنت، ولا محاكم البابا جريجورى ، استطاعت أن تسحق إلى الأبد روح النقد والتفكير، بل أن دماء الالوف الشهداء الذين سقطوا ضحايا جمود رجال الدين وفسادهم روت شجرة الحرية فى تربة أوربا خلال العصور الوسطى ..

وهكذا يثبت التاريخ مرة أخرى إن الأفكار لا يمكن سحقها بالقوة، مهما كان حجم تلك القوة..

فما أن يحل القرن السادس عشر حتى تشتعل أوربا بالنقد والتجريح لفساد الكنيسة، وتهب ثورة المحتجين .. أو "البروتستانت" .. ومن بعدها حركات فكرية كثيرة أسقطت سلطة الكنيسة وأعادت حرية الفكر إلى طريقها الطبيعى.

وبسقوط السلطة الكنسية المطلقة العمياء سقط القيد الحديدى الذى

فرض على أذهان الغربيين أكثر من ألف عام، فبدأوا يلتفتون إلى البحث العلمى والفكرى، ويستخرجون كتابات الفلسفة للإغريق والرومان من الأقبية التى رقدت فيها مئات السنين ..

الإسلام.. وحرية الفكر :

" يرفع الله الذين أمنوا والذين أوتوا العِلم درجات " ..

واحدة من عشرات الأيات التى نزل بها القرآن الكريم تشهد بفضل العلم والعلماء ، وتدعو إلى الفكر والمعرفة ..

وكانت أول صور القرآن الكريم " أقرأ " تأكيدا على فضل الله سبحانه وتعالى الذى علم الإنسان ما لم يعلم ..

فليست هناك دعوة دينية ارتبطت بحرية الفكر ، وأعلت شان العلم ودعت إلى أعمال العقل كالإسلام ، والعلم الذى دعا إليه الإسلام ، ليس العلم الدينى فحسب ، لكنه العلم على أطلاقه ، فعندما نصح النبى عليه السلام بطلب العلم " ولو فى الصين " لم تكن الصين مسلمة، ولم كن فيها – فى عهد الرسول– شىء من علوم الإسلام، وطبيعى أن الصين لم تكن مقصودة بذاتها ، وإنما المقصود من الحديث الحض على الاغتراب والمشقة بحثا عن العلم فى أى مكان ..

وهذه الدعوة العظيمة للعلم التى جاء بها الإسلام هى فى ذات الوقت دعوة لحرية الفكر، ذلك أن السبيل إلى العلم هو حرية الفكر، فالعلم يقتضي البحث والمناقشة والتجريب وتقليب المسائل على مختلف وجوهها ، ولا يمكن أن يأتى ذلك فى غياب الحرية الفكرية.

والمبدأ الأساسى فى الإسلام أنه " لا إكراه فى الدين " وهو مبدأ ينطوى على أرفع معانى التسامح والحرية الفكرية ، فالإسلام لا يخشى المنافسة ، والمناقشة والمحاجاة ، لأنه دين يقوم على العقل : وليس فى حاجة إلى إكراه أو إرغام .

ويحض الإسلام على الجدل والمناقشة مع أصحاب الآراء المغايرة بهدف إظهار الحق " وجادلهم باللتى هى أحسن" .. أى من حق أصحاب الرأى المخالف أن يقولوا ما يشاؤون بكل حرية ، كما أنه من واجب المسلمين أن يردوا عليهم بالكلمة اللينة ، ومقارعة الحجة بالحجة ، دون قهر أو تعصب .. فإذا لم يكن هذا السجال العقلانى دعوة إلى حرية الفكر فماذا يكون ؟؟

ومادام الإسلام قد أعترف بهذا الحق المقدس ، فمن المنطقى أن يعترف لأصحاب الديانات الأخرى بحقهم فى ممارسة عباداتهم وشعائرهم فى حرية تامة، وعلى قدم المساواة مع المسلمين، وقد ألتزم الرسول – وألزم أمته – معه بعهد وجهه إلى رهبان دير سانت كاترين بسيناء يعترف فيه بحق النصارى فى البقاء على دينهم والاستقلال بشئونهم وجاء فيه أنه "لا يخرج قس من كنيسة يخدم فيها ولا يكره نصرانى على تغيير دينه، ولا يخرج راهب من صومعته ولا يُمنع عن طريق حجه، ولا تهدم كنيسة ليقام مسجد أو بيت للمسلمين مكانها، وللنصرانية المتزوجة من مسلم أن تبقى على دينها دون تعرض للاضطهاد، وإذا أحتاج النصارى إلى العون فى إصلاح كنائسهم أو صوامعهم أو فى أى شيء من شئونهم الدينية فيعاونهم المسلمون، ولا يعد عملهم هذا مشاركة لهم فى النصرانية، ومن خالف هذا العهد من المسلمين عدّ خارجا على الرسول".

وقد كتب هذا العهد فى مسجد النبى بالمدينة بخط على ابن أبى طالب فى الثالث من محرم من العام الثانى للهجرة ووقع عليه اثنان وعشرون من كبار الصحابة..

فالقاعدة إذن فى الحكم الإسلامى – فى صدر الإسلام– هى التسامح الدينى، وقد حرصت الحكومات الإسلامية على احترام كافة الأديان وعدم التدخل بين إنسان وعقيدته، بل لقد بلغ من تسامح المسلمين فى الأندلس أنهم كانوا يسمحون لمبشرى النصرانية بالوقوف على أبواب المساجد لدعوة الناس إلى دين السيد المسيح..

كما دخل المسلمون إلى مدارس " الوثنيين " ليغترفوا من منابع الثقافات اليونانية والهندية والفارسية والسريانية، فورثوا بذلك التراث الفكري للعالم القديم، وحموه من التبدد والضياع، ثم أضافوا إليه من عبقريتهم وأخلاقهم وفكرهم الثرى.

ولو لم تكن الحرية الفكرية الواسعة التى سمح بها الإسلام لما بلغت الثقافة الإسلامية هذا الشأو الرفيع ، ولما أصبحت حلقة وصل أساسية فى تاريخ الفكر الإنسانى.

واسمحوا لى أن أنقل إليكم ما كتبته المستشرقة الألمانية "زيجريد هونكه" فى وصف الحضارة الإسلامية ، فى تلك الحقبة من التاريخ إذ تقول :

((بينما نجد الدولة المنتصرة تطلب من الدولة المهزومة تسليمها الأسلحة والذخائر والسفن الحربية كشرط أساسى لعقد معاهدة الصلح ، إذ بنا نجد هارون الرشيد بعد انتصاراته فى عموريا وأنقرة يطالب بتسليمه

المخطوطات اليونانية ، وكذلك فعل المأمون بعد انتصاره على الإمبراطور البيزنطى ميخائيل الثالث ، فقد طلب تسليمه جميع المخطوطات اليونانية الخاصة بالفلسفة والتى لم تترجم إلى العربية كتعويض عن خسارة الحرب ، لأنها – كما قال المأمون– الأسلحة العقلية التى يتسلح بها فى سبيل الإسلام وتدعيمه)).

الإسلام .. والمسلمون :

رأينا كيف كان الإسلام دعوة إلى إعمال العقل، وحاميا لحرية الفكر والاجتهاد، لكن ماذا كان موقف المسلمين فى العصور التالية من هذه الدعوة السامية. وكيف آل إليها مصيرها..؟؟

كيف ذبل العقل الإسلامى، وسيطرت النزعة اللاعقلية على سواد المسلمين ابتداء من القرن الثانى عشر الميلادى حتى أيامنا هذه ، وكيف أنحط المسلمون، حضاريا و فكريا وعلميا ، حتى طعن الطاعنون فى الإسلام ذاته..؟؟

ببساطة، حدث ذلك كله عندما ماتت حرية الفكر بين المسلمين، وأغلقوا عقولهم وأصبح التفكير جريمة يعاقب عليها ويطارد "مرتكبوها" بأشد الاتهامات واللعنات..

فالإسلام – كأى حرية فكرية – عندما توضع فى مجال التطبيق ، ينقسم إتباعها إلى معكسرين : معسكر السلطة ومعسكر العقل ..

معسكر السلطة قوامه رجال الدين أو حماة العقيدة ، وهم طبقة كانت فى كل عصر وزمان محدودة العقل ، شديدة التعصب حريصة على

مصالحها الطبقية .. والمعسكر الآخر ، وهو معسكر أصحاب العقول ، الذين يخضعون كل شيء للعقل وحسن التقدير ، والإدراك السليم مع الالتزام بقواعد الدين ومبادئه الأساسية ، وهم رواد التطور والتحرر وشجاعة الفكر والتجديد ..

وهذا الصراع الذى عرفته جميع الأديان والحركات الفكرية فى التاريخ، لم يكن الإسلام - فى التطبيق - بمعزل عنه ، ورغم أن الإسلام لا يعرف نظام "الكهانة " ، إلا أنه لم يلبث أن وقع بين براثنها على نحو أو آخر ..

ففى عهود الخلافة المتأخرة اكتسب الخلفاء مسحة دينية ، وحف بهم عدد هائل من رجال الدين الرسميين الذين كان عملهم الإفتاء إستنادا إلى التراث والمأثور ، فى كل كبيرة وصغيرة ابتداء من مسائل العقيدة العليا إلى أبسط المسائل المتعلقة بالحياة اليومية والعلاقات بين الناس.

وفى صدر العصر العباسى كان المفكرون والعقليون يتقاسمون السلطة مع رجال الدين، العقلانيون فى المعاهد والمدارس، والسلفيون فى المساجد والمحاكم وبطانة الخلفاء..

وبدأ الصراع يحتدم بين قوى التقدم الفكرى وقوى الانتكاس والرجعية ، وحارت جماهير المسلمين بين القوتين ، تارة عن جهل .. وتارة عن غرض .. والحديث يطول عن المعتزلة وما جرى لهم ، والخليفة المتوكل وحملته الضارية على المثقفين والمفكرين تحت ستار الدفاع عن الدين ضد الزندقة والبدع ..

فالعقلانيون - فى عهده - كانوا يقولون بأن " العدل " هو المبدأ الأساسى للتصرفات الإنسانية ، وأن الله ذاته يحكم الكون بالعدل ، لأن "

العدل " هو جوهر الله سبحانه وتعالى - وأحد أسمائه الحسنى - وأن معيار ما هو خطأ وصواب لا يخضع لإرادة أى فرد ، وإنما مرجعه العدل الموضوعى وخير الإنسانية ، وكانت هذه النظريات " ثورية " بدرجة مخيفة لأنها موجهة إلى الحق المقدس للخليفة فى أن يفعل ما يشاء ..

ثم بدأ الخلفاء - بعد ذلك- يدعون لأنفسهم حقا إلاهيا في الحكم الدينى والدنيوى يماثل ما كان يدعيه باباوات روما، يعبر عن ذلك الاتجاه أدق تعبير المنشور إلى أصدره الخليفة "الناصر" يوصى فيه الناس بطاعة أحد وزرائه فيقول عنه:

((أنه نائبنا فى البلاد والعباد، فمن أطاعه أطاعنا، ومن أطاعنا فقد أطاع الله، ومن أطاع الله أدخله الجنة، ومن عصاه عصانا، ومن عصانا فقد عصى الله ، ومن عصى الله أدخله النار))...!!

وفى بغداد تكونت هيئة من الفقهاء مهمتها محاربة الزندقة فى كتابات العلماء والفلاسفة، فكان أى كتاب يرون فيه - من وجهة نظرهم - شبهة للزندقة ، يلقى به وسط لهيب النيران، ويتعرض صاحبه للسجن أو الموت ، فأضحت السيوف والأحجار والأغلال لغة الحوار مع المثقفين ، وظهرت فى كثير من أمصار المسلمين أشباح محاكم التفتيش، وأساليب البابا جريجورى الرابع، تحت مسمى جديد هو الدفاع عن الإسلام..!!

بل أن مفكرا كبيرا كالغزالى، هاجم الفلسفة وكفرّ دارسيها، وقال عن أرسطو: ((فوجب تكفيره وتكفير متبعيه من متفلسفة الإسلاميين كابن سينا، والفارابى، وأمثالهم)).

وأصبحت آراء الغزالى فيما بعد أقوى أساس بنى عليه اضطهاد الفلاسفة والمفكرين فى الإسلام .

والواقع أن الخطأ الذى وقع فيه السلفيون، ليس فيما قالوا به فى حد ذاته، فهذا حقهم، لكنه فى الأسلوب الذى نشروا به ما يقولون، أسلوب التكفير والإرهاب والمصادرة واستعداء السلطات ، فوضعوا الإرهاب الفكرى حيث يجب أن توضع الحرية الفكرية ..

وإلى يومنا هذا ، كان ذلك الخطأ فى الأسلوب هو آفة الدعوة الإسلامية فى كل المجتمعات ، والمدخل السهل لكل أعداء الإسلام لمحاربة العقيدة ذاتها ..

لقد حض الإسلام على إعمال العقل .. لكن قوى الرجعية الدينية والسياسية جعلت من استخدام العقل خطيئة ..

ودعا النبى إلى طلب العلم ولو فى الصين .. لكن مسلمى العصور المتأخرة أمسوا يرفضونه ولو قدم لهم فى بلادهم ..

وهكذا سقط المسلمون فى هاوية التخلف الحضارى ، عندما ارتكبوا الخطيئة الكبرى وهى .. القضاء على حرية الفكر .. !!

عصر النهضة .. وحرية الفكر :

لم يكن الرجال الذين أطلقوا شرارة النهضة الأوربية يعرفون أنهم يصنعون النهضة، فهم لم يرفعوا صوتا ضد الكنيسة، ولم يخرجوا عن طاعة رجال الدين، كل ما فعلوه أنهم استطاعوا أن يتنفسوا بحرية فى ساحة أخرى غير ساحة الكنيسة.

" ماركوبولو " مثلا ، لم يقصد أن يطلق رصاصة واحدة على صدر الكنيسة ، لكن رحلاته إلى الصين أدهشت ملايين الأوربيين فى أواخر

العصور الوسطى ، ونسفت نسفا كل النظريات الجغرافية للكنيسة التى كانت تقول بأن الأرض تشبه الصحن المسطح " تحف به من كل جانب بحار الظلمات التى تسقط عند حوافها السفن إذا بلغتها ، فى الفضاء والمجهول .. ؟ !!

وهكذا فعلت أيضا رحلات فاسكود اجاما : وماجلان ، وكولومبس وغيرهم .. وكانت حركة النهضة بطيئة ، لكنها دؤوبة ، استمرت زهاء ثلاثة قرون ، من القرن الرابع عشر حتى القرن السادس عشر ، وإن كان المؤرخون يصطلحون على اعتبار سقوط القسطنطينية فى يد الأتراك عام ١٤٥٣ بداية لحركة النهضة الأوربية ، فقد أدى هذا الحدث إلى هجرة علماء القسطنطينية إلى الغرب حاملين معهم التراث القديم لحضارات اليونان والرومان والإسلام .

وساهمت المطابع -المخترعة حديثا - فى نشر الكلاسيكيات ووصولها إلى يد كل من يستطيع القراءة بثمن زهيد ، فانتشر التعليم الجديد فى المدارس والجامعات ، وبدأ البساط الفكرى يسحب من تحت أقدام رجال الدين ..

وليس معنى هذا أن مجرد قراءة الأعمال الكلاسيكية أو درسها هو الذى أدى إلى إشعال جذوة النهضة الأوربية الحديثة، وإنما الجديد هو الروح التى قرئت بها هذه الأعمال فى عصر النهضة، والنظر إلى العقل البشرى باعتباره أثمن وأنبل عطاء للإنسان، يجب استخدامه - بلا خوف - فى البحث عن الحقيقة..

الحقيقة، ليس باعتبارها شيئا قد تم تحديده نهائيا، وإنما باعتبارها قيمة نسبية لا يمكن الاقتراب منها إلا بالبحث الدؤوب والشجاع ..

وكان رجال النهضة يطالبون بحرية الفكر المفقودة ، ويؤكدون حقوق الفرد الذهنية والروحية والبدنية .. وعندما كسب " الفرد " حقوقه الذهية فى عصر النهضة ، أصبح من اليسير عليه أن يطالب بعد ذلك بحقوقه السياسية فى عصر الثورة الفرنسية ، ثم بحقوقه الاقتصادية فى عصر الثورة الصناعية ..

وأندفع الأوربيون فى شوق عارم نحو الاحتكام للعقل ، وكأنهم ينتقمون لأنفسهم من عصور الظلام واحتقار العقل التى اكتووا بنيرانها طويلا ..

وحرية الفكر فى عصر النهضة الأوربية ، تستحق وحدها حديثا مستقلا نتحدث فيه عن رجال من أمثال برونو : ومونتينى ، وديكارت ، وسنوزا .. وغيرهم كثيرون ..

وإذا كان العصر الذى عاش فيه هؤلاء هو عصر سيادة "العقل أى القرن السابع عشر، فأن بدايات القرن الثامن عشر قد شهدت روادا مثل فولتير، ومونتسكيو، وروسو، وديدرو وغيرهم، الذين كان عصرهم بحق هو عصر، "التنوير" الذى مهد لقيام الثروة الفرنسية، التى أعلت قيمة الفرد وأرست دعائم حرية الفكر..

ولا يصح أن يتبادر إلى الذهن أن مهمة هولاء كانت سهلة أو ميسرة بل كان عليهم أن يخوضوا المعارك الضارية من أجل مخاطبة الجماهير ، وتنوير أذهان الناس البسطاء ، وهذه المعارك الضارية هى الضريبة التى يدفعها المفكرون التقدميون فى كل العصور.. دون أن نستثنى من ذلك أيامنا التى نعيشها الآن..!!

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر بدأت أفكار وكتابات الحرية تتصاعد

وتؤثر فى تطور الحضارة الغربية بأكثر مما أثرت أية أفكار أو كتابات فى أى فترة سابقة، وكانت القيادة الفكرية لفرنسا، تشاركها في ذلك بقية الدول الأوربية بدرجات متفاوتة، وإن كانت بريطانيا أكثر الدول الأوربية تمتعا بالحريات فى ذلك الوقت، إلا أنها كانت تعتبرها "حريات بريطانية " لا يمكن تصديرها إلى الخارج..

أما فرنسا فهى التى أبتدعت فكرة تصدير الحرية والفكر الثورى إلى الخارج، باعتبار الحرية قيمة عالمية.. فانتشرت مبادئ التسامح الدينى، وحرية الفكر، وحقوق الإنسان ، وأن الهدف الأول لأى حكومة -والمبرر الوحيد لوجودها- ليس البحث عن القوة والجبروت، وإنما ترسيخ الحريات وحمايتها من أى عدوان..!!

وجاء " الجيل الثانى " من المفكرين الفرنسيين لا ليهاجموا العقيدة وإنما ليحاربوا الخرافة ، ولا ليهاجموا الدين ، ولكن ليفضحوا الكهانة ، وكانوا يدعون الناس إلى الكف عن الاهتمام بالخرافات والخوارق والغوامض، فى الوقت الذى يتسع فه العالم كل يوم بالعلم والاكتشاف بما يغنى عن الإنكفاء على الذات ، واجترار الموروثات العقيمة ، ونادوا بوضع الطبيعة فوق ما وراء الطبيعة ، ووضع العلم فوق الفلسفة ، ودفعوا الناس إلى التساؤل والتفكير.

ثم تأتى قصة الفكر الحر فى كتاب جان جاك روسو " العقد الاجتماعى " الذى أصبح فيما بعد دستور الثورة الفرنسية ، والذى يقول فيه :

((أن المجتمع نشأ نتيجة للتعاقد بين الأفراد الأحرار ، أى أن

حقوق الأفراد سابقة على قوانين المجتمع ، وأن المبرر الوحيد لبقاء المجتمع هو حمايته لهذه الحقوق الفردية ، وأن الروح الفردية قيمة مقدسة فى حد ذاتها ، وليس لأى سلطة أو قوة الحق فى كبتها ، فالحرية حق طبيعى للإنسان)).

وهكذا كانت الحرية تغرى بمزيد من الحرية ، فليس يكفى أن يكون كل شيء من أجل الشعب " ، لكنه يجب أيضا أن يكون " بإرادة الشعب " ..

وهكذا أيضا امتدت أفكار "جان جاك روسو " إلى المستعمرات البريطانية فى أمريكا، وكانت محركا للثوار الذين أرادوا الاستقلال عن بريطانيا، فليس غريبا أن نقرأ فى ديباجة وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكى عبارة روسو الشهيرة التى هزت أرجاء القارة القديمة:

((إن جميع الرجال ولدوا متساوين فى الحقوق، ولذلك لهم الحق بغير منازع فى الحرية)).

وليس غريبا أن نسمع صيحة الثائر الأمريكى "باتريك هنرى" : ((يا إلهى .. أعطنى الحرية أو الموت)).

كانت الثورة الأمريكية بداية عظيمة، وأملا للأحرار فى كل مكان، لكن هل حافظ الأمريكيون على مبادئ ثورتهم، وهل جعلوا من بلاهم حقا حصنا للحرية..؟

لم يكن الأمر كذلك منذ البداية ، فإن مبادئ الحرية والديموقراطية والمساواة كانت وقفا على البيض دون الأرقاء الزنوج .. !! واحتاج الأمر

إلى حرب أهلية ضروس قامت فى ستينيات القرن السابع عشر لإلغاء الرق، ورغم إلغائه رسميا بانتهاء ما يسمى " حرب الإتحاد " ظلت القوانين التى تعبر عن المجتمع متحيزة للبيض ، وظلت النفوس كما هى بالنسبة للملونين، على مدى حقب عديدة من الزمن بعد الإعلان رسميا عن إلغاء نظام الرقيق .. !!

ومع ذلك كانت الثورة الأمريكية من العوامل المباشرة التى أدت إلى إندلاع الثورة الفرنسية الكبرى، التى رفعت أعظم شعار عرفه العالم الحديث وهو: الحرية، والإخاء، والمساواة..

وأصدرت الثورة الفرنسية " إعلان حقوق الإنسان " وليس إعلان حقوق المواطن، كما فعلت الثورة الأمريكية، ونص إعلان حقوق الإنسان على أنه " لا يجوز اضطهاد أى مواطن أو المساس بوسائل معيشته بسبب آرائه أو معتقداته".

وأقامت الثورة الفرنسية أول نظام ديموقراطى كامل يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه ، فأصبحت السيادة للشعب، وأصبح الشعب هو الذى يقرر كل شيء بما فى ذلك انتخاب الأساقفة والقسس، وأرغم رجال الدين على أداء يمين الولاء للشعب كخدام له، تماما كالمدرسين وموظفى البريد وعمال الجمارك.. والحكام..

مذبحة حرية الفكر :

لم تلبث الثورة الفرنسية بعد نجاحها أن فقدت توازنها، وإنزلقت إلى هاوية الرعب والإرهاب، فقضت بنفسها على حرية الفكر التى قامت من أجل إعلائها .. ولم تمض سنوات حتى سيطر المتطرفون على مجريات

الأمور فأعلنوا إلغاء الأعياد والرموز المسيحية، كما ألغوا الأسابيع والشهور وأعادوا تقسيم السنة إلى فترات من عشرة أيام، ووضعوا لكل فترة منها أسما وثنيا، وتطرفوا أكثر فأعلنوا إلغاء الدين، وعبادة العقل بدلا من عبادة الله ، وأسقطوا صورة العذراء ليرفعوا مكانها تمثال الحرية .. وألغوا الكنيسة وأحلوا محلها " معبد الفلسفة " ..

وظلت هذه الفوضى زهاء عامين ، حتى جاء " روبسبيير " في "٧ مايو سنة ١٧٩٤ وأعلن " عودة الله إلى مكانه على الأرض " وفرض حكما من الإرهاب السافر تم خلاله الإطاحة بأكثر من ١٤٠٠ رأس تحت حد المقصلة ..

لقد كان عصر الإرهاب هذا - رغم بشاعته - هو الوسيلة الوحيدة لمنع المجتمع الفرنسى من الإنحلال بعد أن تحولت الحرية إلى استبداد ، والحماسة إلى إنقسام ، والتسامح إلى تعصب ، والتجديد إلى فوضى ، وأخذ كل فريق - كما هى العادة - يتهم الآخرين بالخيانة أو الكفر ، ويسوقهم إلى المقصلة ..

وفى أعقاب عشر سنوات من قيام الثورة ، وقعت فرنسا تحت براثن " اكفأ دكتاتورية عرفتها أوربا فى تاريخها الطويل"، وأخمد نابليون حرية الرأى والتعبير بأكثر مما فعل أى دكتاتور آخر فى التاريخ ، بدعوى توحيد فرنسا فى ظروف الحرب ، وهى الدعاوى التى تطورت - فيما بعد - وفى أماكن أخرى من العالم ، إلى شعار يقول أنه " لا صوت يعلو على صوت المعركة"..!![1]

---

(١) القول المأثور لجمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧

وإذا كانت مبادئ الثورة الفرنسية قد ضربت - داخل فرنسا- على يد نابليون ، فأنها قد انتشرت - على يديه أيضا - فى الدول المجاورة لفرنسا، فأينما كانت جيوشه تسير ، كانت تنتشر معها بذور الحرية ، فقد رفعت جيوش نابليون فكرة انتصار الشعوب كوسيلة "إعلامية " لتسهيل فتوحاتها، ومهما كان قدر " النفاق " فى هذا الزعم ، فقد كان مفيدا لفكرة الحرية ، وحتى الأعداء الذين حاربتهم فرنسا الثورية أخذوا بأفكارها، فقد اكتسح نابليون مثلا أسبانيا ، لكن عندما حرر الوطنيون الأسبان بلادهم من سيطرة فرنسا، وضعوا دستورهم الجديد عام ١٨١٢ علي نمط دستور الثورة الفرنسية..

وكذلك أخضع نابليون الشطر الأكبر من ألمانيا ، وأثار ضده المقاومة الالمانية العنيدة، لكن أول مطالب الوطنيين الألمان فى عام ١٨١٣ كان الحرية السياسية ، وأرغموا ملك بروسيا نفسه أن يعدهم بالدستور ..

حتى القيصر فى روسيا.. أضطر للاعتراف بمبادئ الحرية التى جاءت بها الثورة الفرنسية..

وهكذا أثبتت الحرية أنها لا تموت .. وأنها قد تتوارى فى حقبة من الحقب تحت ضغط الطغيان ، لكنها لا تلبث أن تظهر وتخوض معاركها وتنتصر ..

وما تاريخ البشرية كله إلا صراع بين الحرية والتقدم من ناحية، والطغيان والرجعية من ناحية أخرى .. فهل أدرك الطغاة عبرة التاريخ .. ؟؟

للأسف لم يدركوها ، فعادت البشرية تعانى من خلال عصور سميت

بالماركسية ، والنازية والفاشية ، والناصرية وغيرها كثير .. !!

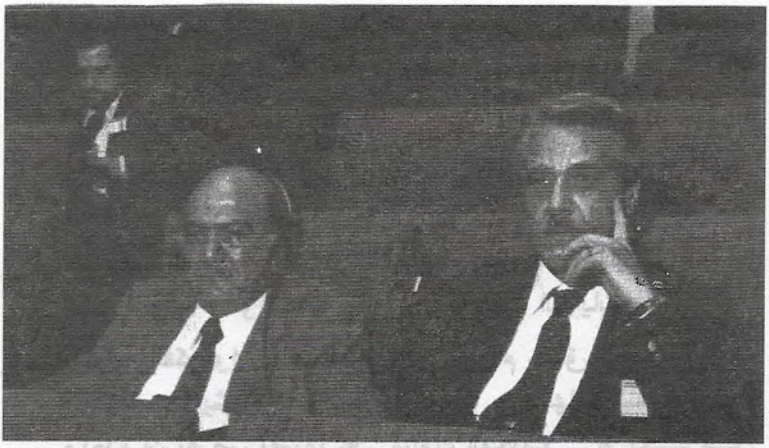

مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار وأحمد طلعت فى مؤتمر الليبيرالية الدولية بالسويد

وبعـــد ..

إذا كان لكل حديث هدفا ، فما هو الهدف مـــن هـــذا الحـــديث ..؟؟
الهدف هو تلخيص تجربة التاريخ فى المبادئ الآتية :

أولا: أن حرية الفكر والتعبير متلازمة مع الحضارة الإنسانية ، فكلمـــا اتسعت حرية الفكر، : ازدهرت الحـــضارة، وكلمـــا ازدهـــرت الحضارة اتسعت حرية الفكر.. والعكس صحيح ..

ثانيا : أن الذين يتوهمون أنهم يحتكرون الحقيقة ، هم أشد أعداء حريـــة الفكر فالحقيقة أكبر من أن يهتدى إليها فكر واحد .. أو عصر واحد ..

ثالثا : أن التعصب الدينى – فى كل الأديان – يقتل حرية الفكـــر مهمـــا كانت النوايا .. أو الدعاوى .. ومهما كانت البدايات ..

رابعا : أن حرية الفكر وإن كانت تقوم على احترام حـــق الجميـــع فـــى الاعتقاد بما يشاوون – دينيا أو مدنيا – فأنها لا تسمح لعقيدة واحدة أن تفرض نفسها على سلوك المجتمع .. أو تحـــد مـــن اجتهاد أصحاب العقائد الأخرى .. تحت أى شعار ..

خامسا: أن الحكم الفردى – مهما كان عدله أو بطولته – لا يصلح لحكـــم شعب من الأحرار ولا يمكـــن أن يكـــون – مهمـــا بلـــغ فـــى تسامحه– إلا قيدا على حرية الفكر..

سادسا: إن التسامح بين أصحاب المذاهب والعقائد ، لـــيس فـــضلا مـــن مذهب على آخر ، أو عقيدة على أخرى ، لكن التسامح وسعة الأفق هو ضرورة اجتماعية فى غيابها لا يمكن أن يقوم مجتمع متحضر ..

سابعا : أن حرية المجتمع هى حاصل جمع حريات أفراده ، فلا يمكن أن يكون المجتمع حراً إلا إذا كان أفراده أحراراً، وبالتالى فإن دعاوى سمو حرية المجتمع على حرية الفرد هى دعاوى الأنظمة الشمولية، وحجة أعداء الحرية..

ثامنا: إن تنظيم ممارسة الأفراد لحريتهم ، وضوابط عدم تجاوزهم فى ممارستها، يجب أن تتم بإرادتهم ، وهذه هى الديموقراطية، أما فرض النظام عليهم - حتى لو كان فى مصلحتهم- فهو الدكتاتورية.. مهما اصطنعوا لها من أسماء..

تاسعا: إن الساعات العصيبة - بالذات - هى الساعات التى تتطلب قبل أى شيء آخر - أن يعلو فيها كل صوت بالرأى والاجتهاد فإنما يطلب الرأى لساعة الأزمات .. والقول بغير ذلك شعار المستبدين ..

عاشرا : إن حركة التاريخ هى ذاتها حركة الحرية ، وما الواقفون فى وجهها إلا كالواقفين أمام فيضان نهر عظيم .. مصيرهم الغرق .. أو الموت وهناً على شاطئ النهر العظيم ..

مدارس الأحزاب

فى عام ١٩٤٦ كنا طلبة فى مدرسة طنطا الثانوية، وكان طلبة المدرسة يعكسون كافة الأطياف السياسية فى مصر وقتها، لم يكن اعتناق المبادئ السياسية لطلبة المدارس الثانوية والجامعات محظورا كما هو الآن.. وإنما كانت فى كل مدرسة أو جامعة لجان لشباب الأحزاب التى كانت قائمة على المسرح السياسى.

وفى طنطا الثانوية كانت لجنة الشباب السعدى يرأسها الزميل عبد المنعم فايد، وكانت بوادر التوتر قد ظهرت بين الأخوان المسلمين وحكومة الحزب السعدى التى يرأسها الزعيم الشهيد محمود فهمى النقراشى باشا .. وكان من الطبيعى أن تدور مناقشات حادة فى فناء المدرسة بين الطلبة السعديين والطلبة المنتمون إلى جمعية الأخوان المسلمين التى نشأت كجمعية دينية ، ثم تحولت إلى العمل السياسى ، وهو ما لم تكن الأحزاب السياسية راضية عنه باعتباره خروجا على أهداف الجمعية وتدخلا للدين فى أمور السياسة، وهو ما كان مرفوضا تماما فى ذلك الوقت.

وكانت مناقشات الطلبة تنهى فى بعض الأحيان بمشادات كلامية قد تصل إلى حد استعمال الأيدى .. !!

وفى يوم كانت المناقشات قد احتدمت إلى حد إخراج طلبة الأخوان سلاسل وجنازير طاردوا بها عبد المنعم فايد رئيس الطلبة السعديين وهو يجرى أمامهم للاحتماء بأحد الفصول الخالية .. فلما دخل إلى الفصل وجد طلبة الأخوان يستمرون فى مطاردته بسلاسلهم وجنازيرهم ، فأخرج من

جيبه مسدس صوت كان يخفيه فى ملابسه وأطلق منه طلقة لتخويف المهاجمين .. وأحدث صوت المسدس هلعا بين الطلبة ، وجرى المدرسون ناحية مصدر الصوت وأمسكوا بعبدالمنعم فايد واقتادوه إلى غرفة الناظر (مدير المدرسة الآن) وكان وقتها الأستاذ السيد يوسف الذى أصبح فيما بعد وزيرا للتربية والتعليم فى عهد جمال عبد الناصر .

ولم يكن أمام الأستاذ السيد يوسف إلا أن يفصل الطالب عبد المنعم فايد فصلا نهائيا بعد أن استخدم سلاحه داخل المدرسة وأخل بالنظام ، ولم يشفع له أنه كان يدافع عن نفسه من وطأة السلاسل والجنازير .. !!

وغضب الطلبة السعديون من قرار الناظر ، وقرروا التضامن مع زميلهم ورفع الأمر إلى دولة رئيس الحكومة - النقراشى باشا - الذى هو فى نفس الوقت رئيس حزب السعديين، كما أن وزير المعارف العمومية (التربية والتعليم الآن) هو الآخر من أقطاب الحزب السعدى الذى دافع عبد المنعم فايد عن مبادئه .. ومواقفه .

وقررنا أن يسافر من بيننا وفد يقابل دولة رئيس الوزراء لعرض الأمر عليه مع الرجاء بإلغاء قرار ناظر المدرسة، وعودة زميلهم، ورئيس لجنتهم، إلى صفوف الدراسة.

سافرنا بالقطار من محطة طنطا، فلما وصلنا محطة باب الحديد قطعنا شارع إبراهيم باشا (الجمهورية الآن) مشيا على الأقدام حتى وصلنا إلى مبنى وزارة الداخلية حيث يوجد دولة النقراشى باشا الذى كان يجمع إلى منصبه منصب وزير الداخلية.

وتوجهنا مباشرة إلى مكتب الأستاذ كامل الدماطى مدير مكتب الرئيس، وزعيم الشباب السعدى فى ذات الوقت، وهناك طلبنا من الأستاذ كامل أن يخطر دولة رئيس الوزراء برغبتنا فى أن نتشرف بمقابلته .. وكان كامل الدماطى يعلم بطبيعة الحال بما جرى فى طنطا الثانوية ، وبالهدف من زيارتنا..

وبعد قليل استقبلنا دولة النقراشى باشا واقفا فى غرفة مكتبه واضعا إصبع الإبهام فى جيب الصديرى، فقد كان الوقت شتاء.. وأمام الرئيس ألقى أحدنا خطبة "عصماء" شرح من خلالها إيماننا بمبادئ الهيئة السعدية، ودفاعنا عنها وتصدينا لكل خصومها، ثم تطرق لما حدث للزميل عبد المنعم فايد بينما كان يدافع عن نفسه، واستغرب أن يتم فصل الزميل من الدراسة فى عهد وزارة الحزب السعدى التى يرأسها النقراشى باشا، ويشغل منصب وزير المعارف فيها واحد من أقطاب الحزب..

كانت خطبة بليغة ، حتى أننا كدنا أن نصفق للزميل بعد إلقاء كلمته - إعجابا وتأييدا - لولا أننا كنا فى مكتب رئيس الوزراء بما يفرضه ذلك من التحفظ فى إبداء المشاعر والانفعالات، لكننا كنا نتصور أن النقراشى باشا بعد سماعه تلك الخطبة العصماء ، سوف يصدر قراره فورا بإلغاء قرار الناظر وعودة عبد المنعم فايد إلى المدرسة ..

وبدأ النقراشى باشا يوجه حديثه إلينا فقال :

- أشكركم على هذه المشاعر الطيبة نحو حـزبكم، لكننـى أود أن أذكركم بأننى رئيس وزارة المـصريين جميعـا، ولـست رئـيس وزارة السعديين فقط.. وكان الأولى بكم وأنت تعتنقون مبادئ الحزب السعدى أن تكونوا قدوة فى احترام النظام وقدسية المدرسة، لا أن تجعلوا منها مكانـا يختل فيه الأمن والنظام..

وأنهى النقراشى باشا اللقاء بالقول بأنه يجب علينا جميعا أن نحترم قرار ناظر المدرسة .. لا أن نلغيه ..

وعدنا إدراجنا إلى طنطا بدرس تعلمناه من رئيس الـوزراء بـأن الحاكم يجب أن يكون للشعب كله ، لا أن ينحاز إلى فئة منه دون غيرهـا حتى ولو كانت أعضاء فى حزبه ، وأن هذه الرؤية هى الترجمة الحقيقيـة لشعار الحزب وهو : "الوطنية عدل وكرامة " ، وهو الشعار الـذى أطلقـه أحمد ماهر باشا عندما ألف حزب الهيئة السعدية .. !!

كانت هذه هى المرة الأولى التى أقابل فيها دولة النقراشى باشا، أما المرة الثانية فكانت فى عام ١٩٤٨، وكنت وقتها قد انتقلـت مـن طنطـا الثانوية إلى مصر الجديدة الثانوية فكثر ترددى على نادى سعد زغلـول ، مقر الحزب السعدى ، لأشارك فى كل الاجتماعات التى كانت تعقـد هنـاك لشباب الحزب.

وفيما بين هذين العـامين ٤٦ ، ٤٨ كـان النقراشـى باشـا قـد عرض قضية استقلال مصر من براثن الاستعمار البريطانى علـى مجلـس الأمن الدولى فى بادرة كانت الأولى من نوعها بعد الحرب العالمية الثانيـة

، وخروج الحلفاء منها منتصرين، ومن بينهم الأمبراطورية البزيطانية التى لا تغرب عنها الشمس ..

اجتماع للشباب السعدي بنادي سعد زغلول

برئاسة كامل الدماطي زعيم الشباب السعدي

كانت مصر قد ارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة "صداقة وتحالف " وقعها عن مصر مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٩، وكانت تلك المعاهدة قد وقعت قبل قيام الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات، فعكست ما كان يكتنف المجتمع الدولى وقتها من مخاوف من تهديدات الفاشية فى إيطاليا والنازية فى ألمانيا لبقية دول أوربا، واستعداد هاتين الدولتين لحرب محتملة بالنظر إلى التسلح

الهائل الذى اتجهت إليه، والتهديدات المستمرة لجيرانهما فى أوربا ..

وانعكست حالة التوتر هذه على بنود المعاهدة المصرية البريطانية التى وقعت فى عام ١٩٣٦ ، فتضمنت وجودا عسكريا بريطانيا فى القاهرة والإسكندرية إلى جانب القاعدة العسكرية البريطانية فى قنال السويس ، كما تعهدت مصر بموجب المعاهدة بأن تضع موانيها ومطاراتها وطرقها تحت تصرف القوات البريطانية إذا ما نشبت حرب تحتاج فيها بريطانيا إلى هذه التسهيلات ..

وكان النحاس باشا - بالرغم من كل هذه الإلتزامات فى المعاهدة - قد وصفها بأنها "معاهدة الشرف والاستقلال" بينما اكتفى أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وقطب حزب الوفد الكبير بوصف المعاهدة بأنها "خطوة على طريق الاستقلال" ولعل الاختلاف حول تقييم المعاهدة كان أحد الأسباب الهامة لانفصال السعديين عن الوفد - فيما بعد - وإعلان حزبهم الجديد " حزب الهيئة السعدية ".

وكانت معاهدة ١٩٣٦ تتضمن نصا يقول بأن مدة المعاهدة عشرون عاما ويجوز لأى من الطرفين المتعاقدين بعد مرور عشر سنوات أن يطلب تعديل أحكامها بشرط استقرار الموقف الدولى وزوال خطر الحرب ..

واشتعلت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر من عام ١٩٣٩

واستفادت بريطانيا خلال الحرب من التسهيلات التى التزمت بها مصر طوال مدة الحرب التى استمرت حتى عام ١٩٤٥ باستسلام جبهة المحور (إيطاليا وألمانيا واليابان).

وفى عا م ١٩٤٦ ، أى بعد عشر سنوات من إبرام المعاهدة ، وانتهاء الحرب العالمية الثانية التى خرجت فيها بريطانيا منتصرة ، تقدمت الحكومة المصرية بطلب إلى الحكومة البريطانية للدخول فى مفاوضات لتعديل المعاهدة ، كما نصت بنودها على ذلك.

واستجابت بريطانيا إلى الطلب المصرى وأرسلت وفدا للتفاوض مع الحكومة المصرية برئاسة اللورد ستانسجيت ، ودارت المفاوضات لشهور طويلة تخللتها المماطلات البريطانية المعهودة ، وعودة وفدها إلى لندن للتشاور ، ثم التفاوض مرة أخرى وهكذا حتى مل المصريون من هذه المراوغات ، وقرر رئيس الحكومة المصرية - النقراشى باشا - قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولى باعتبار أن استمرار وجود القوات العسكرية البريطانية فى مصر يهدد الأمن والسلم الدوليين للخطر.

كانت هذه هى المرة الأولى التى تشكو فيها دولة صغيرة دولة عظمى، تملك حق الفيتو فى مجلس الأمن باعتبارها عضوا دائما ، وأن تطالب هذه الدولة الصغيرة باستقلالها على مسمع من المجتمع الدولى كله ..

ومثل مصر فى جلسات عرض النزاع على مجلس الأمن وفد مصرى برئاسة النقراشى باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، كما مثل بريطانيا وفدها الدائم فى الأمم المتحدة برئاسة السير إلكسندر كادوجان.

وانحازت أمريكا وفرنسا فى جلسات المجلس لبريطانيا، وانحاز الوفد السوفيتى برناسة أندرية جروميكو ووفد سوريا برئاسة السيد/ فارس الخورى للمطالب المصرية. وبعد التهديد باستعمال حق الفيتو (النقض) لأى قرار يصدر لصالح مصر، انسحب الوفد المصرى تاركا القضية على جدول أعمال المجلس.

ومع أن مجلس الأمن الدولى لم يصدر قرارا لصالح مصر ، فأن الضغط الدولى قد أجبر الحكومة البريطانية على إجلاء جيشها عن القاهرة والإسكندرية ، مع الاحتفاظ فقط بقاعدة عسكرية حول قناة السويس إلى حين التوصل إلى معاهدة جديدة.

وفى ليلة ١٥ مايو عام ١٩٤٨ دخل الجيش المصرى إلى فلسطين فى حربه الأولى مع إسرائيل التى كانت تسمى وقتها " بالمزعومة " ، وما أن تقدم الجيش المصرى إلى مقربة من تل أبيب حتى سارع مجلس الأمن - بضغط أمريكى بريطانى - إلى إعلان الهدنة بين الطرفين المتحاربين مع وقف تصدير الأسلحة إليهما ..

ومع الموقف المعتاد من الغرب حيال العرب فقد أوقفت

صادرات السلاح إلى مصر فقط مع استمرار إمداد إسرائيل بالسلاح رغم قرار مجلس الأمن .. !!

وكانت هولندا وقتها تحتل أندونيسيا التى بدأت فيها الروح الوطنية مطالبة بالاستقلال بزعامة أحمد سوكارنو، الذى قرر هو أيضا عرض قضية بلاده على مجلس الأمن الدولى..

كانت مصر فى ذلك العام عضوا بمجلس الأمن من غير الأعضاء الدائمين، إذ يضم المجلس إلى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين أعضاء لعام واحد ينتخبون لتمثيل القارات الخمس فى المجلس، وعرضت قضية أندونيسيا على مجلس الأمن، فلما حان موعد التصويت امتنعت مصر عن التصويت، فلا هى صوتت مع أندونيسيا ، ولا هى صوتت مع هولندا..!!

أثار الموقف المصرى عواطف شباب الحزب السعدى، الذى كان يقود الحكومة وقتها، فكيف يمكن لحكومة يقودها النقراشى باشا الذى كان أول من عرض قضية بلده على مجلس الأمن أن يمتنع عن التصويت فى المجلس لصالح أندونيسيا البلد الصغير ، والمسلم، فى مواجهة قوة استعمارية هى هولندا..؟!

وتساءل شباب الحزب كيف أن الحكومة المصرية لم تنحاز إلى مطالب دولة صغيرة فى الاستقلال وحق تقرير المصير ، وهى – أى مصر – الدولة التى كانت تتبنى هذه المطالب وتصر عليها منذ اشتعال ثورتها الوطنية عام ١٩١٩بزعامة سعد زغلول .. ؟!

وتعالى صياح الشباب فى نادى سعد زغلول – مقر الحزب السعدى– وارتفعت الأصوات تنتقد موقف الحزب ورئيسه دولة رئيس الوزراء الذى ناصب الاستعمار العداء منذ مطلع شبابه خلال ثورة ١٩ حتى كاد أن يصدر ضده الحكم بالإعدام .. !!

وطلب النقراشى باشا أن يجتمع بشباب الحزب ، فدخلنا إلى مكتبه فى نادى سعد زغلول ونحن نتلوى من الغضب المكتوم ، والمكبوت ..

استقبلنا النقراشى بابتسامته الهادئة ، وطلب منا إغلاق باب الغرفة ، وبدأ فى توجيه حديثه إلينا فى حضور الأستاذ كامل الدماطى زعيم الشباب السعدى ، والحاج عبد اللطيف سكرتير رئيس الحزب ، فقال :

– أنتم الشباب مستقبل هذه البلاد ، فأنتم الذين سوف تتولون المسئولية من بعدنا .. وأنتم شباب الحزب الذى نادى بأن " الوطنية عدل وكرامة " لذلك فأننى سوف أطلعكم على موقف الحكومة من الامتناع عن التصويت فى مجلس الأمن ، ولكننى أطلب منكم – بحكم المسئولية الوطنية – أن لا يخرج حديثى معكم خلف هذا الباب المغلق ..

واستطرد النقراشى باشا يقول :

– تعلمون أن الدول الكبرى قد فرضت علينا حظر إمدادنا بالسلاح، ومع أن القرار الصادر فى هذا الشأن قد شمل إسرائيل أيضا ، إلا أنه لم يطبّق عليها لأسباب تعلمونها، وهى انحياز الغرب لها ، وطبق فقط على

الدول العربية.. وتعلمون أن جيشنا لا يزال داخل الأراضى الفلسطينية ، وهو فى حاجة إلى السلاح قبل انتهاء الهدنة واستئناف القتال فى مواجهة دولة تصل إليها إمدادات السلاح بلا انقطاع رغم قرار الحظر..

وارجو أن تعلموا أن هولندا هى أحدى دولتين فى العالم - إلى جانب أسبانيا - التى لا تطبق علينا حظر الإمداد بالسلاح ونشترى منها حاجتنا من الأسلحة الصغيرة ، فكيف يمكن والحالة هذه أن نصوت ضدها فى مجلس الأمن .. ؟؟

لقد درسنا موقفنا جيدا قبل التصويت ، ووجدنا أن احتياج جيشنا إلى السلاح يتقدم كافة الاعتبارات الأخرى، فقررنا اتخاذ موقف وسط، هو الامتناع عن التصويت ، فلا نحن قد ناصرنا هولندا، ولا نحن قد صوتنا ضدها.. واستطرد يقول:

- كان قرارنا نابعا من حرصنا على حقن دماء جنودنا فى فلسطين ، والمحافظة على مكاسب الجيش التى حققها فى معاركه قبل بداية الهدنة ، وهو الأمر الذى لا يتحقق إلا بمواصلة إمداده بالسلاح .. !!

وخرجنا من مكتب النقراشى باشا وقد هدأت ثورتنا ، وراجعنا أنفسنا فوجدنا أن موقف رئيس الحكومة واعتباراته ، تفوق اندفاع الشباب وضيق أفقه .. !!

كان هذا هو الدرس الثانى الذى تعلمناه من النقراشى باشا ، وهو الدرس الذى جعلنا - فيما بعد - ننظر إلى أمور السياسة بطريقة عمق ..

وأشمل ..

اذكر ذلك وأنا أرى الآن قادة الأحزاب السياسية فى تعاليهم على شعبهم ، واعتقادهم بأنهم يحتكرون الحقيقة ، وأن على شعبهم - فقط - أن يطيع بلا فهم أو مناقشة .. !!

هذا هو النقراشى الذى وجدوا فى حافظة نقوده يوم اغتياله فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ثلاثة جنيهات هى كل ما تبقى له من راتبه يوم ٢٨ من الشهر .. !!

ورحم الله عفة اليد.. ونقاء الضمير.. التى كانت تميز زعماء مصر فى العصر الذى سماه العسكريون " بالعهد البائد.. "

أمـــا بـعـــد ...

بعد أن أستعرضنا تاريخ الأحزاب المصرية، والأمريكيـــة ، وعرفنـــا لماذا نشأت .. وكيف نشأت ، لابد أن ننظر حولنا لنرى مـــاذا يحـــدث الآن فى مصر، وما هو مستقبل الحياة السياسية عندنا فى ظل أحزاب وتيـــارات تخطى عددها السبعين ..!!

لكننا – قبل ذلك – لابد أن نلقى نظرة شاملة على المشهد السياسى من جميع زواياه (أى نظرة طائر) لنرى فيه ما ظهر وما خفى ، ونطـــوّف بأبعاده المختلفة بحثا عن أستنتاجات ، وتوقعات تكون أقرب ما يمكن إلـــى الحقيقة .. وفى ظنى أن ذلك يستوجب منا الإعتراف بالحقائق التالية :

أولا : تيار سياسى إسلامى يؤمن بأنه تولى السلطة بناء علـــى نتـــائج انتخابات – رئاسية وبرلمانية – حرة ، وأنه أقصى عن الـــسلطة – قبل موعده – بطريقة أعتمدت على القوة ، قبل أن تعتمد على الشرعية ، لذلك يبقى هذا التيار متمـــسكا بحقـــه (المـــسلوب) ومعتقدا بعودته إلى السلطة فى يوم من الأيام معتمداً على سلمية مطالبته ، وغير مستبعد لأية وسيلة أخرى ..!! وهذا التيار لـــه وجودة الملموس فى الشارع المصرى .

ثانيا : رئيس جاءت به إلى السلطة صـــناديق الإنتخـــاب دون أن يكـــون وراءه حزب سياسى يدفع به إلى مقعد الرئاسة ، وأنمـــا إعتمـــد فقط على تأييد تيارات مختلفة – وقد تكون متعارضة – أجمعـــت كلها على رفض منهج الإسلاميين فى الحكم ، ســـواء مـــا قـــام

الإسلاميون به فعلا ، أو ما توقع البعض أن يقوموا به ..!!

لكن الرئيس يظل فى موقعة نتيجة أنتخابات جرت أمام العالم كله ، حتى وإن كان البعض قد شكّ أو تشكك فيها .. وبذلك يصبح الرئيس هو رئيس الأمر الواقع De fait قبل به من قبل ، وإعترض عليه من إعترض ..!!

ثالثا : أحزاب سياسية ، نشأ بعضها فى ظل نظام الرئيس السادات وطبقاً لإجتهاده ، ونشأ البعض الآخر فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ، وهؤلاء وهؤلاء أحزاب كسيحة يعتمد بعضها على أسماء مؤسسيها ويعتمد البعض الآخر على أموالهم ، لكنها جميعها قاصرة عن أن تمتد جذورها إلى العمق المصرى ، وسواءكان هذا العمق هو الشارع فى المدن الكبيرة ، أو القرى والنجوع ..!!

رابعا : أننا مقبلون على أنتخابات برلمانية وشيكة ، يعجز كل واحد من الأحزاب القائمة عن أن يحصل لنفسه على مقعد فيها لقصور فى شعبيته أو إمتداد جذوره ، مما يعطى فرصة أكبر لتيار إسلامى آخر (النور) ولبقايا الحزب الوطنى المنحل لتمثيل معقول فى البرلمان ، إلى جانب بعض المستقلين الذين يعتمدون على نفوذ عائلاتهم فى الريف ، أو على أموال طائلة ينفقونها من أجل تزاوج شرعى بين السلطة ورأس المال .. ؟؟

خامسا : يترتب على ذلك كله عدم وجود معارضة عقائدية أو منظمة فى مجلس النواب القادم مما يجعل المجال فسيحا أمام السلطة التنفيذية لكى تنفرد بالرأى دون حسيب أو رقيب ، خصوصا

وأنها سلطة الأمر الواقع De fait التى تساندها أكثر الفرق قوة وتنظيما فى الدولة ، وأكثرها قدسية عند العامة The Mobs ، مما يفتح الباب واسعاً – فى غياب معارضة قوية ومنظمة أمام سلطة الأمر الواقع لكى تتحول إلى دكتاتورية الأمر الواقع .

سادسا : إن سوء الأحوال الإقتصادية فى مصر الآن لا يفيد فى تحسينه فكر رجل واحد أو إجتهاد فريق واحد ، وإنما يجب أن تتصارع فى شأنه أحزاب كبيرة يمتد التباين بين فكرها من اليسار المتطرف إلى اليمين الجامح ، وما بينهما من أفكار إقتصادية متعددة ، فما يصلح فى أمريكا قد لا يصلح فى مصر ، وما يصلح لمصر قد لا يصلح للصين .. وهكذا ..

وبناء على هذه الرؤية الشاملة ، فإن الأحزاب القائمة لضعفها أو ترهلها ، أو عدم وجودها – أصلا – فى الشارع غير مهيأة لمواجهة المستقبل بكل تحدياته وإنما يلزم – على الأقل – أن تذوب هذه الأحزاب الهزيلة فى بعضها لتتكون أحزاب حقيقية – وكبيرة – قادرة على مواجهة سلطة الأمر الواقع ، بقدر ما هى قادرة على مواجهة مشكلات المستقبل .

ومادامت أهداف ثورة ٢٥ يناير قد تلخصت فى المطالبة بالعيش والحرية والعدالة الإجتماعية ، فإن الأحزاب جميعها – كبيرها وصغيرها – مطالبة بإيجاد الحلول لهذه المطالب تحديدا ، ولا يتطلب الأمر أجتهادات من أكثر من سبعين حزباً ، بنفس القدر الذى لا يتطلب أن يكون لدينا برلمان يتألف من شتات سبعين حزبا يدخلون مجلس نواب الأمة بالعصبية .. أو المال .. أو الإدعاء بأنهم حماة الوطن ..

المطلوب إذن هو أندماج الأحزاب الصغيرة ، وتحولها إلى مدراس

حقيقية للشباب الذين لا يعرفون عن العمل السياسى إلا النزول إلى الشوارع والميادين معتمدين على حناجرهم ، وليس عقولهم .

والمطلوب أيضا هو أحزاب تجتهد فى إيجاد حلول عملية لمشكلات حددتها الثورة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية ، بدلا من أحزاب قائمة الآن على زعماء أنتقلوا إلى رحمة الله ، ومع ذلك ظل البعض ينتمى إلى أسمائهم كالناصريين والساداتيين والماركسيين وغيرها ..

أن مصر – الآن – تحتاج إلى من يتطلع إلى المستقبل وترفض من يعيش فى الماضى بخيره .. وبشره ..

ملحق رقم (١)

لجنة الثلاثين

لوضع دستور ١٩٢٣

حسين رشدى باشا	رئيس اللجنة	محمد على علوبة بك	
أحمد حشمت باشا	نائب رئيس اللجنة	زكريا نامق بك	
يوسف سابا باشا	(مسيحى)	ابراهيم الهلباوى بك	
أحمد طلعت باشا		عبد العزيز فهمى بك	(باشا فيما بعد)
محمد توفيق باشا		الشيخ محمد أبو النصر بك	
عبد الفتاح يحيى باشا		محمد خيرت راضى بك	
السيد / عبد الحميد البكرى		حسن عبد الرازق باشا	
الشيخ محمد نجيب		عبد القادر الجمال باشا	
الأنبا يؤنس	(مسيحى)	صالح لملوم باشا	
قلينى فهمى باشا	(مسيحى)	الياس عوض	(مسيحى)
اسماعيل اباظة باشا		على ماهر بك	(باشا فيما بعد)
منصور يوسف باشا		توفيق دوس بك	مسيحى (باشا فيما بعد)
يوسف أصلان قطاوى	(يهودى)	عبد الحميد مصطفى بك	
ابراهيم أبو رحاب باشا		حافظ حسن باشا	
على المنزلاوى بك		عبد الحميد بدوى بك	(باشا فيما بعد)
عبد اللطيف المكباتى بك			

ورفع المشروع لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وصدر فى ١٩ إبريل عام ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى باشا أبراهيم

ملحق رقم (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الوفد الجديد

السيد الأستاذ / أحمد محمود طلعت

تحية طيبة .. و بعد

تلقيت بمزيد من السعادة و السرور رغبتكم فى الانضمام لحزب الوفد و المساهمة فى نشاطه من أجل خدمة الوطن و تدعيم مسيرة الديمقراطية .

و لا يسعنى رداً على طلبكم الا الترحيب بكم فى حزب الوفد و أنضمامكم الى عضويته .

مع صادق تقديرى أرجو قبول خالص تحياتى

تحريرا فى ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤

رئيس الحزب

فؤاد سراج الدين

ملحق رقم (٣)

عريضـــــــــة الشـــــــــعب

إلى جلالة الملك المعظم

(١٩٥١)

يا صاحب الجلالة

ان البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح الرشـيد.. وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حـول شخـصكم قلوبها فما واتتها فرصة إلا دلت فيها علي عميق الولاء والوفاء .

وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله مـن مخـاطره وهو أرحم الراحمين .

واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ومن أسف انها كلما اتجهت إلي العرش في محنتها ، حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد افسحت مكانا في الحاشية الملكيـة لأشـخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأساءوا التـصـرف.. بـل ان منهم من حامت حول تصرفاتهم طلال كثيفة من الشكوك والشبهات ، هي الآن محل التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيـشنا الباسـل حتـي سـاد الاعتقاد بين الناس ان يد العدالة ستقـصر حتمـا عـن تنـاولهم بحكـم مراكزهم.. كما ساد الاعتقاد من قبل ان الحكم لم يعد للدستور وان النظام النيابي قد أضحي حبرا علي ورق ، منذ أن عصفت العواصـف بمجلـس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التي قضت علي حرية الـرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلي كما زيفت الانتخابات الأخيرة مـن قبـل تكوين مجلس نوابنا.

ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والإقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يُسام الضيم فيسكت عليه . بل ولا يتنبه إليه ، ويُساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون!

يا صاحب الجلالة

لقد كان حقًا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم . وسترا لما افتضح من تصرفاتها . وما انغمست فيه من سيئاتها ـ وهى هى لا تزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته ـ ولهذا لم نر بدًا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما بطل فهو لابد منته إلى حد ، وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.

لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا، وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم ، وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل ، وحرموا الفقير قوته اليومى.

ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما إلى غايته .

ابراهيم عبد الهادى محمد حسين هيكل مكرم عبيد

حافظ رمضان

عبد السلام الشاذلى طه السباعى مصطفى مرعى

عبد الرحمن الرافعى

ابراهيم دسوقى أباظة أحمد عبد الغفار على عبد الرازق حامد محمود
نجيب أسكندر زكى ميخائيل بشارة السيد سليم

ملحق رقم (٥)

برنامج
حزب المستقبل
(تحت التأسيس)

الموقعون على هذا البرنامج ، المؤسسون لحزب المستقبل يعلنون ايمانهم بما يلى :

أولا : أحترام الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١، ويرون أن أى تعديل تتطلب حركة التطور فى مصر ينبغى أن يتم وفقاً لأحكام هذا الدستور وبالأسلوب الديموقراطى الذى تتضمنه نصوصه .

ثانيا : أن التزامات مصر الدولية واجبة الاحترام وأن المصلحة الوطنية وحدها هى التى تبرر المطالبة بتعديل هذه الإلتزامات فى إطار من احترام الشرعية وأحكام القانون الدولى والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ثالثا : أن شعب مصر ينتمى تاريخيا إلى التراث الفرعونى، ومصيريا إلى الأمة العربية ، وجغرافيا إلى القارة الأفريقية وحضاريا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ، وتوجهات مصر إلى المستقبل تستمد جذورها من هذه الانتماءات ، التى تجسد العظمة الحقيقية للشعب المصرى .

رابعا : أن الهدف الأساسى من انشاء حزب المستقبل يتمثل فى إبداء الرأى خالصا لوجه الوطن ، وبذل الجهد صادقا من أجل مجموع المواطنين ، وتوحيد الصفوف إتقاء لفتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة ويتوجه المؤسسون لحزب المستقبل إلى شعب مصر العظيم، بالدعوة للمشاركة فى تبنى مبادئه وأفكاره ، معاهدين الله والوطن أن يلتزموا بصدق وشرف بما جاء فى هذا البرنامج ، وأن يكونوا أوفياء للعهد ، والله والوطن من وراء القصد .

لماذا حزب المستقبل ...؟

٥- للدفاع عن الديموقراطية كأسلوب وحيد لأرساء دعائم حكم الشعب بالشعب ولمصلحته ، ولتبنى الديموقراطية داخل الحزب فى ذات الوقت ، أن الاحزاب التى عرفتها مصر على مدى تاريخها ، والتى تبنى بعضها قضية الديموقراطية فى صدق كانت تعانى من أنعدام الديموقراطية ، فى داخلها ، إما بحجة التوازنات بين الاتجاهات المختلفة ، أو بحجة الزعامة أو بحجة الإلتزام الحزبى .

أن الحزب سوف يتبنى الديموقراطية الكاملة كأسلوب لإدارة الحوار الحزبى واسلوب للقيادة..

فلابد أن يقوم الحزب على فكر يتزعم وليس على زعيم يفكر .. ولابد أن يتحقق التوازن السليم بين الإلتزام الديموقراطي بقرار الأغلبية وبين أحترام حرية الاجتهاد والتعبير عن الرأى المخالف ..

ولابد أن ينحصر دور القيادة – على أى مستوى حزبى – فى قيادة المناقشة لا تقييدها ، وأتاحة الفرصة لعرض الآراء لا تطويعها ، وتشجيع الاجتهاد لا اجهاض الشجاعة ، وتحويل اللجان الحزبية

الى منتديات للاشعاع الفكرى .

وتأليداً على ترسيخ الديموقراطية فى البنيان الحزبى فأن الحزب يتبنى تحديد مدة شغل جميع المستويات القيادية فى الحزب بفترة زمنية محدودة لا يجوز أعادة الترشيح لها الا بعد مرور نفس الفترة خارج المنصب القيادى.

٦- للتأكيد على أن الدين لله والوطن للجميع كمدخل للوحدة الوطنية بعد أن تسابقت الاحزاب القائمة إلى رفع شعارات الدين استجلابا لمشاعر الجماهير ، دون ادراك لما يكتنف ذلك من مخاطر على وحدة الوطن .

أن حزب المستقبل يؤكد أيمانه بالأديان السماوية لكنه يعارض السعى لتحويل مصر إلى دولة يسيطر فيها رجال الدين على الحكم ..

٧- للدعوة الى تبنى شعار (السلام من أجل التنمية) حتى فى ظل سلام الكراهية السائد فى المنطقة ، أيمانا من الحزب بما يلى :

أولا : أنه من الخطأ الجسيم فى حق هذا الجيل والأجيال القادمة أن تكون مصر بحجمها التاريخى العظيم أداة للدفاع عن مصلحة أى قوة من القوى الكبرى .

ثانيا : أنه لا دور للقوات المسلحة المصرية خارج حدود الوطن ولا مسئولية لها الا حماية هذه الحدود .

ثالثا : إذا سلمنا بأن هناك أخطاراً خارجية قد تهدد مصر فهى أخطار محدودة ، لكن الخطر الأكبر والأقرب يمثل فى جيش

الفقر من ساكنى القبور وهم مئات من الألوف تعيش فى مستوى أدنى من حدود الفقر فى ظل ظلم مؤكد فى توزيع الدخول .

أنه الخطر الذى ينشأ حين يشعر المواطن بأنه يفتقد الحدالأدنى للعيش الكريم المتمثل فى المسكن والمأكل والخدمات والامن الاجتماعى ، وقدر محدود من الأمل فى غد أفضل ..

٨- لتبنى الدعوة إلى انتماء الوطن للمواطن كمدخل حقيقى وواقعى لانتماء المواطن للوطن..

أن انتماء الوطن للمواطن يتمثل فى احترام انسانية الانسان المصرى عن طريق رفع مستوى الخدمات وتحسين البيئة والأهتمام بقضايا الترويح بنفس درجة الاهتمام بقضايا الاستهلاك المادى ، وتبنى مصالح المواطنين فى الداخل والخارج والقضاء على التعقيدات الادارية وتحقيق المساواة أمام القانون والعدل فى توزيع الواجبات .

٩- من أجل الجيل الحالى من الشباب الذى يحاول محترفوا السياسة أن يجعلوا مستقبله مرهونا بقضايا التاريخ ..

أن الوفد ومصر الفتاة والاخوان المسلمين والناصرية والساداتية ، كلها حركات أصبحت تنتسب للتاريخ ، وكانت فى عصرها افرازا طبيعيا لقضايا حقيقية فى المجتمع لذلك فأننا نرى أنه من الواجب أن ينشأ حزب جديد ، لا يرهن مستقبله بقضايا الماضى ، ويعنيه بالدرجة الأولى أن أهدافه مرهونة بقضايا لم تطرح بعد ، وأن

التطبيق الأعمى لأى فكر أو تجربة سابقة أنما يمثل حجرا على المستقبل من أجل أنتماء عاطفى لماض لن تتكرر ملابساته أو ظروفه .

أننا نمثل حزبا جديدا لا يرهق أكتافه بأحمال أى تجربة سابقة وكلها تجارب لها وعليها ، وأنما يتسع أفقه لاستيعاب هذه التجارب ، دون التزام بها ودون توجه لغير المستقبل ، من خلال معطيات الحاضر .

أن هدفنا الأساسى هو خلق مستقبل أفضل لجيل قادم حتى لا يواجه أبناؤنا بمثل ما ووجه به جيلنا من معاناة سببها انشغال الاجيال السابقة بقضايا التاريخ قبل قضايا المستقبل ، وافتقاد العمل السياسى المصرى للبعد الاستراتيجى الذى يضع فى اعتباره حق الاجيال القادمة فى مستوى معيشى وأنسانى أفضل .

١٠- من أجل تجنب المراهقة السياسية التى تصنف الحياة السياسية فى مصر إلى أبيض وأسود ، يمين ويسار ، دون أدراك لأن العالم كله قد تجاوز ذلك ، وأن الدول المتقدمة جميعها لا تعرف الا اللون الرمادى بدرجاته المختلفة ، وأنه من الخطأ تبنى اتجاه مسبق ، يمينيا كان أو يساريا ، وأن المنهج السليم لإدارة المشكلة الاقتصادية وحلها يتمثل فى تبنى نظرية (الحلول المستقلة للمشاكل الاقتصادية) ، فالمشكلة وحدها هى التى تفرض الحل ، الذى قد يكون يمينا فى مشكلة ويساريا فى أخرى ، أما تصنيف اللون الحزبى ، فهو مسئولية الأخرين ، وهو محصلة مجموع هذه الحلول، كما أنه لون ليس له صفة الثبات وإنما يتغير بتغير ظروف

الواقع وتغير الحلول وبالتالى تغير الاتجاه العام لمجموع هذه الحلول .

أن نظرية الحلول المستقلة لا تعنى أطلاق الأفكار فى سبيل حل المشاكل ، بل تلتزم بمجموعة من الضوابط تتمثل فى :

أ- أن يكون مجموع الحلول فى أتجاه تحقيق العدالة فى توزيع الدخول فى المجتمع .

ب- أن يحقق مجموع الحلول فى النهاية ضمان حد الكفاية لجميع المواطنين ، وهو حد يرتبط مستواه بظروف المجتمع الاقتصادية ، لكنه مكفول ومتطور .

ج- أن يؤدى مجموع الحلول بإستمرار إلى تحسين فى عطاء الوطن للمواطن والمتمثل فى قدر متزايد من التأمينات الاجتماعية ومستوى أعلى من الخدمات .

د- أن لا تمثل مجموع هذه الحلول قيدا على حرية المواطنين الاقتصادية فى ظل ضوابط تمنع الاستقلال بأشكاله وتحقق المساواة فى الحقوق للجميع ، وتلزم الجميع - فى نفس الوقت - بأداء واجباتهم نحو المجتمع فى حزم ودون أتاحة أى فرصة للتلاعب أو التهرب من أداء هذه الواجبات .

١١- من أجل ثلاثة ملايين مصرى بالخارج فقدوا صلتهم الرسمية بالوطن بعد أن فقد الوطن صلته بهم إلا من خلال البيانات المنمقة الالفاظ ، والأجهزة الإدارية التى تضيف رصيدا جديدا للبطالة

المقنعة فى مصر ودون جهد حقيقى يبذل للدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم فى الخارج ، أو خلق لفرص العمل والاستثمار لهم فى الداخل، أو استيعاب لخبراتهم ومدخراتهم فى تنمية وطنهم بأسلوب علمى، أو ترتيب لاحتمالات عودتهم للوطن الذى لم يغادروه الا اضطرارا ، أو تحويلهم إلى قوة جماعية تمثل واجهة مشرفة لمصر بدلا من تركهم افرادا يواجهون المجهول ويمزقهم التناقض بين حبهم لمصر، وبين تعبير مصر عن هذا الحب بالأغنيات الرقيقة ، دون أن يتجاوز هذا التعبير حدود أنغام النوتة الموسيقية.

وأخيرا ....

تعبيرا عن أغلبية صامتة لم تقل كلمتها بعد.. ولا يعنيها الا أن تشارك فى بناء مستقبل وطنها دون مخاطرة أو مراهقة ، ودون تشنج أو صراع ، ودون هدف الا أن يصل للآخرين صوت لم يرتفع بعد ، هو ...صوت المستقبل .

الأطار الفكرى للحزب

يرتكز الاطار الفكرى للحزب على المبادئ الأساسية التالية :

أولا : حق المواطنة هو ركيزة الانتماء الوطنى والحزبى وهو وحده الكفيل بمساواة المواطنين فى الحقوق ، والدفاع عن الوطن يصدر عن ايمان بوحدة الأرض المصرية وقداستها وبأن رصاص أى عدو لا يميز بين المصريين على اساس أختلاف عقائدهم أو

أفكارهم ،والدستور والقانون الوضعى هما وحدهما المنظمان لحركة المجتمع ومساره ، وهما قابلان للتغيير والتعديل بإرادة الأغلبية ووفقا لمصالحها المرسلة ، بإعتبارهما نصوصا وضعية صادرة عن اجتهاد قابل للنقد والمراجعة والتعديل .

ثانيا : المصريون أحرار فى التعبير عن أفكارهم وعقائدهم سواء كان هذا التعبير سياسيا من خلال كفالة الحرية الكاملة فى تأسيس الأحزاب دون قيودأو فكريا من خلال حرية الأفراد فى النشر وإصدار الصحف والمجلات دون عوائق ، والقانون وحده هو الفيصل والحكم.

ثالثا : العدالة الاجتماعية هى الهدف الاسمى للحزب ، وتتمثل العدالة الاجتماعية فى أن يحقق الوطن انتاجا اكبر واقتساما أكثر عدالة لعائد هذا الانتاج ، وأن يتحقق للمواطن مستوى أفضل للمعيشة، وأمانا مؤكدا ضد مخاطر العجز أو الشيخوخة أو البطالة .

رابعا : وحدة وادى النيل ، شماله وجنوبه ، مصره وسودانه ، هى الهدف الأسمى للسياسة المصرية ، وهى الأمل المشرق لمستقبل أفضل للأجيال القادمة فى شطرى الوادى وهى المدخل الطبيعى لوحدة الأمة العربية .

خامسا : الطفولة هى رصيد المستقبل ، وهى مسئولية الدولة ينفس قدر مسئولية الأسرة، ورعاية الطفولة اجتماعيا وصحيا وغذائيا وثقافيا وترويحيا تمثل هدفا قوميا يتصدر بقية الأهداف الأخرى وأولوية حضارية تسبق ما عداها .

وفى حرية الفكر :

أن الديموقراطية تستلزم حرية الفكر السياسى وهى تعنى ببساطة ، "حرية ابداء الرأى وحرية ابداء الرأى المعارض " ولا معنى لحرية الفكر بدون حرية اصدار الصحف للافراد والهيئات كما أن حرية تكوين الأحزاب هى النتيجة الطبيعية لحرية الفكر وحرية اصدار الصحف ، والا كنا نتحدث عن هرم مقلوب .

أن الواقع يؤكد على حقيقة مؤسفة ، وهى أننا قد فقدنا تقاليد الحوار الديموقراطى وأصبح أختلاف الفكر عداوة وأصبحت الدعوى للحوار مكيدة ، وأصبح انتصار الرأى الآخر ، بل حتى مجرد أعلانه ، عيبا أو جريمة تستحق العقاب .

أن ما تحتاج اليه مصر ، هوأن يتاح فيها مناخ صحى لتكوين الرأى العام المستنير، وهو لن يتكون الا فى ظل حرية التفكير والتعبير .

وفى حرية العقيدة :

أن الحزب لا ينظر إلى المصريين من خلال عقائدهم ، إن هويتهم الوحيدة أنهم مصريون ، وهو يرفض الحجر على حرية العقائد ، كما يرفض أن تستغل العقائد فى الحجر على حرية الفكر .

أننا نؤمن بأن الفرد هو أساس المجتمع .

وأن حرية الوطن هى مجموع حريات المواطنين.

ونؤمن بأن المناخ السياسي الصحى هو ركيزة الحرية .

وأن تحديد الأدوار هو المدخل للمناخ السياسى الصحى .

لقد جاء وقت أختلطت فيه الأدوار حين تطلعت بعض عناصر الجيش إلى كرسى الحكم، وتوجهت أنظار بعض أبنائه إلى الإدارة المدنية ، الأمر الذى أفقدهم أنضباطهم العسكرى ، وأطاح بحريات المواطنين تحت شعار الأنضباط السياسى ، ولم يكن الخلط مقصوراً على الأدوار فقط ، وأنما أمتد إلى كل شئ حين صدرت كل القوانين المقيدة للحرية تحت شعار الديموقراطية.

وكما كان الحجر علي الحرية هو بداية الخطأ فلتكن الديموقراطية هي نقطة البدء في الاصلاح.

وفى نظام الحكم والدستور:

أن نظام الحكم هو إطار الحريات العامة ، ومن واقع التجارب السابقة فإن الحزب يرى أن يكون نظام الحكم برلمانياً ، المسئولية التنفيذية فيه لمجلس الوزراء ، وأن يكون رئيس الجمهورية رمز للدولة وأن يتم أنتخابه هو ونائبة بواسطة مجلس الشعب لمدة محددة لا تتجاوز فترتين رئاسيتين كلا منهما أربع سنوات على أن تكون المسئولية الوزارية تضامنيه ومحددة ، وأن تقدم الوزارة استقالتها فى حالة سحب الثقة من أحد الوزراء ، أو من الوزارة مجتمعة ، ويكون قرار المجلس النيابى نهائيا وأن يلغى مبدأ الاستفتاء الا بالنسبة للتعديلات الدستورية التى يقرها المجلس النيابى أولا ، وأن يكون للمجلس النيابى الحق الكامل فى مناقشة بنود الميزانية وتعديلها، وأن يلغى الجمع بين عضوية مجلس الشعب وبين العمل فى الحكومة والقطاع العام ، وأن يلغى القانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض فرض الحراسة والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والخاص بمحاكم أمن الدولة بإعتبارها قوانين قد أستنفدت أغراضها ، أو أزدواجاً تشريعيا لا مبرر له ويرفض الحزب مبدأ العزل السياسي ويدعو لسد الثغرات التى دعت أو تدعو إليه فى المستقبل .

كما يرى الحزب ضرورة مراجعة أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن القضاء العسكرى بحيث تقتصر أحكامه على العسكريين وفى المواقع العسكرية فقط ، ويرى الحزب أنه من الضرورى إلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى إكتفاءا بالقضاء العادى وتعديل المادة ٧٤ من الدستور بحيث تؤول اختصاصاتها إلى رئيس مجلس الوزارء فى ظل نصوص واضحة لحالات محددة على أن يتم عرض ما تم من إجراءات على المجلس التشريعى فى فترة زمنية محددة بحيث يكون له فيها القول الفصل ، ويرى الحزب إن وضوح السياسات وتحديد مسئوليات التنفيذ فى نفس الوقت يقتضى إختيار الوزراء من السياسيين ومن أعضاء المجلس النيابى بقدر الأمكان ، مع دعم نظام الوكلاء الفنيين للوزارات ، دون أن يتأثر أستمرارهم فى مناصبهم بتغير الوزارات الحزبية.

أما بالنسبة لنظام الإنتخابات فيرى الحزب الأخذ بنظام القوائم النسبية دون وضع حد أدنى للنسبة المئوية التى تجيز للحزب التمثيل بالمجلس التشريعى ومع الاخذ بقاعدة جبر الكسور لأقرب رقم صحيح ، ومع ضرورة أصدار تشريع لتجريم المشاركة فى تزوير الإنتخابات وإعتبارها جريمة مخلة بالشرف لا تسقط بالتقادم كما يدعو الحزب إلى

إلغاء الإنتخابات بالقائمة المطلقة فى المجالس المحلية ومجلس الشورى مع تعديل القانون الخاص بمجلس الشورى حتى يتحول إلى مجلس تشريعى حقيقى وفى كل ما سبق فأن حرية تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط تمثل ضمانا أساسيا للديموقراطية واستقرار نظام الحكم .

وفى السلام :

يرى الحزب أن السلام هو لغة الاقوياء ، والحرب هى التعبير العنيف عن منتهى الضعف ، إلا إذا مس الظلم تراب الوادى المقدس أو وحدته .

أن السلام يجب أن يكون مدخلا إلى الديموقراطية وإلى الإنفتاح على العالم كله بلا عقد أو حساسيات ، وقبل ذلك كله يجب أن يكون مدخلا حقيقيا إلى التنميه.

أن الحزب يدعو إلى رفع كفاءة القوات المسلحة مع تخفيض أعدادها بما لا يمس الأمن القومى ، وإلى تطوير الجيش سواء فى علاقاته الإنسانية أو كفاءته القتالية أو معداته المستخدمة ، وبمعنى أخر إلى تغليب الكيف على الكم فى مرحلة ما بعد السلام.

أن جيلا حكمته ثلاثة دساتير ..
وحيا ثلاثة أعلام ..
وسمع ثلاث سلامات وطنية ..
وسميت بلاده بثلاثة أسماء..
ووقعت حكوماته ثلاثة مواثيق للوحدة ..
وحاربت جيوشه ثلاثة حروب ..

من حقه أن يرفض هذا الثالوث الكريه ..
ومن حقه أن يعيش سلاماً حقيقيا .

ومن حقه أيضا أن يوظف هذا السلام لصالح بلاده بعد أن أدى أدوار لصالح الأخرين فى لعبة الأمم تحت شعار واه من حياد لم يتحقق .

أما فيما يختص بمعاهدة كامب ديفيد ، فأنه على الرغم من أوجه النقد التى توجه لها خاصة فيها يمس السيادة المصرية الكاملة على سيناء، وكفالة حق الفلسطينين الكامل فى تقرير مصيرهم ، إلا أنها تمثل أساسا صالحاً لإمكان قيام سلام حقيقى فى المنطقة على أن يتم تلافى أوجه القصور فيها عن طريق التفاوض ، وهو الأمر الذى بدونه لا يمكن أن يتحقق السلام الكامل والعادل الدائم .

وفى الوحدة الوطنية :

يرى الحزب إن ما تم طرحه فى حرية العقيدة يمكن أن يشكل مدخلا أساسياً لمفهوم الحزب للوحدة الوطنية وهو مفهوم يعطى لرجال الدين ، بصفتهم الدينيه كامل الحق فى الدعوة لإديانهم وتبصير المواطنين بشئون الدين وإدابه وأحكامه ومعاملاته ، ويسمح لهم أيضا بصفتهم الوطنيه بأن يشاركوا فى بناء بلادهم ، وأن يعرضوا أفكارهم السياسية كمواطنين ، دون أن يخلطوا بين قدسية الأديان وإجتهاداتهم الفكرية .

وفى هذا المجال فإن الحزب يؤكد على المبادئ الآتية:

أولا : أن الولاء للوطن سابق لأى ولاء ، وهو المبرر الأول والوحيد للإنتماء للحزب وجنسية الوطن .

ثانيا : أن المزايدة بالشعارات الدينية هى المدخل السهل لأى حزب لإجتذاب مشاعر البسطاء ، والذين يرفعون هذه الشعارات تحت مسميات سياسية فى محاولة لكسب سياسى سريع ، لا يدركون أن هذه المزايدة تمثل مدخلا أسرع إلى تفكك الوحدة الوطنية للبلاد ، وإلى الإرهاب الفكرى للمواطنين .

ثالثا : لا تأثير لديانة الفرد أو معتقداته على موقعه الحزبى أو السياسى او التوظيفى فى الدولة .

رابعا : أن كثيرا من النور ، وقليلا من الشجاعة كافيان لوضع فكرة الدولة الدينية فى حجمها الحقيقى ،دون حجر على أصحابها أو إنكار لحقهم فى تبنى ما يؤمنون به والدفاع – علنا – عن دعواتهم .

وفى الإنتماء العربى :

الأمة العظيمة لا يخلقها إلا الأمل العظيم ، والأمل العظيم لا يخلقه إلا الا الألم العظيم ، وأقصى ألم مر بشعب وادى النيل هو انفصال شطرية شمالا وجنوبا ، وأقصى أمل لهذا الشعب هو أن يتحد شطراه من جديد ، ونحن نتجاوز حين نسمى ذلك أملا ، فهو ضرورة فوق كونه واقعا .

أن الوحدة بأى صورة كانت ، وبأى قدر يكون ، هى الأمل الوحيد للشطرين لكى يصنعا دولة عظيمة تترجم آمالا عظاما

لقد سقط آلاف الشهداء دفاعا عن استقلال ووحدة مصر والسودان

وكان التآمر على هذا الحلم ارادة لقوى أجنبيه ظالم تعلم عقبى الوحدة ونتائجها .

أن الحدود الوحيدة فى العالم التى تتطابق مع أحد خطوط العرض هى الحدود الفاصلة بين شطرى وادينا ، وفى ذلك وحده دلالة على أن من أراد ، لم يستطيع أن يجد فاصلا غير هذا الخط الوهمى لكى يصنع منه حدودا وهمية لا تصمد لمعطيات التاريخ ، أو احتياجات الواقع ، أو أمال المستقبل .

لقد أرادوا أن تضيق موارد الشمال بسكانها وقد كان وأن تعجز موارد الجنوب عن أن تجد من يستغلها من سكانها وقد كان .

وأن ننشغل عن واقع وحدة وادى النيل بأحلام الوحدة العربية أو وحده العالم الإسلامى وقد كان .

وعلى حزبنا أن يعيد ترتيب أوراق التاريخ من جديد ، بحيث تصبح وحدة وادى النيل بداية أماله وأعز أمانيه وأن يكون ذلك مدخله إلى صنع التاريخ .

أن وحدة وادى النيل هى مدخل الحزب إلى قضية الوحدة العربية ، التى لا يمكن أن تتم إلا بين أنظمة ديموقراطية حتى تكون تعبيرا حقيقيا عن ارادة الشعوب ، وحتى تحمل فى ثناياها أمكانيات الاستمرار والاستقرار، والتصحيح والتطور ، كما أن الحزب يرى أن هذا البرنامج يمكن أن تتسع فلسفته العامة لأمال أبناء الشعوب العربية الشقيقة داخل أقطارها دون التزام بالبرنامج التفصيلى الذى يفرضه واقع كل قطر عن أيمان بوحدة المصير المشترك لهذه الأقطار فى مواجهة التحدى الحضارى

الذى يفرض وحدة الأمل فى مستقبل أفضل .

وفى حق المواطنة :

لقد فقد المواطن المصرى – مع شديد الأسف – أحساسه بالإنتماء إلى الوطن ، حين فقد أبسط حقوق المواطنة وهذا وحده يفسر هذا الإنهيار المؤلم فى القيم والاخلاقيات العامة ، وهو ايضا يفسر أحجام المواطن المصرى عن المشاركة فى العمل السياسى والعام ، وتقاعسه عن الانتاج ومقابلته لأى قرار أما بالتحايل أو الثورة العارمة دون أن يكون هناك سبيل خامس أو متحضر لمواجهة القرار .

أن أبسط حقوق المواطنة أن يتوافر للمواطن مستوى حضاريا من الخدمات ، وأن يحصل على خدمة حقيقية مقابل كل قرش يدفعه ، وأن يجد بساطة فى الإجراءات ، خاصة تلك التى يمر بها كل مواطن ، وأن يجد مكانا يستروح فيه ، وأن يجد سفارة أو قنصلية فى الخارج تبحث عنه ، وتدافع عن مصالحه ، وتعقد الاتفاقيات لحمايته ، ويلجأ اليها فى كل مشكلة ، بل ويشعر المسئولون فيها بالخوف من محاسبته لهم إذا قصروا فى أداء الخدمة له ، وأن يعامل مواطنو الدول الأخرى بالمثل ، وأن يلغى ما أثقلنا به كاهل الشباب من أعباء صورية لا طائل منها ولا جدوى من ورائها إلا بعض المظاهر الاستعراضية المتمثلة فى نظم الفتوه والتدريب العسكرى والخدمة العامة، وأن يشعر كل مواطن بأن الدولة مسئولة عنه إذا أصابه العجز أو الشيخوخة أو المرض أو البطالة الاجبارية ، وأن يستشعر المواطن أن الدولة تجيد العطاء قدر أجادتها للأخذ وأن القواعد التى تحفظ للشرطة هيبتها ، وللجيش حرمته وصلابته ، لا تتعارض مع قواعد المحافظة على كرامة المواطن ورجولته .

ويرى الحزب أن حق المواطنة يتأكد بالأخذ بقاعدة توافر ركن المصلحة بحكم القانون أمام القضاء الإدارى لأى مواطن وبصفته دافعا

للضرائب حتى يتمكن المواطنون من ممارسة دورهم فى المشاركة القومية فى قضايا الوطن العامة والرقابة الفعالة على أعمال الإدارة.

وبمعنى أخر نحن ندعو إلى أحترام انسانية المواطن المصرى . وأن يكون أنتماء الوطن للمواطن هو المدخل الصحيح لإنتماء المواطن للوطن .

وفى السياسة الخارجية :

فى مجتمع دولى تتعارض فيه المصالح وتصل إلى حد التناقض فى بعض الأحيان ، لا مجال لصداقات ثابتة أو عداوات دائمة .

ويؤكد التاريخ المعاصر أن حلفاء الحرب العالمية الثانية هم الان اطراف اشد خصومه دولية ، بينما يقوم التحالف الغربى حاليا على اطراف كانت خلال الحرب العالمية الماضية تتقاتل بضراوة مخيفة .

ولذلك يرى الحزب أن المصلحة القومية المصرية هى التى تحدد نوع العلاقات بالدول الأخرى ، وهى الفيصل فى استمرار هذه العلاقات وتطورها .

كما يرى الحزب أنه ليس من المتصور – فى العلاقات الدولية – أن تتحقق مصلحة قومية مطلقة لأحد الدول على حساب مصلحة قومية مطلقة لدول أخرى .

لذلك فأن جوهر العلاقات الدولية هو المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .

وفى التعليم :

إذا كانت العدالة الاجتماعية تقتضى أن تتحمل الدولة نفقات تعليم المتفوقين ، وغير القادرين ، فأنه من الظلم أن يتحمل دافعوا الضرائب بالمقابل الفعلى لتعليم الموسرين والفاشلين .

لذلك فأن مجانية التعليم ، وهى حق لكل مواطن ، يجب أن توضع لها الضوابط التى تجعلها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة أهداف المجتمع .

وفى الصناعة :

أن التوسع فى الصناعة هو المدخل الطبيعى لزيادة الدخل القومى وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان .

ويرى الحزب أن يكون التوسع فى أقامة الصناعات الجديدة على اساس أعطاء الأولوية المطلقة للصناعات التى تتوفر لها الخامات المحلية وفى مقدمتها صناعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات والصناعات الزراعية وتشجيع أنشاء الشركات المساهمة الصناعية التى تطرح اسهمها فى الاكتتاب العام لاتاحة الفرصة أمام صغار المستثمرين للمشاركة فى عملية التنمية الصناعية ، وأنشاء جهاز نشط وفعال لدعم الصناعات الوليدة يقدم دعما ماديا عن كل سلعة مصدرة لتشجيع المنتجين على خفض اسعار التصدير وجعلها قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية على أن يراعى الوصول تدريجيا إلى أن يكون الجانب الأكبر من التصدير للسلع المصنعة والنصف مصنعة حتى يتحقق أكبر عائد من العملات الحرة فى مقابل القيمة المضافة مع التوسع فى تغطية احتياجات الاستهلاك من السلع المصرية الصنع والاستبعاد الكامل عن المظهرية والعفوية فى أختيار مجالات التصنيع.

وفى الثروة الحيوانية :

ظلت النظرة إلى الثروة الحيوانية فى مصر لسنوات طويلة قائمة على أساس ارتباطها بالزراعة ومساهمتها فى عمليات الانتاج الزراعى مما دعى إلى الحاق الاجهزة المعنية بتربيتها ورعايتها طبيا بوزارة الزراعة .

ومع التوسع فى الميكنة الزراعية من جهة، والاحتياجات المتزايدة من المواد الغذائية من جهة اخرى ، فأن الحزب يتبنى الدعوة إلى انشاء وزارة للثروة الحيوانية تضم الأجهزة المختصة بالإنتاج الحيوانى والتوسع فيه، إلى جانب الصحة البيطرية فى شقيها الوقائى والعلاجى .

وفى المحافظة على البيئة:

أن أرتفاع معدلات تلوث البيئة فى المدن الكبرى خاصة القاهرة قد أصبح يهدد صحة السكان وأعصابهم وقدرتهم على الانتاج ، الأمر الذى يتعين معه التركيز على توفير وسائل الحد من التلوث الهوائى بالغازات المتصاعدة من المنشآت الصناعية والمركبات ومنع القاء المخلفات بمياه النيل والحد من التلوث الهوائى بالضجيج وتوفير أماكن منعزلة للتخلص من السيارات المستهلكة والمخلفات الغير عضوية والتأكيد على أن تشجير أى مساحة خالية اوممكنة أنما يمثل هدفا اقتصاديا قبل كونه ضرورة جمالية .

وفى السياحة :

أن السياحة صناعة متكاملة لا يمكن أن تقوم على وجود الآثار ووسائل الجذب السياحى وحدها ، بل تعتمد على قدرة البنية الأساسية للدولة على توفير كل مقوماتها من العمالة وطرق المواصلات والمرافق ، الى جانب النظرة الحضارية إلى السياحة كمصدر من أهم مصادر الدخل

فى الدول النامية.

لذلك يرى الحزب أن تنمية السياحة يجب أن ترتبط بالتخطيط الشامل للبنية الأساسية مع الاستعانة بالخبرات الدولية المتخصصة عند وضع الخطوط العريضة للهيكل المتكامل للسياحة .

ويرى الحزب أن يكون للقطاع الخاص دور رئيسى فى الاستثمار فى المشروعات السياحية ضمن التصور الشامل، وتحت إشراف ورقابة الجهاز الإدارى للدولة .

وفى الصحة:

أن العناية بصحة المواطن , لا تمثل فقط التزاما اجتماعيا واخلاقيا للدولة ، وأنما هى أيضا المدخل العلمى لقدرة القوى العاملة على تنمية الدخل القومى.

لذلك يرى الحزب أن توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية المجانية فى المجالات الوقائية والعلاجية ، ينبغى أن يكون متوازيا مع قبول المجتمع لفكرة العلاج باجر .

ويرى الحزب أن تتسع مظلة التأمين الصحى لتشمل كل مواطن حتى لايظل العلاج الخاص هو الاختيار الوحيد المفروض على القادرين وغير القادرين على السواء.

وفى المواصلات :

أن التطوير الشامل لمرفق النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية، وزيادة كفاءة وسائل الاتصال البرقى والهاتفى والبريدى ، هى حجر الزاوية لزيادة الانتاج والدخل القومى .

لذلك يرى الحزب أن تدبير الاستثمارات اللازمة لهذا التطوير الشامل ينبغى أن يتم عن طريق أعادة دراسة اسعار هذه الخدمات

والوصول بها إلى الحد الأقتصادى ، مع التزام قاطع من مرافق النقل والمواصلات بأن يكون مستوى الاداء متناسبا مع أجر الخدمة.

ولابد أن يشعر المواطن انه يحصل فى مقابل ما يدفعه من أجر على خدمة حقيقية وفقا للمعايير الدولية.

وفى الاسكان :

يرى الحزب أن الحل الشامل لمشكلة الاسكان يرتكز على مجموعة من الأسس أهمها ، اقتصار الاعتمادات التى تخصصها الدولة للإسكان على الاسكان الشعبى فى مقابل ايجار معقول يتفق مع مستويات الدخول من جهه وتكلفة البناء من جهة أخرى وضرورة الزام الشركات الصناعية التى تستخدم عددا من العمال – يحدده القانون – ببناء مساكن للعاملين فيها بحيث ترتبط الموافقة على الترخيص بقيام الشركة بتعهدها ببناء هذه المساكن ، مع التركيز على ، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات الاسكان عن طريق التوسع فى تقديم القروض لهذا الغرض بفائدة مخفضة ، وإعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، والغاء الدعم على مواد البناء للإسكان الفاخر وتوجيهه إلى دعم لملاك المساكن الشعبية والمتوسطة عن كل وحدة سكنية يعرضونها للإيجار .

أن دعم المنتج النهائى ينبغى أن يحل محل دعم المواد الأولية ضماناً لوصوله إلى مستحقية من جهة ، وللقضاء على التلاعب وانتشار السوق السوداء من جهة أخرى .

وفى التنمية الريفية :

أن تركيزا ضروريا ينبغى توجيهه إلى تنمية الريف المصرى ، فمواطنوا الريف مثل مواطنوا الحضر سواء بسواء أنهم متساوون فى

الواجبات وبالتالى فمن الضرورى أن يتساووا فى الحقوق ، أن ذلك ليس ضرورة عدل واجب فقط بل هو ضرورة تنمية أيضا . وما الوضع الحالى من أعتمادنا على الخارج والاستيراد لنحو ٧٠% من احتياجاتنا الغذائية الا نذيرا خطيرا للوضع المتردى والمحبط الذى أصبحت تعيشه القرية المصرية ويتطلب أهتماما يعادل ما ناله من أهمال طويل .

وفى الحركة التعاونية :

أن التعاونيات – فى صورتها النقية – هى أنسب صور تجميع جهود صغار المنتجين فى مختلف الأنشطة القومية بما يحقق زيادة قدراتهم الانتاجية وخفض تكاليفهم وزيادة دخولهم بما يقرب الفوارق الطبقية ويساعد على استقرار السلام الاجتماعى تماما – كما أن التعاونيات قادرة على أن تلعب دورا هائلا فى حل عديد من مشكلات الاسكان وتوصيل الدعم إلى مستحقيه من المستهلكين محدودى الدخل ، بل هى أيضا أوعية صحية لتجميع مدخرات المواطنين وأعادة استثمارها لصالحهم ولصالح المجتمع . ولأن التعاونيات لا تسعى لتحقيق الأرباح فأن ذلك يجعلها لا تخرج عن مثل المجتمع أو تضحى بقيمه السامية – كما أنها بتشجيعها الذين تعاملوا معها بتوزيعها عائد المعاملات عليهم وعدم أعطائها شيئا ذا بال للعاملين الذين لم يشاركوا فى هذا التعامل أنما تشجع على الإيجابية فى الانتاج وتعاقب بشكل غير مباشر على السلبية واللامبالاه ، وفوق هذا فهى مدارس للتدريب على ممارسة الديموقراطية السليمة وقبل كل ذلك فهى تقوم على مفهوم مستمد من الشرائع السماوية السمحة التى تحض على التضامن والتكافل الاجتماعى وتتوافق تماما مع الطبائع الأصيلة للشعب المصرى العظيم .

أن الفرصة ينبغى أن تتاح كاملة أمام القطاع التعاونى كى يكمل الدور الذى يقوم به القطاعين العام والخاص وذلك فى مختلف الأنشطة الاقتصادية الزراعية – الحرفية – الإستهلاكية – الإسكانية – الخدمية .. ويصعب أن يتصور بعد أكثر من ثلاثة أرباع قرن من نشأة الحركة التعاونية المصرية أنها لازالت حركة قاصرة وبالتالى فأننا ننادى برفع وصاية الدولة عن هذه الحركة وهى الشعبية بطبيعتها .

وفى المشكلة السكانية :

يرى الحزب أن المشكلة السكانية فى مصر ذات أبعاد ثلاثة تتمثل فى، أرتفاع معدلات زيادة السكان عن معدلات زيادة الانتاج القومى ، وتدنى الخصائص الكيفية لقطاع كبير من السكان سواء التعليم أو الصحة، واختلال التوزيع الجغرافى للسكان على أمتداد الرقعة الأرضية للبلاد .

ويرى الحزب أن مواجهة هذه المشكلة القومية ينبغى أن تحتل مكانا بارزا إن لم تتصدر جهود العمل الوطنى مستقبلا .

وفى العدل :

لقد اثبتت السلطة القضائية دائما أنها الأمينة على حقوق الإنسان المصرى ، وأنها الضمانة الحقيقية لحريته وملكيته وكرامته .

لذلك فأن دعم مرفق العدالة هو مسئولية حضارية وضرورة وطنية فى نفس الوقت .

ويدعو الحزب إلى تطوير شامل فى مرفق العدالة يقوم على الحد من كثرة التشريعات والتسرع فى إصدارها ، حرصا على استقرار التشريع وقدرة المشتغلين بالقانون على ملاحقته .

كما يدعو الحزب إلى أن يتوازن عدد القضاة مع عدد القضايا فى كل محكمة بحث لا يرهق القاضى بجهد فوق طاقته ، أو يضطر إلى العجلة فى إصدار أحكامه ، أو يطول أمد التقاضى إلى الحد الذى يقترب بالعدل إلى صورة من صور الظلم .

ويرى الحزب أن يعاد النظر فى الحد الأقصى للرسوم القضائية بما يحقق جدية التقاضى من جهة ، ومن جهة أخرى يواجه الاعباء المالية التى يتطلبها تعديل هيكل المرتبات الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية ، وتوفير الأماكن اللائقة بالمحاكم والمتفقة مع وقار العدالة وقدسية القضاء .

ولابد من أيجاد طريقة لرد الاعتبار الادبى لكل من يطول تسليط الاتهام على رقبته دون مبرر ثم يحكم القضاء ببراءته .

المراجـــــع:

١-	الحكومة المدنية	جون لوك
٢-	الكتاب الأسود	مكرم عبيد
٣-	سعديون أم عدليون	عمرو سميح طلعت
٤-	الصامتون يتكلمون	سامى جوهر
٥-	ازدهار وأنهيار النخبة القانونية	عمرو الشلقانى
٦-	نظم الحكم والسياسة	جندولين كارتر، جون هيرز
٧-	نظام الحكم فى الولايات المتحدة	ارنست جريفرث
٨-	انتخاب الرئيس فى الولايات المتحدة	تيودور هوايت
٩-	تاريخ الحركة العمالية فى الولايات المتحدة	هنرى بلنج
١٠-	تطور الفكر السياسى	جورج ساباين
١١-	الحرية ودولة الإدارة	جوزيف روزنقارب
١٢-	دساتير فرنسا	موريس دى فرجيه

صدر للمؤلف

- باللغة الفرنسية :

L'évolution de l'Enignement au Maroc sous Le protéctorat le Français (1956)

- باللغة العربية :

- فرنسا الطاغية — القاهرة ١٩٥٧
- المسلمون فى روسيا — بيروت ١٩٥٨
- حقيقة بورقيبة — القاهرة ١٩٥٩
- مستقبل الاقتصاد العربى — القاهرة ١٩٦١
- قراءة فى ملف الإرهاب — القاهرة ١٩٨١
- السادات قبل الرئاسة — القاهرة ١٩٨٥
- من هوجة عرابى .. إلى الحركة المباركة ..! — بيروت ١٩٨٨
- الوجه الآخر للديمقراطية — الجزائر ١٩٩٠
- السادات وحكايات أخرى — القاهرة ٢٠١٠
- الإسلام والديمقراطية — القاهرة ٢٠١١

المؤلف

- خريج كلية الحقوق بجامعة عين شمس ومعهد العلوم السياسية بجامعة باريس
- له أحد عشر مؤلفا فى السياسة والإقتصاد .
- نُشرت مقالاته فى العدد من الصحف المصرية والعربية منها الأساس والحوادث والقاهرة والأحرار والوفد فى مصر ، وصدى الأسبوع والمواقف فى البحرين ، والشعب فى الجزائر ، وكل شئ والجمهور الجديد والموعد فى لبنان .
- حاصل على ثلاثة أوسمة من الدولة هى الاستحقاق والامتياز والسد العالى .
- شارك فى العديد من المؤتمرات الدولية فى الولايات المتحدة ، سويسرا ، السويد ، وأسبانيا ، المانيا وغيرها ..
- يجيد الفرنسية والإنجيلزية إلى جانب العربية .

اللجنة المالية بمجلس النواب التى أقرت مشروع
الضريبة التصاعدية برئاسة سامح موسى بك
وحضور ابراهيم عبد الهادى باشا والفريق محمد حيدر باشا

استقالة أمين صندوق حزب الأحرار

بسبب غياب الديمقراطية وتسخير جريدة الحزب لأغراض معينة

قدم الاستاذ احمد طلعت عضو الامانة العامة بحزب الاحرار وامين الصندوق بالحزب استقالته من الحزب وقال فى خطاب الاستقالة انه ظل طويلا وهو يرى غياب الديمقراطية داخل الحزب والانفراد باصدار القرارات وتسخير صحيفة الحزب لخدمة اهداف معينة شخصية ومادية .

وهذا هو نص خطاب الاستقالة الذى بعث به الأستاذ احمد طلعت الى رئيس تحرير « مايو » .

السيد الاستاذ/مصطفى كامل مراد

رئيس حزب الاحرار

تحية طيبة وبعد :

جاهدت نفسى - فى الفترة الاخيرة - وأنا أرى غياب الديمقراطية داخل الحزب والانفراد باصدار القرار فى المسائل التى يتعلق بها مستقبل الحزب ومصيره ..

وحاولت جهدى ان اقاوم تيارا متطرفا ، استغل المبدأ الذى يدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية ، من اجل الانحراف بالحزب عن مبادئه الاصيلة ، وفرض اجتهادات وممارسات تلحق اشد الاخطار بالوحدة الوطنية ، وسلامة المجتمع ، ووصل الامر بهذا التيار الى السيطرة على صحيفة يصدرها الحزب ، وتسخيرها لخدمة اهدافه ، ومصالحه الشخصية والمادية ، فى غيبة الرقابة الحزبية والمسئولية الجماعية ..

احمد طلعت

وتعذر على ، القيام بمسئولياتى - كامين لصندوق الحزب - نتيجة لتداخل الصلاحيات ،واستخدام الموارد المالية فى الاغداق على المنتفعين والمنحرفين ، كما حذرت كثيرا من مخاطر اطلاق الحبل على الغارب لادعياء التدين والطهارة ، بينما هم لا يرعون للمال العام حرمة .

لذلك

فاننى ارجو قبول استقالتى من الحزب لأتفرغ - مع زميلى الدكتور فرج فودة - لتأسيس حزب « المستقبل » على الأسس الديمقراطية - والحضارية التى آمنت بها وكافحت من اجلها طوال حياتى السياسية التى بدأت منذ عام ١٩٤٧ والله الموفق ، والوطن هو المستهدف ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

احمد طلعت

عضو الامانة العامة

وامين صندوق الحزب

مايو ١٥ / ٤ / ١٩٨٤

الجمهورية ١٥ / ٤ / ١٩٨٤

استقالة امين صندوق حزب الاحرار

قدم احمد طلعت عضو الامانة العامة لحزب الاحرار وامين الصندوق استقالته من الحزب ، أمس بخطاب الاستقالة الى مصطفى كامل مراد رئيس الحزب غياب الديمقراطية عن الحزب ، وسيطرة التيار المتطرف على صحيفته وسوء استخدام الموارد المالية ..

وقال انه سيتفرغ وزميله د. فرج فوده لتأسيس حزب يحمل اسم (المستقبل) .

الأهرام ١٥ / ٤ / ١٩٨٤

استقالة امين الصندوق بحزب الاحرار

قدم السيد احمد طلعت امين الصندوق وعضو الامانة العامة لحزب الأحرار استقالته من الحزب امس وأشار فيها إلى تعذر قيامه بمسئولياته وعدم موافقته على أسلوب استخدام الموارد المالية للحزب .

رقـــم الايـــداع

٢٠١٤/١٤٧٣١

طبع بمطبعة رؤوف

م/رؤوف سليمان وهبه

تليفـــون: ٢٧٨٦٢٨٣٣ - موبايل: ٠١٢٢٣٤١٤١١٥

الاشراف الفنى/ مينـــا رؤوف

المؤلف

- خريج كلية الحقوق بجامعة عين شمس ومعهد العلوم السياسية بجامعة باريس
- له أحد عشر مؤلفا فى السياسة والإقتصاد .
- نُشرت مقالاته فى العديد من الصحف المصرية والعربية منها الأساس والحوادث والقاهرة والأحرار والوفد فى مصر ، وصدى الأسبوع والمواقف فى البحرين ، والشعب فى الجزائر ، وكل شئ والجمهور الجديد والموعد فى لبنان .
- حاصل على ثلاثة أوسمة من الدولة هى الاستحقاق والامتياز والسد العالى .
- شارك فى العديد من المؤتمرات الدولية فى الولايات المتحدة ، سويسرا ، السويد ، وأسبانيا ، المانيا وغيرها ..
- يجيد الفرنسية والإنجليزية إلى جانب العربية .